

الجمهورية التونسية
وزارة التربية والتكوين

التطوّر التربوي
2008-2004

التقرير الوطني

الباب الأول : منظومة التربية والتكوين وتحديات القرن 21

I. التربية والتعليم : التطور والإنجازات

1- التربية أولوية وطنية مطلقة

1-1- التعليم إجباري إلى سنّ السادسة عشرة

1-2- السنة التحضيرية جزء من التعليم الأساسي

1-3- التربية الدامجة توجه استراتيجي

1-4- المدارس ذات الأولوية التربوية دعم للإنصاف وتكافؤ الفرص

2- جودة التربية ، من أجل تحقيق النقلة النوعية المنشودة

2-1- العناية المتواصلة بقطاع الطفولة

2-2- التصدي للانقطاع المدرسي

2-3- تعزيز دعائم الجودة وتحسين مؤشراتها

2-4- تحسين التكوين الأساسي للمدرّسين

2-5- تطوير نوعية التأطير البيداغوجي

2-6- تعديل ودعم البرامج والتوقيت المدرسي للمواد

3- دعم نوعية التعليم وتحسين ظروفه

3-1- مراجعة الزمن المدرسي

3-2- التقييم سند للتعلّم

3-3- الدعم الإضافي آلية لتحسين النتائج

3-4- تطوير البرامج والمناهج التعليمية

3-5- تحسين نوعية الحياة المدرسية وتطوير خدماتها

4- إرساء مدرسة مجتمع المعلومات

1-4- تجهيز المؤسسات التربوية

2-4- إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التدريس

3-4- اكتمال كافة مقومات المدرسة الافتراضية

5- جعل الجهة قطبا تربويا فاعلا

1-5- دور أكبر للجهات في الحياة المدرسية

2-5- شراكة أجدى بين المدرسة والمحيط

6- النهوض بالتعليم الخاص

II - النتائج والدروس المستخلصة وآفاق التطوير في مجال التربية والتعليم

1- النتائج والدروس المستخلصة

2- آفاق التطوير من أجل مستقبل أفضل

III - إحكام الهيكلة بين التربية والتكوين المهني

1- لمحة عامة حول منظومة التربية والتكوين المهني

1-1- الإصلاحات الكبرى

1-2- أهمّ التوجهات والإنجازات

2- التكوين من أجل الإدماج

1-2- دعم التكوين المستمرّ والتكوين مدى الحياة

2-2- تكوين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية

الباب الثاني : التعليم العالي: امتداد وآفاق أرحب للمنظومة التربوية

1- أهمّ الإصلاحات و أوجه التجديد

2- السياسات الأساسية المعتمدة وإنجازاتها

3- دور المنظومة التربوية في مكافحة الفقر والإقصاء والتمهيش

4- التعليم العالي الفلاحي والتكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري .

الباب الثالث : تعليم الكبار: تكريس للتعلم مدى الحياة

1- البرنامج الوطني لتعليم الكبار: التوجهات والأهداف والأولويات

2 - إنجازات ومؤشرات

الملاحق

مقدمة

يرصد هذا التقرير الملامح المميزة للتطور الذي عرفه النظام التربوي التونسي خلال السنوات الأربع الأخيرة (2004/2008) ، وهذا لا يعني تغييب المشهد التربوي السابق لهذه الفترة باعتبار أنّ المنظومة التربوية في ترابطها وشمولها وتطورها لا يمكن لها أن تقطع مع ما سبق...

وقد صيغ هذا التقرير باعتماد تمشٍ منهجي قائم على استعراض التطور الحاصل حسب القطاعات بغرض تحقيق مقصدين اثنين على الأقلّ :

أولهما : إعطاء فكرة واضحة ودقيقة ومتكاملة حول طبيعة التطور المسجّل مع إبراز خصوصيته واستجابته لحاجيات كلّ قطاع وأولوياته.

ثانيهما : الوقوف عند شمولية الإصلاحات من خلال إبراز تغطيتها لمختلف القطاعات بكيفية متوازنة ومتزامنة بغرض تأمين التطوير الشامل للمنظومة التربوية.

ومن هذا المنظور ، فإنّ تقديم التطور الحاصل بشكل خطّي ، ليس غاية في حدّ ذاته ، بقدر ما هو ضرورة منهجية حتمها الحرص على تأمين وضوح التقرير ، وإمامه بمختلف ملامح التطور التربوي الحاصل، قصد الارتقاء بجودة مختلف مكونات المنظومة التربوية ، وجعلها أكثر قدرة على تأمين تربية جيّدة وشاملة ودامجة.

وقد أوكلت مهمّة إعداد هذا التقرير إلى لجنة وطنية ساهم في عضويتها ممثلون عن جميع الهياكل والقطاعات ذات العلاقة، وتولّت تنسيق أعمالها الوزارة المكلفة بالتربية والتكوين.

هذا وقد حرصت اللجنة على أن تكون مضامين هذا التقرير مستجيبة - قدر الإمكان- لمختلف المواصفات والتوجيهات الإرشادية المقترحة لإعداد هذه الوثيقة ، من خلال رصد مظاهر الإصلاح بشكل يساعد على إبراز مختلف الرهانات والتحديات المطروحة في هذا المجال، ويعكس الجهود المبذولة من أجل الارتقاء بهذا القطاع الحيوي الذي يعتبر من الأولويات الوطنية المطلقة.

الباب الأول

منظومة التربية والتكوين وتحديات القرن 21

I - التربية والتعليم : التطور والإنجازات

1- التربية أولوية وطنية مطلقة

عرف النظام التربوي في تونس خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية هامة بعد أن قطع أشواطاً كبيرة في اتجاه جعل المقاصد الكمية ، خاصة ما اتصل منها بضمان الالتحاق بالمدرسة للأطفال في سن السادسة (99%) وضمان التمدد للفئة العمرية : 6-16 سنة (92%) وذلك بالنسبة إلى الأطفال الذكور والإناث وداخل المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء.

إضافة إلى تأمين أفضل هيكلية لمختلف مكونات المنظومة التربوية بما يجعلها أكثر اتساقاً وتكاملاً والعمل على تحسين مؤشرات الجودة والارتقاء المتدرج بها في اتجاه ما تقرّه المعايير الدولية.

وقد اتضح هذا التوجه في جلاء من خلال ما أقرّه القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي (جويلية 2002) من نصوص تشريعية جديدة، والأمر المنظم للحياة المدرسية، (أكتوبر 2004) والخطة التنفيذية لمدرسة الغد (2002/2007) ، حيث وفرت مختلف هذه الوثائق إطاراً ملائماً للعمل في اتجاه تحقيق الأهداف والمقاصد النوعية ، وفي مقدمتها الارتقاء بجودة الفعل التربوي التعليمي، وجعله متاحاً بالنسبة إلى الجميع دون استثناء، بهدف تعزيز قدرة المنظومة التربوية على أن تكون "منظومة دامجة" ومؤهلة لأن توفر "الخدمة التعليمية التربوية" لجميع الفئات، وفق ما تتطلبه معايير التربية الجيدة، وتفرضه الحاجيات الخصوصية لفئات الجمهور المستهدف...

لقد ارتقى النظام التربوي التونسي بمنزلة التربية جاعلاً منها أولوية وطنية مطلقة وكرّس حقّ الفرد في التربية والتعليم ، حيث نص الفصل الأول من القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي على أنّ :

" التربية أولوية وطنية مطلقة والتعليم إجباري من سنّ السادسة إلى سنّ السادسة عشرة، وهو حق أساسي مضمون لكل التونسيين لا تمييز فيه على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي أو اللون أو الدين وهو واجب يشترك في الاضطلاع به الأفراد والمجموعة".

كما اقترنت " إجبارية التعليم " بإقرار مجانيته حيث نص الفصل الرابع من القانون سالف الذكر على " أن الدولة تضمن التعليم مجانا بالمؤسسات التربوية العمومية لكلّ من هم في سن الدراسة، وتوفر لجميع التلاميذ فرصا متكافئة للتمتع بهذا الحق طالما أنّ الدراسة متواصلة بصورة طبيعية وذلك وفق التراتيب الجاري بها العمل".

ولجعل هذه الإجبارية متاحة أمام الجميع فإنّ الدولة تسهر على توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية للتمتع بهذا الحقّ كما تمنح الدولة الإعانة للتلاميذ الذين ينتمون لأسر متواضعة الدخل.

1-1. التعليم إجباري إلى سنّ السادسة عشرة

ضمانا لتواصل التمدرس إلى حدود 16 سنة واجتنابا لكلّ مظاهر الانقطاع المبكر ، فقد تم اتخاذ عديد الإجراءات والتدابير ووضع جملة من الآليات التي ساعدت على استمرارية التمدرس بالنسبة إلى جميع الأطفال بما مكن من:

● ضمان حدّ أدنى من الكفايات ومهارات الحياة اليومية بالنسبة إلى كلّ تلميذ،

● القضاء على ظاهرة العودة إلى الأمية بشكل مبكر.

● الارتقاء بمردودية النظام التربوي ونجاعته من خلال القضاء على مختلف أشكال " الاهدارات" الناجمة عن التسرب المدرسي المبكر بالنسبة إلى الفتيان والفتيات على حدّ سواء.

1-2- السنة التحضيرية جزء من التعليم الأساسي

من منطلق الإيمان بأهمية التربية قبل المدرسية ودورها في بناء شخصية الطفل والارتقاء بتنشئته الاجتماعية وتأهيله للتعليم المدرسي، فقد أقر القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي، ضمن فصله الثامن عشر بأن " السنة التحضيرية جزء من التعليم

الأساسي" كما نص الفصل السابع عشر من نفس القانون على أن " تعمل الدولة على تعميم السنة التحضيرية التي تحتضن الأطفال بين الخامسة والسادسة من عمرهم وذلك في إطار التكامل بين التعليم العمومي ومبادرات الجماعات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص".

لذا واصلت الوزارة مجهوداتها قصد تعميم السنة التحضيرية لأطفال 5 سنوات أينما كانوا تجسيما لمبدأ الإنصاف بين الجهات وذلك في غضون 2009 بالتعاون مع القطاع الخاص والنسيج الجمعياتي (70 %). وقد تطورت تبعاً لذلك نسبة التلاميذ الجدد المرسمين بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي الذين تلقوا تربية قبل مدرسية من 62.3% سنة 2005/2004 إلى 67.7% سنة 2008/2007.

وتركز تدخل القطاع العمومي في هذا الباب بالأساس في المناطق الريفية والأحياء الشعبية التي عادة ما يصعب أو ينعقد فيها تدخل القطاع الخاص لاعتبارات اقتصادية.

وما يجدر التأكيد عليه هو تحقيق القطاع العمومي للهدف المرسوم قبل أو انه (2009) باعتبار الاستثمارات الهامة المرصودة سنويا لبناء و تهيئة أقسام تحضيرية (معدل 300 قسم سنويا) رغم الصعوبات الكبيرة المتمثلة خاصة في وجود نسبة كبيرة من المدارس ذات 3 قاعات و3 فصول وكذلك مدارس ذات أقسام فرق (عدم وجود عدد كاف من الأطفال لفتح أقسام تحضيرية).

ويبين الجدول الموالي التحسن المسجل في القطاع العمومي للمساهمة في تحقيق الهدف المرسوم والمتمثل في التعميم الكامل للسنة التحضيرية لكل الأطفال في سن 5 سنوات سنة 2009:

| 2008/2007 | 2005/2004 | |
|-----------|-----------|--|
| 1750 | 1080 | المؤسسات |
| 1859 | 1136 | الأفواج |
| 31869 | 20036 | الأطفال |
| 1859 | 1136 | المربون |
| 17,1 | 18,0 | معدل عدد الأطفال بالفوج الواحد |
| %67,7 | %62,3 | نسبة التلاميذ المرسمين بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي الذين تلقوا تربية قبل مدرسية |

و قصد تشجيع القطاع الخاص والنسيج الجمعياتي للاستثمار في هذا المجال، وضعت الوزارة على ذمتهم قاعات شاغرة في المدارس الحكومية لاستغلالها في بعث أقسام تحضيرية في الوسطين البلدي وغير البلدي.

وقد ساعد هذا التوجه على:

● ضمان شمولية النظام التربوي في تونس وتوسيع قدرة الفعل التربوي على بلوغ التربية الدامجة.

● تحقيق النجاعة المرتقبة للمنظومة التعليمية بشكل عام، لما لتعميم السنة التحضيرية من انعكاسات إيجابية في مستوى تحسين النتائج المدرسية لاحقا.

● تحقيق الإنصاف وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع الأطفال في التمتع بخدمات التربية قبل المدرسية من خلال العمل على تعميم السنة التحضيرية.

● الإيفاء بالتزامات تونس الدولية في مجال تحقيق أهداف التربية للجميع (داكار 2000) خاصة ما تعلق منها بالعناية بالطفولة المبكرة من خلال توسيع نطاق التربية قبل المدرسية وتطوير ما تقدمه من خدمات.

كما كان للكتاتيب دور لا يستهان به في دعم التربية قبل المدرسية ذلك أن الإصلاح الذي شمل هذا القطاع قد مكن من تطوير عدد الكتاتيب حيث ارتفع من 378 سنة 1987 إلى 961 كتاب حاليا بنسبة تغطية بلغت 63.5 % ويشرف عليها 971 مؤدبا منهم 121 من حاملي الأستاذية في العلوم الإسلامية و60 مستوى جامعي. وأصبحت هذه المؤسسات تستوعب 25194 طفلا من بينهم 11138 بنتا.

وانطلاقا من الحرص على تجسيم البرنامج الرئاسي لتونس الغد المتمثل في "التعميم الكامل للسنة التحضيرية قبل موقى 2009" تمّ العمل على إعداد برنامج لمواصلة دعم الكتاتيب والإسهام في تطويرها، بما يجعلها قادرة على الاضطلاع برسالتها التربوية وترسيخ قيم الدين السمحة لدى الناشئة. ويهدف هذا البرنامج إلى الترفيع في عدد الكتاتيب إلى قرابة 1000 كتاب في نهاية سنة 2009 مما سيمكن من تطوير نسبة التغطية بالكتاتيب للأطفال في سنّ ما قبل الدراسة من 7.5 % سنة 2006 إلى 9.5 % سنة 2011.

وفي نطاق مزيد العناية بهذا القطاع يتمّ الحرص على إعداد خارطة وطنية للكتاتيب بالتعاون مع ولاية الجمهورية قصد ضبط الحاجيات في هذا القطاع ومواصلة تكوين المؤدبين من بين الحاصلين على شهادة الأستاذية في العلوم الشرعية والتفكير الإسلامي.

وفي إطار تعميم السنة التحضيرية، سيتمّ اعتماد البرنامج المعدّ من قبل وزارة التربية والتكوين لتدريس الأطفال الذين يؤمّون الكتاتيب والبالغين من العمر خمس سنوات مع الحفاظ على خصوصيّة الكتاتيب في تحفيظ القرآن الكريم.

1-3. التربية الدامجة توجّه استراتيجي

يمثّل البرنامج الوطني للإدماج المدرسي للأطفال المعوقين وجهاً آخر من وجوه تكافؤ الفرص أمام الجميع للالتحاق بالمدرسة. وقد تدعم هذا التوجه بعيد القرارات النابعة عن أعلى هرم السلطة التي كرّست ضمن خياراتها الاجتماعية والسياسية، ضرورة العناية بالثروة البشرية وتأهيلها دون تهميش أو إقصاء على أساس أي اعتبار من الاعتبارات...

وهو ما ساعد على الإسراع بوضع برنامج وطني للإدماج المدرسي للأطفال المعوقين من خلال تمش تشاركي أسهمت فيه كل القطاعات والهيكل ذات العلاقة، فتم بداية من مفتح السنة الدراسية: 2003 / 2004 إرساء عدد من " المدارس الدامجة" داخل جل الجهات مع العمل على توسيع خارطة هذه المدارس وفق نسق مرحلي يقوم على الشراكة بين مختلف الأطراف (القطاع العمومي / المجتمع المدني / الهياكل المختصة ...) كما شمل الإدماج في مرحلة لاحقة أقسام السنة التحضيرية التي غدت مفتوحة داخل المدارس الدامجة لاستقطاب الأطفال المعوقين في سن الخامسة .

ويبرز الجدول الموالي تطوّر المعطيات الخاصة بإدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية في المدارس الابتدائية العادية :

| 2008/2007 | 2005/2004 | |
|-----------|-----------|-------------------------|
| 1040 | 1294 | مدارس بها معاقون |
| 2616 | 3112 | جملة التلاميذ |
| 265 | 162 | مدارس دامجة |
| 1134 | 806 | معوقون بالمدارس الدامجة |

إنجاحا لهذا البرنامج فقد تمّ العمل على :

. تكوين المكونين في مجال المرافقة البيداغوجية للمدرسين المكلفين بالأقسام الدامجة :
تكوين 25 متفقدًا وهكذا ارتفع العدد الجملي للمتفقدين الذين تم تكوينهم منذ سنة
2005 إلى 73 متفقدًا،

. العمل على توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية للتمتع
بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال، من خلال ضبط برنامج خاص بالتهيئة والصيانة
والتجهيز تمثل بالأساس في بناء فضاءات متعدّدة الاختصاصات وتهيئة ممرات
خاصة وبناء مجموعات صحية،

. مزيد الإحاطة بالمعلمين في المدارس الدامجة والرفع من كفاءتهم الصناعية وتزويدهم
بالأدلة المنهجية اللازمة: في إطار مشروع جودة النظام التربوي
التونسي (PAQSET II) حيث تم إعداد أربعة أدلة خاصة بالمعلمين للتعامل مع
مختلف الإعاقات ، ودليل للولي، هذا بالإضافة إلى الدليل المرجعي والدليل التوجيهي
الذين تم إنجازهما في بداية شهر فيفري 2008،

. توفير الظروف المادية لذوي الاحتياجات الخصوصية من التلاميذ: في إطار توسيع
خارطة المدارس الدامجة حيث تتم تهيئة 48 مدرسة سنويا لاحتضان هذه الفئة من
التلاميذ بالإضافة إلى فتح ما يقارب 56 من المدارس الدامجة سنويا لاحتضان أقسام
السنة التحضيرية.

4-1. المدارس ذات الأولوية التربوية دعم للإنصاف وتكافؤ الفرص

يندرج مفهوم " المدارس ذات الأولوية التربوية في تونس ضمن توجه
استراتيجي شامل يهدف إلى الارتقاء بمردودية المنظومة التربوية وتأمين " تربية جيدة
" بالنسبة إلى الجميع.

ومن أهم مكوّنات هذا التوجه العمل على العناية بمختلف المؤسسات التربوية من
خلال تكريس ما يعرف بمبدأ التمييز الإيجابي عبر تقديم الدعم الإضافي لمختلف
المدارس المحتاجة لهذا الدعم.

فكانت المدارس ذات الأولوية التربوية بمثابة " الخطوط الأولى " الداعمة
لمختلف المبادئ التي أقرها النظام التربوي في تونس والمتمثلة أساسا في توفير تربية

جيدة للجميع وتأمين أفضل الظروف للتمتع بهذا الحق وفق تمش يقوم على الإنصاف
والمساواة.....

ولتطوير هذا التوجه تمّ العمل على :

. تحيين خارطة المدارس الدامجة : قامت الوزارة بدراسة تقييمية باعتماد مؤشرات لضبط قائمة المدارس الإعدادية ذات الأولوية التربوية (100 مدرسة) ثمّ في مرحلة ثانية تحديد قائمة جديدة للمدارس الابتدائية ذات الأولوية التربوية تضمّ 553 مدرسة التي تكوّن " الحوض البيداغوجي " للمدارس الإعدادية المعنية وذلك بعد معاينتها ميدانيا والمصادقة عليها،

. تدعيم آليات الإحاطة والمرافقة والإعلام للتلميذ: سعيا إلى إضفاء مزيد النجاعة على آليات الإحاطة والمرافقة المتمثلة بالخصوص في استثمار حصص الدعم الإضافي تمّ الشروع في إعداد دليل للمعلم يوضح كيفية مساندة ذوي صعوبات التعلم من التلاميذ،

. دعم التكوين في مجال التعامل مع التلاميذ الذين يعانون صعوبات في التعلم: في إطار مشروع تحسين جودة النظام التربوي التونسي (PAQSET II) تم رصد منحة خصوصية لفائدة 100 مدرسة ذات أولوية تربوية متأكدة خصصت لدعم تمويل مشاريعها الهادفة إلى تحسين مردودها الداخلي وقد نظمت لمديري هذه المدارس حلقات تكوينية في مجال إحكام التصرف في هذه المنح،

وما تجدر ملاحظته في هذا الباب يتمثل في حجم الاستثمارات المرصودة للبرنامج الذي بلغ حوالي 10 مليارات خلال الفترة 2004-2007 مكنت من تطوير طاقة استيعاب المدارس الابتدائية و الإعدادية ذات الأولوية التربوية ومن تحسين ظروف الدراسة والعمل بها من خلال التوسيعات المنجزة وبناء المطاعم المدرسية والمراقد وكذلك اقتناء تجهيزات تربوية وبيداغوجية.

وبعد تشخيص الوضع الحالي لهذه المدارس تم وضع خطة عمل وطنية للفترة 2008-2011 نورد أهمّ سماتها بالجدول التالي:

| المجال | المحور | الأهداف |
|----------------------|-------------------------------|---|
| الحياة المدرسية | التنشيط الثقافي | - دعم مكتسبات التلاميذ - دعم الهيكلة المؤسسية للتنشيط الثقافي |
| | المطعم المدرسي | تمكين تلاميذ المدارس ذات الأولوية التربوية من المطعم المدرسي |
| | خلايا العمل الاجتماعي المدرسي | دعم الإحاطة الصحية والاجتماعية والبيداغوجية للتلاميذ |
| | مكاتب الإصغاء والإرشاد | مساعدة التلميذ على تجاوز الصعوبات |
| | مشروع المدرسة | تجسيد الأهداف المتصلة بالمرودية المدرسية وجودة المكتسبات |
| التدخلات البيداغوجية | الدعم الإضافي | -إحكام توظيف الدعم الإضافي والمتابعة النوعية -بناء أنشطة تساعد على تخطي الصعوبات المرصودة |
| | المرافقة | -إرساء علاقات تواصل وتشاور بين مدرسي مرحلتي التعليم الأساسي - مساعدة التلاميذ الوافدين من السنة السادسة إلى السنة السابعة على التكيف المدرسي |
| | مشروع المؤسسة | القدرة على بناء مشروع المدرسة تصورا وإنجازا وتقييما |
| التدخلات البيداغوجية | تطوير طاقة استيعاب المدارس | بناء قاعات عادية وقاعات متعددة الاختصاصات وقاعات مراجعة، بناء مرآقد |
| التجهيزات | الصيانة | صيانة المدارس الابتدائية صيانة المدارس الإعدادية |
| | التجهيزات | تجهيزات تعليمية تجهيزات تكنولوجيات المعلومات والاتصال |

2- جودة التربية : من أجل تحقيق النقلة النوعية المنشودة

تخلى النظام التربوي في تونس اليوم عن جل هواجسه المتصلة بتحقيق الأهداف الكمية، لاسيما في مرحلة التعليم الأساسي وهو ما يكشف في وضوح على أن تعميم التمدرس واستدامته لم يعودا اليوم ينتسبان إلى " فئة التحديات" المطروحة على النظام التربوي التونسي....

ولقد تعددت خلال السنوات الأخيرة البرامج والمشاريع التربوية الهادفة إلى الارتقاء بالمردود العام للمنظومة التربوية، حيث مثلت الفترة الفاصلة بين 2004 و2008 التي تزامنت مع نهاية المخطط العاشر للتربية وبداية إنجاز المخطط الحادي عشر حدثا متميزا ذلك أنها شهدت تنفيذ جملة من الإجراءات الهامة والمتكاملة تندرج في إطار تجسيم الإصلاح التربوي الجديد من خلال دعم الربط بين منظومتي التربية والتكوين وكذلك تنفيذ الإجراءات الهادفة إلى دعم الإعلامية وتطوير الحياة المدرسية في اتجاه الرفع من أداء المنظومة التربوية مع الأخذ بالمعايير الدولية في مجالات البيداغوجيا والوسائل التعليمية والتنظيم والتصرف.

وقد تسنى بفضل هذه التجديدات والإجراءات التي شملت كافة مراحل التعليم المدرسي أن تحقق المدرسة التونسية خطوات ثابتة في اتجاه تربية دامجة تراعي خصوصيات الأطفال والجهات الثقافية والاجتماعية والصحية والاقتصادية...

وهو ما ساعد على إحداث تحول نوعي في المقاربة التونسية لمسألة التربية من حيث الغايات والبرامج وآليات العمل والتحديات المطروحة والرهانات المراد كسبها.

وقد تجلت هذه النقلة النوعية بوضوح من خلال القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي حيث جاءت جلّ فصوله- ولأول مرة مقارنة بالقوانين التي سبقته- منادية بغايات ومقاصد ، يلتقي جميعها حول مبدأ جوهرى واحد، يتمثل أساسا في تكريس الارتقاء بالمنظومة التربوية التونسية إلى مستوى " الجودة" من خلال إقرارها على كسب مختلف التحديات والرهانات الضرورية لتحقيق هذا الارتقاء...

1-2. العناية المتواصلة بقطاع الطفولة

وقد تدعّم هذا التوجّه بفضل العناية المتواصلة بقطاع الطفولة حيث مثل هذا القطاع إحدى الأولويات الأساسية للمشروع المجتمعي لتونس الغد، وذلك بفضل الإصلاحات التشريعية والهيكلية والإجراءات التي تجسّم الحرص على مزيد الإحاطة بالناشئة ومتابعة أوضاعها والعمل على تعزيز مكاسبها عبر ترسيخ حقوق الطفل، ونشر ثقافتها على أوسع نطاق ، في إطار رؤية استشرافية تكرّس مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

وتقوم الخطة العشرية الثانية لفائدة الطفولة 2011/2002 شاهدة على الجهودات المبذولة من أجل تفعيل هذا التوجّه،

المبادئ الأساسية للخطة العشرية الثانية لفائدة الطفولة 2011/2002

- مزيد تشريك الأطفال واعتبار وجهات نظرهم عند اتخاذ القرارات في المسائل التي تخصهم وذلك تبعا لسن الطفل ودرجة نضجه بما يساعد على تصويب البرامج وفق حاجياته.
- العمل على تجسيم مبدأ عدم التمييز بين الأطفال بما يضمن الحد من الفوارق بين الجهات وخاصة الريفي والشبه حضري والحضري تجسيما لمبدأ تكافؤ الفرص في انتفاع الأطفال بخدمات الرعاية والنماء والحماية.
- تأمين بداية طيبة لكل طفل تعليمية وصحية ورعاية.
- ترسيخ مصلحة الطفل الفضلى تنفيذا للمبادئ السامية التي تنص عليها الاتفاقية والمواثيق الدولية الخاصة بالطفل ، خاصة الإعلان الأممي الصادر في 10 ماي 2002 حول "عالم يليق بالأطفال".
- تعزيز دور الأسرة والأم باعتبار الدور الذي تتحمّله في تنشئة الأطفال.

كما تدعّمت هذه العناية بفضل تطوير خدمات الصحة المدرسية والجامعية وتوسيع نطاقها حيث غدت من الروافد المسهمة في توفير أفضل الظروف للارتقاء بنجاعة الفعل التربوي التعليمي :

الصحة المدرسية والجامعية

الأهداف

الصحة المدرسية والجامعية وقائية بالأساس تقدم مجاناً وهدفها السهر على صحة التلاميذ والطلبة والعمل على أن لا يؤثر أي مشكل صحي سلباً على الدراسة وأن لا تعكر الدراسة حالة التلميذ الصحية.

الخدمات

تشمل خدمات الصحة المدرسية والجامعية كل المؤسسات التربوية العمومية والخاصة من مستوى ما قبل المدرسة إلى المستوى الجامعي وكذلك مؤسسات التكوين المهني إضافة إلى المؤسسات التي تعتني بالمعوقين وبالأطفال والشبان ذوي الاحتياجات الخصوصية.

تتمثل خدمات الصحة المدرسية في :

1- عناصر قارة طيلة السنة الدراسية

- مراقبة حفظ الصحة والسلامة في المؤسسات

- المراقبة الوبائية : مراقبة الغيابات، الإبعاد المدرسي، التحري الوبائي

- الفحوص الطبية الدورية : للمرسمين الجدد بالمؤسسات التربوية ، تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الأساسي ومن التعليم الثانوي والراسبين في كل الأقسام وفي كل المستويات والتلاميذ ذوي المشاكل الصحية المزمنة

- التلقيح : (الكزاز ، والخناق والشلل والحصبه- التلقيح ضد الحميراء لفتيات السنة السادسة أساسي) أو (التلقيح ضد التهاب الكبد الفيروسي ب الخاص بطلبة الاختصاصات الطبية وشبه الطبية). %

- التثقيف الصحي عن طريق الإدماج في المناهج المدرسية أو من خلال حصص تثقيفية الاحتفال بالأيام الوطنية والمغربية والعالمية للصحة، وعن طريق إرساء شبكة المدارس المعززة للصحة بالتعاون مع وزارة التربية والتكوين والمنظمة العالمية للصحة وأطراف معنية أخرى من المجتمع المدني.

2- عناصر موسمية :

- فحوص طبية لطالبي الإعفاء من دروس التربية البدنية

- التغطية الصحية للأنشطة الصيفية الترفيهية

- التغطية الصحية لأيام الامتحانات الوطنية

- التغطية الصحية للعودة المدرسية والجامعية

3 - البرامج الداعمة : المتمثلة في التكوين المستمر والإشراف والمتابعة وفي البحوث

4 - البرامج الوطنية للصحة المدرسية

- البرنامج الوطني لتقصي حالات القصور الحسي(البصر والسمع)

- البرنامج الوطني لصحة الفم والأسنان

- البرنامج الوطني لصحة المراهقين

- البرنامج الوطني للصحة النفسية في الوسط المدرسي

- البرنامج الوطني لصحة الإنجاب في الوسط المدرسي والجامعي

- برنامج العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي

- برنامج متابعة الإحالات للعيادات المختصة

- البرنامج الوطني لإدماج الأطفال الحاملين لإعاقة بالمدارس العادية

2-2- التصدي للانقطاع المدرسي

2-2-1. المرحلة الأولى من التعليم الأساسي

توفير دعم دراسي للمهتدين بالفشل المدرسي:

تماشياً مع التوجهات الرامية إلى تمكين كل المتعلمين من تعليم جيد يؤمن لهم أوفر حظوظ النجاح ، عملت الوزارة على إرساء محطات قارة للمرافقة البيداغوجية والدعم المدرسي من خلال تخصيص ساعات أسبوعية للغرض وإدراج هذه الساعات ضمن الموازنة الأسبوعية لعمل المعلم بما يؤمن لحصص الدعم النجاعة المطلوبة.

وقد تمثلت المحطات المخصصة للمرافقة البيداغوجية والدعم الإضافي في:

إضافة ساعتين في الأسبوع لجميع الأقسام في كلّ المدارس الابتدائية ذات الأولوية التربوية، لمساعدتها على تحسين مردودها الداخلي وبالتالي التقليل من عدد التلاميذ المهّدين بالفشل،

تنظيم حصص للدعم الإضافي بأربع ساعات أسبوعيا، بالنسبة إلى جميع التلاميذ الراسبين بالسنة الرابعة من التعليم الأساسي، قصد تمكينهم من تجاوز مختلف أشكال النقص المسجل لديهم في مجالات التعلم المستهدفة بالتقييم في الاختبار الجهوي الموحد والمتمثلة في اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات والإيقاظ العلمي،

تخصيص ساعتين في الأسبوع للمرافقة الفردية للأطفال المعوقين المتابعين لدراساتهم ضمن مسارات التعليم العادي داخل المدارس الدامجة.

إيلاء عناية خاصة للفضاء المدرسي من حيث التعهد والصيانة والتوسيع:

في إطار الحرص على الرفع من المردود الداخلي للمدرسة الابتدائية وجعلها قادرة على أداء مختلف وظائفها بفاعلية، خاصة ما اتصل منها بتنشيط الحياة المدرسية وتنويع ما تقدمه من خدمات وأنشطة موازية، تمّ إيلاء عناية كبيرة للفضاء المدرسي من حيث التعهد والصيانة والتوسيع، بما يؤهل هذا الفضاء للاستجابة للحاجيات المختلفة للمؤسسة التربوية في ضوء ما يطرح عليها اليوم من رهانات متجدّدة، وكذلك من حيث توفير قاعات متعددة الاختصاصات داخل المدارس في إطار هذا التوجه سواء ببناء قاعات جديدة أو بتهيئة القاعات المتاحة نتيجة تقلص العدد الجملي للتلاميذ في العديد من المدارس.

العمل على استقرار المدرسين بالمناطق التي تسجل نسب فشل تفوق المعدل الوطني:

تكريسا لمبدأ الإنصاف القائم على توفير فرص متكافئة للنجاح أمام الجميع بما يساعد على الزوال التام لظاهرة الانقطاع المدرسي، تمّ إقرار العديد من الإجراءات الهادفة إلى مزيد العناية بالمناطق التي تفوق فيها نسب الفشل المدرسي المعدل الوطني، ومن بين هذه الإجراءات:

● تنفيل المدرسين العاملين بالمدارس ذات الأولوية التربوية بنقاط إضافية يتم إدراجها ضمن المقاييس المعتمدة في حركة نقل المعلمين بما يوفر حافزا إضافيا للعمل مدة طويلة بهذه المدارس،

● توفير السكن للإطار التربوي بالمدارس الواقعة بمناطق نائية،

● الحرص على تحسين مختلف ظروف العمل بهذه المدارس مع ضمان التأطير البيداغوجي وانتظام دورية التقعد بالنسبة إلى مختلف المعلمين.

● توسيع شبكة المطاعم المدرسية:

واصلت الوزارة دعم هذا الجانب لضمان الاستفادة القصوى لذوي الحاجة من الأكلات المقدمة وخاصة بالمدارس ذات الأولوية التربوية حيث بلغ عدد المطاعم المدرسية في كافة جهات الجمهورية 2214 من مجموع 4507 مدرسة أي بنسبة تغطية تساوي 49.1% ينتفع بخدماتها ما يناهز 230000 تلميذا.

2-2-1. المرحلة الثانية من التعليم الأساسي

اتخذت الوزارة جملة من الإجراءات للحدّ من ظاهرة الانقطاع المدرسي بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي ، من أهمها:

- تكثيف خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي للوقاية من الانقطاع المبكر وذلك بمعالجة الحالات الاجتماعية التي تحول دون نجاح التلميذ وخاصة في المدارس ذات الأولوية التربوية والمؤسسات المدرجة ببرنامج دعم السلوك الحضاري. كما تم بعث خلايا متنقلة،

- تفعيل أكثر لمكاتب الإصغاء والإرشاد مع زيادة عددها وذلك بـ:

§ مزيد الإحاطة التربوية والاجتماعية والنفسية بالتلاميذ وتحسين الجانب العلائقي بالمؤسسات التربوية من خلال إرساء عقلية التواصل بين التلميذ ومحيطه الدراسي والاجتماعي والأسري،

§ الإحاطة في الإبان بكل تلميذ يحتاج إلى المساعدة أو الإرشاد أو التوجيه،

§ تعهّد التلميذ الذي يمرّ بوضعية حرجة من حياته الشخصية أو الاجتماعية أو المدرسية لمساعدته على أن يعي ذاته ويبني شخصيته دعما لثقته بقدراته على النجاح في الدراسة والحياة،

§ تمكين التلميذ من التعبير عن مشاغل شخصية وذاتية،

مكاتب الإصغاء والإرشاد:

يبلغ عدد مكاتب الإصغاء والإرشاد 252 مكتبا في بداية السنة الدراسية 2007-2008.

أمّنت الأطراف المتدخلة (مرشدون في الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي، أطباء صحّة عمومية وأعوان اجتماعيون) 5214 حصّة خلال السنة الدراسية 2007-2006.

انتفع بخدمات مختلف المكاتب 11428 تلميذا

سجلنا أعلى نسبة من المنفعين بالسنة السابعة أساسي (51.11%)

و (31.57%) بالسنة الأولى ثانوي.

تعتزم الوزارة حاليا بالتنسيق مع وزارة الصحّة العمومية ووزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج الترفيع في عدد مكاتب الإصغاء والإرشاد داخل المؤسسات التربوية ليصبح عددها 369 في بداية السنة الدراسية 2009-2008

- تنظيم يوم مفتوح خلال الأسبوع الأوّل من السنة الدراسية لفائدة تلاميذ السنتين السابعة من التعليم الأساسي والأولى ثانوي لمساعدتهم على الاندماج في الوسط المدرسي مع الحرص على تمكينهم وأولياءهم من التعرف على المؤسسة التربوية وعلى المدرسين وتحقيق التواصل بينهم على أن يكتسي اليوم المفتوح طابعا احتفاليا وأن تتخلله أنشطة ثقافية متنوعة،
- تبني المؤسسات التربوية التي تحقق نتائج دون المعدّل الوطني من قبل المؤسسات ذات النتائج المتميزة وذلك باعتماد التدابير التالية:
 - § تنظيم فضاءات حوار يشارك فيها تلاميذ من مؤسسات تربوية مختلفة،
 - § تنظيم حلقات تكوينية بمشاركة مدرسين من مؤسسات تربوية مختلفة بحضور عينات شاهدة في الدعم والعلاج وإنتاج جذادات تنشيط نموذجية بإشراف إطار التقعد البيداغوجي،
- دعم الميبتات المدرسية والتجهيزات الأساسية بها قصد مواصلة العناية بظروف إقامة التلاميذ وتحسينها،
- تدعيم النقل المدرسي وإيلائه عناية خاصة وذلك بالتعاون مع الهياكل المختصة خاصة بالمناطق الريفية،

المرشدون في الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي

يضطلع مرشدو الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي بعدة مهام داخل المؤسسة التربوية وخارجها نذكر منها:

أ. الإعلام

- إعلام تلاميذ السنوات السابعة أساسي وتحسيسهم حول التعليم الأساسي التقني والمدارس الإعدادية التقنية،
- إعلام تلاميذ السنوات الأولى والثانية ثانوي وتحسيسهم حول التوجيه المدرسي.
- عقد لقاءات مع أولياء السنوات السابعة أساسي
- عقد لقاءات مع أولياء السنوات الأولى و الثانية والرابعة ثانوي مع التركيز على المستويين الأولين
- المشاركة في الأيام الجهوية والوطنية للتوجيه الجامعي.

إنتاج مدعّمات إعلامية كالمطويات والمعلقات لفائدة تلاميذ السنوات السابعة أساسي والأولى والثانية والرابعة ثانوي، بلغت 126 مدعّمة خلال السنة الدراسية 2006-2007.

ب. المشاركة في ورشات عمل:

يشارك المرشدون في الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي في ورشات عمل حول:

- أثر العنف على الانقطاع المدرسي.
- التعامل مع المراهق في الوسط المدرسي،
- رسمة التجارب بالمدارس الإعدادية ذات الأولوية التربوية.

ج. تنشيط حلقات تكوينية:

يساهم المرشدون في الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي في تنشيط حلقات تكوينية تمثلت محاورها الرئيسية في:

- التعامل التربوي مع المراهق في الوسط المدرسي.

● التواصل البيداغوجي وتنشيط المجموعات.

● المرافقة التربوية والمساعدة على تأطير التلاميذ ذوي الصعوبات.

● تنشيط الحياة المدرسية.

يبلغ عدد الأساتذة المكلفين بالتوجيه 1029 أستاذا يُعهد لهم إعلام التلاميذ حول التوجيه داخل المؤسسات التربوية إلى جان بالمرشدين في الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي.

2-3. تعزيز دعائم الجودة وتحسين مؤشراتها : الابتدائي:

- مواصلة تقليص معدّل عدد التلاميذ للمعلم الواحد بما يساعد المدرّس على تقديم مردود بيداغوجي أفضل،
- تحسن ملحوظ في متوسط كثافة الفصل في جميع المستويات،

الإعدادي والثانوي:

- عملت الوزارة بخصوص تحسين مؤشرات الجودة والنجاعة على:
 - الحدّ من الاكتظاظ بالفصول وتحسين نسب التأطير البيداغوجي،
 - اختيار 60 مؤسسة (24 مدرسة إعدادية+24 معهد+12 معهد نموذجي) لتشكّل نواة مؤسسات التميز للارتقاء بالمؤسسات التربوية إلى مستوى الجودة والمردودية التي تتماشى والمعايير الدولية في القطاع،
 - توفير فضاءات بالمؤسسات التربوية تقوم مقام مراكز توثيق وموارد مثل المكتبات المدرسية أو القاعات متعددة الاختصاصات أو قاعات المراجعة

- اقتناء تجهيزات سمعية- بصرية وتوفير مجموعات من كتب المطالعة والمراجع وأقراص مضغوطة ووضعها على ذمة التلاميذ ومن المنتظر بلوغ معدل 05 كتب للتلميذ الواحد في أفق سنة 2011
- استغلال ما توفره الدراسات التقييمية المقارنة (TIMSS و PISA) من معطيات حول البرامج وطرق التدريس وأساليب التقييم لإدخال التعديلات والإصلاحات الضرورية للارتقاء بمؤشرات التعليم وبمردود المدرسة الكمي والنوعي والاقتراب من المعايير الدولية المستوجبة في هذا المجال.

دعم ثقافة الامتياز والتفوق ، حيث تم بداية من مفتح السنة الدراسية 2007 / 2008، إحداث تسع مدارس إعدادية نموذجية تهدف إلى توفير رعاية مبكرة للتلاميذ من ذوي المواهب والاستعدادات قصد إعدادهم لمواصلة تعلمهم بالمعاهد النموذجية في المجالات العلمية والأدبية والفنية يوظفهم أساتذة أكفاء من ذوي الخبرة. وفي هذا الإطار تم دعم توقيت اللغات تشجيعا للمتفوقين في هذا المجال للالتحاق بمسلك الآداب في المعاهد النموذجية، كما تم تمكين التلاميذ من دراسة مادة فنية واحدة حسب الاختيار (التربية الموسيقية أو التربية التشكيلية أو المسرح) مع تدعيم توقيتها تشجيعا للمتفوقين في مجال الفنون للالتحاق بالمعهد النموذجي للفنون،

4-2. تحسين التكوين الأساسي للمدرسين:

ويتمثل ذلك في تحسين تكوين المدرسين معرفيا وصناعيا، وتأهيلهم لممارسة مهنتهم حسب المعايير المعمول بها في البلدان الأكثر تقدما في مجال التربية والتعليم.

وفي نفس الاتجاه ودعما للتكوين المستمر تعمل الوزارة على تحسين التأطير البيداغوجي للمدرسين بتطوير عمل إطار التفتد في مستوى تكوين المتفقدين ونسب التأطير وتشجيعهم على البحث الميداني والتجديد البيداغوجي.

وقد استحدثت الوزارة لهذا الغرض معاهد مهن التربية والتكوين والتي انطلقت بداية من شهر مارس 2008 في تكوين دفعة أولى من مدرسي التعليم الابتدائي وقد نظمت في أواخر 2007 مناظرة لاختيار هؤلاء المدرسين من بين حاملي الشهادات العليا.

وقد وضعت برامج هذه المعاهد بحيث تضمن التكوين المعرفي للمرشحين وخاصة تكوينهم البيداغوجي وفق متطلبات ومعايير متطورة من شأنها أن تقرّبنا من مؤشرات الدول المتقدمة وترتقي بعملية التعليم والتعلم وطرق التدريس وأساليب التقييم وسيواصل توسيع هذه المعاهد إلى بقية الأصناف المتدخلة في المنظومة التربوية.

5-2. تطوير نوعية التأطير البيداغوجي

ii تحسين نسبة التأطير البيداغوجي للمدرسين:

§ المرحلة الابتدائية:

شهدت نسبة التأطير البيداغوجي للمدرسين تحسنا تدريجيا نتيجة لإرساء الصيغة الجديدة لتكوين المتفقدين حيث بلغت هذه النسبة 102 مدرسا للمتفقد الواحد سنة 2008/2007 وهو ما جعلها في مستوى الأهداف المرسومة.

§ المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي:

بلغ عدد متفقي المدارس الإعدادية والمعاهد في مختلف مواد التدريس 260 متفقدًا سنة 2008/2007 وهو ما حقق نسبة تأطير بـ 198 مدرسا وذلك بفضل مباشرة الفوج الأول من خريجي مرحلة التكوين بالمركز الوطني لتكوين المكونين في التربية والبالغ عدده 134 متفقدًا.

ii تكثيف المتابعة والتأطير والتكوين البيداغوجي للمدرسين:

ii تطوير عملية التفقد والتقييم حتى تواكب المستجدات التربوية:

. تم تكوين فوج جديد من متفقي المدارس الابتدائية في طرق تأطير المعلمين في المدارس الدامجة والرفع من كفاءتهم الصناعية

إكساب زيارات التفقد بكل مراحل التعليم بعدا تكوينيا. حيث أنه إضافة إلى زيارات التفقد العادية شرع في تطبيق صيغة جديدة تتمثل في "زيارات المرافقة"

. مواصلة دعم احترافية المتفقد وذلك بـ:

- إرساء "مشروع الدائرة" الذي سيساعد المتفقد على تشخيص واقع الدائرة

- نشر أعمال الملتقيات والبحوث الميدانية وتوزيعها على المتفقدين وإيوائها بموقع التفقدية

. معالجة زيارات التفقد والإرشاد إعلاميا.

وفي هذا الإطار واصلت الوزارة خلال سنة 2007 إنجاز برنامج التكوين الأساسي والميداني لأفواج جديدة من المدرسين الذين يتابعون مرحلة تكوين متفقي المدارس الابتدائية ومرحلة تكوين متفقي المدارس الإعدادية والثانوية.

2-6. تعديل ودعم البرامج والتوقيت المدرسي للمواد:

اتخذت الوزارة جملة من الإجراءات لتعديل ودعم البرامج والتوقيت المخصص للمواد:

- § إدراج اللغة العربية في كافة شعب البكالوريا،
- § دعم توقيت مادة اللغة الانكليزية بإضافة ساعة واحدة في مستوى السنوات السابعة والثامنة والتاسعة من التعليم الأساسي تدرس بنظام الأفواج وبذلك يكون التوقيت الأسبوعي 3 ساعات للتلميذ ،
- § اعتماد توقيت ساعة ونصف عوضاً عن ساعة واحدة بالنسبة إلى مادة التربية التكنولوجية في السنة السابعة من التعليم الأساسي،
- § اعتماد توقيت 3 ساعات ونصف بالنسبة إلى مادة علوم الحياة والأرض في السنة الثانية مسلك العلوم،
- § إدراج مادة الفلسفة بالسنة الثالثة لكل الشعب بحساب ساعة واحدة باستثناء الآداب بحساب ساعتين،
- § إضافة ساعة لمادة الاقتصاد وساعة لمادة التصرف في مستوى السنة الثالثة شعبة الاقتصاد والتصرف،
- § اعتماد التوقيت الجديد بالنسبة إلى مادتي الاقتصاد والتصرف في السنة الرابعة شعبة اقتصاد وتصرف بحساب 5 ساعات و 6 ساعات.

3- دعم نوعية التعليم وتحسين ظروفه

3-1. مراجعة الزمن المدرسي

يعتبر الزمن المدرسي من أهم المكونات المؤثرة في نوعية الفعل التربوي التعليمي ولهذا الاعتبار كان الزمن المدرسي بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسي موضوع استشارة وطنية موسعة، بما أفضى في النهاية إلى إقرار إيقاع جديد لليوم الدراسي انطلاقاً من تحديد حجم زمني أسبوعي يقوم على مراعاة جملة من الضوابط الهادفة إلى :

. جعل الحجم الزمني الأسبوعي للتدريس في اتساق مع المعايير الدولية الضابطة لحدود هذا الحجم، حيث تم في هذا المجال إقرار ما يلي :

| المستوى التعليمي | الحجم الأسبوعي للتمدرس الحالي | الحجم التربوي للتمدرس سابقا |
|------------------|-------------------------------|-----------------------------|
| السنة الأولى | 20 ساعة | 22 ساعة ونصف |
| السنة الثانية | + ساعتين مخصصتين للدعم | |
| السنة الثالثة | 25 ساعة | 30 ساعة |
| السنة الرابعة | | |
| السنة الخامسة | 30 ساعة | 30 ساعة |
| السنة السادسة | | |

وهو توجه من شأنه أن يسمح بـ :

. إيجاد التوافق المطلوب بين الزمن المدرسي والزمن الاجتماعي خاصة في ضوء التطور الاجتماعي الذي عرفته الأسرة التونسية.

. إيجاد مزيد من الوقت بالنسبة إلى التلميذ لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية.

. إمكانية اعتماد نظام الحصة الواحدة وتجنب التلميذ مشقة الذهاب إلى المدرسة عدة مرات في اليوم الواحد خاصة داخل المناطق الريفية .

وقد أدت كل هذه التجديدات البيداغوجية إلى الرفع من قدرة التلميذ على مواصلة التمدرس بنجاح وبالتالي تحسين نتائجه التعليمية من حيث الكمّ والكيف على حدّ سواء.

2-3. التقييم سند للتعلم

مكّن اعتماد المقاربة بالكفايات من استبدال النظام السابق المعتمد في تقييم عمل التلميذ بنظام جديد أكثر تناغما مع مقتضيات المقاربة المذكورة .

فتم استبدال المعدل ومنظومة الضوارب المسندة إلى المواد بشكل جديد من التقييم لا يقوم على تكريس المفاضلة بين المواد بقدر ما يقوم على :

. الاعتراف بأهمية كلّ مجال من مجالات التعلم في تحقيق التعليم الجيد وبلوغ التربية المتوازنة والشاملة.

. اعتبار التقييم سند لعمليتي التعليم والتعلم وتوظيفه من أجل رصد النقائص المسجلة لدى كل متعلم والانطلاق منها لإعداد خطة للدعم والعلاج (التقييم التشخيصي/ التقييم التكويني...).

. تقييم عمل التلميذ ورصد نتائجه انطلاقا من مقارنة مدى التحسن الحاصل في مستوى أدائه التعليمي في فترات متلاحقة ، بدل الحكم عليه (أوله) انطلاقا من مقارنة نتائجه بنتائج غيره من المتعلمين...

وقد أفضى النظام الجديد المعتمد في تقييم عمل التلميذ إلى تحسن مطرد في النسب العامة لتدرج التلاميذ عبر المسار التعليمي .

تحقيقا للتوجهات السابقة تم تقسيم المسار التعليمي بالمرحلة الابتدائية إلى ثلاث درجات تعليمية، مع إقرار منظومة تقييمية متكاملة تُمكن المتعلم من الارتقاء من درجة إلى أخرى وفق مسلك متدرج يقوم على اعتماد التقييم التكويني خلال السنة الأولى من كل درجة والتقييم الجزائي في نهايتها مع اعتماد "الارتقاء مع التوصية بالمتابعة" قصد تجنّب التلاميذ كل أشكال الفشل والرسوب غير الدال، وقد مكّن هذا التمشي التقييمي المستند إلى مؤشرات موضوعية من تحسين النسبة العامة لتدرج التلاميذ عبر المسار التعليمي بالمرحلة الابتدائية .

وَأَسْتَكْمَلَ هذا التوجه مداه من خلال إقرار امتحان جهوي موحد في نهاية السنة الرابعة من التعليم الأساسي (نهاية الدرجة الثانية) يشمل مختلف المجالات الأساسية للتعلم (عربية/ فرنسية/ رياضيات/ إيقاظ علمي) بما يُمكن من الرصد العلمي والموضوعي لمدى تملك التلاميذ للكفايات والمهارات الضرورية لمواصلة التعلم بنجاح، خاصة وأن هذا الامتحان قد اقترن بإقرار آلية منتظمة للدعم الإضافي من خلال تمتيع الراسبين بأربع ساعات في الأسبوع تخصص للغرض المذكور بما دَعَمَ حظوظ النجاح أمام الجميع، وقد تم الشروع في تطبيق هذا التوجه الجديد بداية من السنة الدراسية 2007/2006 (دورة جوان 2007).

3-3. الدعم الإضافي : آلية لتحسين النتائج المدرسية:

يندرج هذا التوجه في إطار تكريس المبدأ الرامي إلى اعتماد التمييز الإيجابي كآلية لتحسين النتائج المدرسية بالنسبة إلى التلاميذ والمدارس المحتاجة لمثل هذا الدعم، ومن هذا المنظور يغدو الدعم الإضافي في نهاية الأمر وجها من وجوه تحقيق الجودة.... فيتكامل بذلك مع مختلف التدابير والروافد الأخرى الموضوعة لتحقيق هذا الغرض لذلك كان الدعم الإضافي موجها إلى :

. جميع المدارس ذات الأولوية التربوية (ما يزيد عن 600 مدرسة من مجموع المدارس المقدر بـ 4508 مدرسة)، ويتمثل هذا الدعم في إضافة ساعتين في الأسبوع بالنسبة إلى كل قسم يخصصان لدعم التحصيل المدرسي لدى التلاميذ انطلاقا من النقائص التي تم رصدها بفضل عملية التقييم.

. الأقسام الدامجة داخل المدارس الدامجة : حيث يتمتع التلاميذ المعوقون داخل الأقسام الدامجة بساعتين إضافيتين في الأسبوع لتلبية حاجياتهم الخصوصية في عملية التعلم طبقا لما يتطلبه ويقتضيه المشروع التربوي الافرادي الخاص بكل تلميذ.

أقسام السنة الأولى وأقسام السنة الثانية : يتمتع كل قسم بساعتين إضافيتين في الأسبوع تخصصان للدعم في القراءة والكتابة والرياضيات، قصد مساعدة تلاميذ هذه الأقسام على تدارك النقص المسجل وتملك الكفايات الضرورية لمواصلة التعلم بنجاح خلال المستويات التعليمية اللاحقة .

. التلاميذ الراسبون بالسنة الرابعة من التعليم الأساسي: حيث يتمتع هؤلاء بأربع ساعات في الأسبوع تخصص للدعم الإضافي في مجالي اللغة و العلوم.

3-4. تطوير البرامج والمناهج التعليمية وجعلها مواكبة لمختلف المستجدات

بعد الانتهاء من تركيز المرحلة الابتدائية بدرجاتها الثلاث انصبت الجهود على التعليم الثانوي فتم إرساء هيكلته المتمثلة في ثلاث فترات :

الفترة الأولى بسنة وتمثل جذعا مشتركا الغاية منه دعم الرصيد المعرفي الذي وفد به التلاميذ من المرحلة الإعدادية و العمل على صقل مهاراتهم بما يسمح لكل واحد منهم من تبيين الملامح التي تميزه حتى يختار الوجهة التي تناسبه.

الفترة الثانية بسنة أيضا وتكون في إطار مسلك من المسالك الأربعة المتوفرة للمتعلمين وهي : مسلك الآداب، ومسلك العلوم، ومسلك الاقتصاد و الخدمات ، ومسلك تكنولوجيا المعلومات.

الفترة الثالثة بسنتين وتكون في إطار شعبة من الشعب الست المتاحة للمتعلمين وهي: شعبة الآداب ، وشعبة الرياضيات، وشعبة العلوم التجريبية، وشعبة العلوم التقنية، وشعبة علوم الإعلامية، وشعبة الاقتصاد والتصرف. وتفضي كل شعبة، بعد الحصول على شهادة البكالوريا إلى باقة من المسالك والاختصاصات في التعليم العالي وفي التكوين المهني.

وتكون المرحلة الإعدادية في مسلكها العام، بفضل ما توفره للمتعلمين من معارف ومهارات، حلقة أساسية في الربط بين المرحلة الابتدائية والتعليم الثانوي ومنعرجا يؤدي بالتلاميذ من طور امتلاك آليات التعلم إلى طور بناء التعلّات بناء واعيا. كما أنها تمثل في مسلكها التقني حلقة الوصل بين منظومة التربية ومنظومة التكوين المهني فتصبح المدرسة الإعدادية التقنية بذلك معبرا طبيعيا إلى فضاء التكوين لتفعيل الاستعدادات الطبيعية وصلل القدرات العملية التي يتمتع بها المتعلمون ومساعدتهم على بلوغ أرقى درجات التخصص فتفتح أمامهم آفاق تشغيلية رحبة.

● في تجسيد مبدأ الإنصاف وتحقيق الإدماج لجميع أصناف التلاميذ

تعددت الإجراءات المتخذة في سبيل تجسيد مبدأ الإنصاف بين المتعلمين، وقد قام بعضها على مراعاة الحاجات الخصوصية للتلاميذ الذين يشكون صعوبات في التعلم بسبب المقيعات الجسدية أو الذهنية أو النفسية والعمل على تلبيتها حتى يتمكنوا من الاندماج وينجزوا مسيرة دراسية موفقة. وقامت هذه الإجراءات أساسا على:

- تعديل ظروف الدراسة وتوقيتها

- استعمال وسائل تعليمية مغايرة

- تزويد المدرسين بمعارف نظرية وتطبيقية تسمح لهم بمواجهة مختلف الوضعيات التعلمية وبناء استراتيجيات تعليمية ملائمة ناجحة.

وقام البعض الآخر من الإجراءات على مراعاة الملامح الشخصية والسمات المميزة للمتعلمين، ذلك أنهم يتوزعون على صنوف شتى، فمنهم من يبرهنون على نبوغهم في التعامل مع المفاهيم المجردة والاشتغال بالنظريات، ومنهم من تكون استعداداته العملية التطبيقية أكبر من قدرته التظيرية، ومنهم من يكون ذا ميول بارزة في فن من الفنون أو يخترن مهارات رياضية راقية. وتمثلت الإجراءات في هذا الباب، إضافة إلى تعزيز عدد المدارس الحاضنة للمسلك الرياضي، في بعث نوعين إضافيين من المؤسسات التربوية في المرحلة الإعدادية هما :

- المدارس الإعدادية النموذجية وتهدف إلى توفير رعاية مبكرة للتلاميذ من ذوي المواهب والاستعدادات قصد إعادهم لمواصلة تعلمهم بالمعاهد النموذجية في المجالات العلمية والأدبية والفنية. ولئن قام نظام الدراسة في هذه المدارس على اعتماد البرامج الرسمية للمدارس الإعدادية فإنه تميز بدعم توقيت اللغات وفتح باب الاختيار أمام المتعلم ليدرس المادة الفنية التي تستهويه بتوقيت أسبوعي يزيد عن التوقيت العادي. وقد بلغ عدد هذه المدارس 9 سنة 2008/2007 ليطمّ تعميمها تدريجيا على كلّ جهات البلاد.

- المدارس الإعدادية التقنية وتهدف إلى تمكين التلاميذ الذين يمتلكون مؤهلات عملية ومهارات تطبيقية من تكوين عامّ وتقنيّ يؤهلهم للالتحاق بمسالك التكوين المهني مع الإبقاء على إمكانية إعادة توجيههم إلى التعليم العام. وتتميز هذه المدارس بخصوصيات في تنظيم الدراسة وكذلك في محتويات التدريس وسائله.

المدارس الإعدادية التقنية

بما أنّ المجتمع يعلّق أمالا عريضة على المدرسة ويطالب بتعليم جيّد ومتنوّع للجميع والتعامل بنجاحة مع المتعلمين والإنصاف بينهم باحترام أنساقهم في اكتساب المعرفة وحتى لا تبقى الإلجارية أمرا شكليا، قامت وزارة التربية والتكوين منذ سنة 2008/2007 بفتح 32 مدرسة إعدادية تقنية عملا بالهيكل الجديدة للتربية والتكوين يؤمها 5116 تلميذ يتوزعون على المجالات التالية: (1686) تلميذ في مجال الصناعة و(1424) تلميذ في مجال البناء و(1506) تلميذ في مجال الخدمات.

هذا وتعتزم الوزارة الترفيع في عدد المدارس الإعدادية التقنية لتصبح 88 مدرسة إعدادية تقنية في مفتح السنة الدراسية القادمة 2008-2009 أي بزيادة 56 مدرسة.

يلتحق بالمدارس الإعدادية التقنية التلاميذ الذين أنهوا السنة السابعة من التعليم الأساسي والذين يملكون مؤهلات علمية ومهارات تقنية وتدوم الدراسة سنتين.

يهدف التعليم الأساسي التقني إلى تكوين التلاميذ تكوينا متكاملا يجمع بين التكوين العام في اللغات والعلوم الاجتماعية والتكوين التقني لتأهيلهم ثم إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

● في تجديد البرامج والوسائل التعليمية

تجسيما للتوجهات التي تمّ ضبطها في نهاية الألفية المنقضية قامت الوزارة بصياغة برامج تعليمية جديدة لجميع المستويات دخلت حيز التنفيذ تدريجيا سنة بسنة وفق التدرج التالي

| السنة الدراسية | برامج المرحلة الإعدادية | برامج التعليم الثانوي |
|----------------|-------------------------|-----------------------|
| 2006-2005 | | السنوات الثانية |
| 2007-2006 | السنة السابعة | السنوات الثالثة |
| 2008-2007 | السنة الثامنة | السنوات الرابعة |

وسيدأ العمل ببرنامج السنة التاسعة من التعليم الأساسي في مفتح السنة الدراسية القادمة (2009-2008) ليكتمل بذلك تجديد جميع البرامج.

وتميزت هذه البرامج بميزات واضحة أهمها:

- التزامها بمنزلة المتعلم ضمن المنظومة التربوية كما حددتها المرجعية الوطنية التربوية التي جعلت منه محور العملية التربوية.

- الاستجابة للتوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال التربية و القائمة على دعم تدريس اللغات والعلوم وتطوير التمشيات المتبعة فيها.

- الانفتاح على تكنولوجيات المعلومات والاتصال باعتبارها محتوى تعليميا ووسائل تعلمية وموردا غنيا للمعلومات و المعارف. فقد أصبحت الإعلامية مادة إجبارية في الدرجة الثالثة من المرحلة الابتدائية وفي كامل المرحلة الإعدادية وكذلك في التعليم الثانوي .

واقترن تطبيق البرامج الجديدة بإنتاج وسائل تعليمية جديدة تناسبها روحا ومحتوى وتمشيا. ولئن حافظت الوسائل التعليمية الورقية على موقعها المتميز فقد شهدت الفترة المنقضية الشروع في اعتماد وسائل للتعليم والتعلم في شكل حوامل رقمية.

● في تطوير أشكال التقييم وآلياته:

بما أنّ أشكال التقييم و آلياته تتحدد في ضوء العلاقة العضوية التي تشدّ التكوين إلى التقييم، فقد اقتضت البرامج التعليمية الجديدة بما تنطوي عليه من أهداف تكوينية وما

تبنته من تمشيات ضحّ أشكال جديدة من التقييم في المنظومة القائمة لتأهيلها وتمكينها من أداء وظيفتها على الوجه المطلوب. وتتمثل أبرز التجديدات في :

- إقرار الامتحان الجهوي لتلاميذ السنة الرابعة من التعليم الأساسي، ويشتمل على اختبارات في مجالات التعلم الأساسية تجرى وفق تنظيم يسمح بتوفير الظروف الموضوعية الملائمة لقياس مدى تملك المتعلمين للمكتسبات اللغوية و العلمية الأساسية.

- إدراج المشروع والملف الشخصي ضمن الأدوات المعتمدة في تقييم عمل التلميذ. وقد عمد عدد من المدرسين في إطار مبادراتهم الفردية إلى استعمال هذه الوسيلة في تقييم تلاميذهم إضافة إلى الأشكال المألوفة مثل الاختبار الشفوي أو الاختبارات الكتابية، لكن البرامج الجديدة للمدارس الإعدادية التقنية جعلت منها وسيلة معتمدة بشكل رسمي ومعتم على جميع المواد.

3-5. تحسين نوعية الحياة المدرسية وتطوير خدماتها

لا يمكن تأمين جودة الفعل التربوي وجعله قادراً على تحقيق كل ما يستهدفه من مقاصد وفي مقدمتها القضاء التام على ظاهرة الانقطاع المدرسي، إلا متى تمّ العمل على تطوير الحياة المدرسية داخل المؤسسات التربوية من خلال تنويع أنشطتها وتجويد ما تقدمه من مختلف الخدمات مع جعلها أكثر انفتاحاً على محيطها وأكثر تفاعلاً مع مستجدات عصرها.

ومن أجل تحقيق هذا التوجه، تكثفت الجهود المبذولة من أجل تطوير الحياة المدرسية بما يجعل منها فضاء متاحاً للارتقاء بالتنشئة الاجتماعية للتلميذ وإطاراً لتنمية شخصية المتعلم ومواهبه علاوة على التمرّس بالعيش الجماعي.

وتعددت الإجراءات المتخذة لتحقيق هذه المقاصد، نذكر منها :

- توفير إطار تشريعي مناسب لتطوير مختلف الجوانب المتصلة بهذا المجال (الأمر المنظم للحياة المدرسية)،
- إرساء هياكل الحوار والتشاور داخل الوسط المدرسي: المجلس البيداغوجي للمدرسين/مجلس المؤسسة،
- انتخاب نواب الأقسام (السنتان الخامسة والسادسة) لدعم إسهام التلاميذ وإشراكهم – عبر نوابهم – في تدبّر مختلف شؤون الحياة المدرسية،
- توسيع شبكة نوادي التنشيط الثقافي لما يمكن لهذه النوادي أن تقدمه من أنشطة موازية من شأنها أن تدعم الفعل التربوي التعليمي،

- دعم انفتاح المدرسة على محيطها قصد تنشيط قنوات التواصل بينهما،
- إقرار برنامج للرحلات المدرسية بهدف خلق روافد إضافية لدعم الفعل التربوي التعليمي وتمكينه من تجاوز حدود المؤسسة التربوية ،
- تنشيط منابر الحوار والتواصل داخل المؤسسات التربوية وجعلها تشمل مختلف المجالات والمسائل ذات العلاقة بالحياة المدرسية،
- إعطاء هامش من التصرف لمدير المؤسسة التربوية بما يسمح له بالمبادرة والابتكار والتعاون مع مختلف أعضاء الأسرة التربوية من أجل وضع "مشروع المؤسسة" تبعاً لما تملّيه الحاجيات الفعلية للمؤسسة والخصوصيات المميزة لمحيطها الاجتماعي والجغرافي،
- تعميم النوادي الثقافية والرياضية والصحية والمرورية والبيئية في إطار الشراكة مع المنظمات والهيكل المعنية
- دعم الأنشطة الثقافية في الوسط المدرسي وإعادة النظر في برامجها حتى تتلاءم مع رغبات التلاميذ وتنجح في استقطابهم
- توسيع شبكة مدارس التنمية المستدامة ودعم البرنامج الوطني " الحدائق البيئية المدرسية" والتعاون مع الجمعيات البيئية

في مجلس المؤسسة :

لقد استأثرت الحياة المدرسية بعناية خاصة باعتبارها تمثل إطاراً لتنمية شخصية التلميذ ومواهبه وللتمرس على العيش الجماعي؛ ولمزيد التحسيس بأهميتها في أبعادها التربوية والثقافية والترفيهية والاجتماعية والرياضية تمّ العمل على تركيز مجلس المؤسسة بكافة المدارس الإعدادية والمعاهد.

وقد ساهمت هذه المجالس في:

- إعطاء دفع أكبر لتشريك الأطراف المتواجدة بالمؤسسة التربوية من إطار تسيير ومدرسين وتلاميذ وأولياء وإرساء تقاليد في التشاور والتعاون بين كلّ هذه الأطراف لما فيه خير المؤسسة.
- تنمية مجالات الحوار وذلك بتنظيم منابر حوار لمزيد ربط جسور التواصل بين مختلف الأطراف داخل فضاء المؤسسة.

- تنظيم ملتقيات إقليمية لفائدة ممثلي التلاميذ في مجلس المؤسسة بالمعاهد حول أهمية اعتماد الحوار كمنهج بين كل أطراف الأسرة التربوية وأهميّة توحيّ التشاور سبيلا لمعالجة بعض الوضعيات.

كما قامت الإدارة بإعداد بطاقة متابعة للحياة المدرسية وذلك للوقوف على:

● مدى الاستجابة على مستوى المؤسسات التربوية لتحقيق الأهداف المرجوة من الأمر المنظم للحياة المدرسية.

● الصعوبات - إن وجدت- ومحاولة تذليلها في أسرع وقت ممكن خدمة لمصلحة المؤسسة.

تطوير آلية التنسيق بين الإدارة المركزية والجهات وتيسير عملية تناقل المعلومة بشكل فوري بغية التقييم والتدخّل -إن لزم الأمر- وذلك باعتماد تطبيقية إعلامية لمتابعة أنشطة الحياة المدرسية وهي في مراحل الإنجاز الأخيرة.

4. إرساء مدرسة مجتمع المعلومات:

4-1-تجهيز المؤسسات التربوية عبر :

وقد تمّ تحقيق ذلك من خلال الزيادة في عدد الحواسيب بغية بلوغ معدل حاسوب لكل قسم في كل المراحل التعليمية:

تمت خلال سنة 2007 زيادة 15236 حاسوبا لنبغ نسبة 0.70 حاسوبا لكل 25 تلميذا كما يبينه الجدول التالي:

| عدد الحواسيب لكل فصل | المستوى |
|----------------------|-------------------------------------|
| 0.81 | الابتدائي |
| 0.39 | الإعدادي العام والتقني ومدارس المهن |
| 0.85 | الثانوي |
| 0.70 | الجملة |

وقد بلغت نسبة التغطية بالتجهيزات الإعلامية حاليا 100 % بالمرحلتين الإعدادية والثانوية وحوالي 70 % بالمرحلة الابتدائية،

- ü برمجة تجديد أسطول الحواسيب الموجودة بالمؤسسات التربوية دوريا،
- ü صيانة المعدات الإعلامية
- ü توفير قطع الغيار اللازمة لصيانة المعدات الإعلامية والشبكات بالمؤسسات التربوية
- ü الرفع من عدد المراكز الجهوية للمعهد الوطني للمكتبية والإعلامية
- ü مواصلة ربط المؤسسات التربوية بشبكة الانترنت وتحسين نوعية الربط

4-2. إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التدريس

§ دعم الخدمات الشبكية:

- ü مواصلة تعميم تجربة الفضاء الرقمي للمؤسسة التربوية: بلغ عدد المؤسسات المنتفحة بهذا الفضاء 30 مؤسسة، وقد تم إعداد كراس شروط قصد تطوير هذه المنظومة وتعميمها على كافة المؤسسات التربوية بالإعدادي والثانوي،
- ü دعم خدمات الإعلام الإداري: تصور موقع البوابة التربوية وإنجازه وتحيينه ومعالجته وقد تم في السنة المنقضية إيواء دليل في قائمة المؤسسات وإضافة روابط خاصة بكراسات الشروط وبالمعطيات الإحصائية للمنظومة التربوية كما يواصل هذا الموقع دوره الإعلامي (المناشير الوزارية...)،
- ü تغطية الجهات بحافلات الانترنت: في إطار الحرص على حسن توظيف هذه التجهيزات (المخابر المتنقلة للإعلامية والانترنت)، تم إعداد مخطط عمل تضمن الأهداف العامة، و تحديد المدارس المستفيدة من خدماتها، وكذلك إستراتيجية عمل والموارد البشرية اللازمة...

اكتمال كافة مقومات المدرسة

الافتراضية

- توسيع شبكة الدروس التي تقدمها المدرسة: من خلال توفير دروس تفاعلية وإضفاء مزيد من النجاعة على تعليم اللغة العربية لأبناء التونسيين بالخارج،
- دعم شبكات المدرسين المؤطرين بانتداب 04 أساتذة لدعم فريق المدرسين المؤطرين للسنة الدراسية 2008/2007،
- ضمان تقديم دروس تدارك لفائدة التلاميذ الذين هم في حاجة إلى ذلك استعدادا لامتحانات الوطنية من خلال موقع "لنعد البكالوريا معا"، حيث قامت المدرسة الافتراضية بتنظيم حوارات على الموقع يهتم جميع المواد وأمنت كذلك دروس تدارك لأغلب المواد التعليمية،
- الانتفاع بالموارد الجاهزة والمتوفرة عبر شبكة الانترنت بتعيين دوري للمكتبة الافتراضية وإثرائها بموارد ينتفع بها التلاميذ.

5- جعل الجهة قطبا تربويا فاعلا

1-5. دور أكبر للجهات في الحياة المدرسية

في إطار مواصلة دعم اللامركزية بإعطاء الإدارات الجهوية للتربية والتكوين مزيدا من الصلاحيات وخاصة في المجال البيداغوجي ومتابعة المشاريع التربوية شرعت الوزارة في تنفيذ خطة تهدف إلى الارتقاء بالجهة لتصبح قادرة على وضع مشروعها التربوي المميز انطلاقا من واقعها ومؤثراتها وفي إطار الأهداف الوطنية ووضع آليات تنفيذه ومتابعته وتقييمه بما يحولّ الجهة إلى قطب تربوي فاعل:

وفي هذا الصدد تم إصدار الأمر عدد 463 لسنة 2007 المؤرخ في 6 مارس 2007 والمتعلق بضبط تنظيم ومشمولات الإدارات الجهوية للتربية والتكوين. ومن التجديدات الهامة التي جاء بها الأمر والتي تدعم التوجهات الجديدة نذكر:

- الارتقاء بخطة المدير الجهوي إلى مستوى "مدير عام إدارة مركزية"،

- توسيع مشمولات المدير الجهوي بتكليفه بالإشراف على وضع مشروع الجهة التربوي ومتابعة إنجازته وتقييمه وكذلك البحث عن أنجع السبل لرفع مستوى التعليم وتحسين أداء المدرّسين والارتقاء بمرادود المؤسسة التربوية والتكوينية بالجهة،

- بعث " المجلس البيداغوجي للإدارة الجهوية " لمساعدة المدير الجهوي في كلّ المسائل ذات الصبغة البيداغوجية ومتابعة البرامج التربوية وخاصة مشروع الجهة وبرامج تكوين المدرّسين والمكوّنين،

- متابعة تقييم المشاريع التربوية وأداء المؤسسات التربوية والعاملين بها.

كما تمّ بمقتضى الأمر عدد 1218 لسنة 2006 المؤرّخ في 24 أبريل 2006 بعث مجالس استشارية للتربية والتكوين على مستوى إقليمي تنظر في التوجهات والمشاريع التربوية على مستوى الإقليم والذي يضمّ عدّة جهات والتنسيق بين مشاريعها في إطار التكامل بينها.

كما واصلت الوزارة سنة 2007 تكوين مديري الإدارات المركزية ومديري الإدارات الجهوية في مجال اللامركزية واللامحورية والتخطيط الإستراتيجي والتصرف في المشاريع وقيادة التغيير والتجديدات وتنشيط المجموعات والتواصل باعتماد الوحدات المعدة للغرض.

5-2- شراكة أجدى بين المدرسة والمحيط:

عملا بما جاء بالأمر المنظم للحياة المدرسية (أكتوبر 2004) تمّ تركيز مجلس المؤسسة بالمؤسسات التربوية وذلك من أجل تطوير طرق عملها وتحسين مناخها وتجويد خدماتها التربوية في إطار الأهداف التربوية الوطنية وتمثّل مهمته الرئيسية في وضع مشروع المدرسة وتقييمه وتعديله عند الاقتضاء. ويمكن أن يضمّ مجلس المؤسسة ممثلين عن الجمعيات الثقافية والعلمية والاجتماعية والرياضية الناشطة في الفضاء المدرسي.

وتقوم الوزارة بمتابعة أنشطة مختلف المجالس في نهاية كل ثلاثي وذلك للوقوف على حقيقة ما تمّ إنجازه وفق ما نصّ عليه الأمر سالف الذكر وتقييم مدى تفتح المؤسسات التربوية وتفاعلها مع مختلف المنظمات والجمعيات الناشطة في الفضاء المدرسي وذلك لتقييمها واتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لمزيد تفعيلها حسب ما هو مبرمج لها.

وقد أعدت الوزارة سنة 2007 وحدة تكوين في مجال تسيير المجالس (مجلس المؤسسة، مجلس التربية، المجلس البيداغوجي) لفائدة مديري المؤسسات التربوية وقع اعتمادها في تكوين المديرين المنتدبين الجدد. إضافة إلى ما تمّ إنجازه من الملتقيات التكوينية الإقليمية خلال سنتي 2007 و2008 بالتعاون مع مكتب اليونيسيف بتونس لفائدة إطار الإشراف التربوي (المتقّدين ، المساعدين ، مديري المدارس الابتدائية) من أجل تأهيلهم بشكل أفضل للإسهام في تنشيط الحياة المدرسية وتطوير ما تقدّمه من خدمات.

وسعى إلى تفعيل إسهام المنظمات والجمعيات الناشطة بالمؤسسات التعليمية سعت وزارة التربية والتكوين إلى تعزيز الشراكة مع مكونات هذا النسيج وذلك بتفعيل اتفاقيات تعاون وشراكة مع كل من الإتحاد الوطني للمرأة التونسية، المنظمة التونسية للتربية والأسرة، المنظمة الوطنية للشبيبة المدرسية، المنظمة الوطنية للكشافة التونسية، الجمعية الوطنية للسلامة المرورية، الجمعية التونسية للشبان والعلم، جمعية التعاون على الحوادث المدرسية والجامعية، إلخ...

6- النهوض بالتعليم الخاص (تطوير جهاز التعليم الخاص ودعم معاضدته لجهود القطاع العمومي في مجال التربية):

§ التشجيع على الاستثمار في المؤسسات الخاصة للتعليم الأساسي بمرحلتيه وذلك من خلال مراجعة الأمر المتعلق بإحداث المؤسسات التربوية الخاصة وتنظيمها وتسييرها (الأمر عدد 486 لسنة 2008)،

§ تشجيع المدارس الابتدائية على إحداث مرحلة ثانية من التعليم الأساسي (وقد انخرطت بعد 12 مؤسسة في هذا التوجه)،

§ حث المستثمرين الخواص على إحداث مدارس ابتدائية في الولايات التي لا توجد بها هذه المدارس،

§ الإحاطة البيداغوجية بمدرسي هذه المؤسسات وذلك بتكثيف التقعد والإرشاد والتكوين.

إنّ التشجيعات التي ما فتئت وزارة التربية والتكوين تقدمها للباعثين الخواص في هذا المجال بتبسيط الإجراءات قد ساهمت في تطوّر عدد المدارس الابتدائية الخاصة ليصبح 74 مدرسة خلال السنة 2008/2007 أي بزيادة 16 مؤسسة مقارنة بالسنة الدراسية 2005/2004 مما ساهم في ارتفاع عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الخاص ليصبح 17024 سنة 2008/2007 مقابل 15406 سنة 2007/2006 و13282 سنة 2005/2004 وكذلك زيادة في عدد المدرسين بشكل ملحوظ.

أمّا بالنسبة إلى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي فقد تطور عدد المؤسسات من 268 سنة 2005/2004 إلى 295 سنة 2007/2006 و302 سنة 2008/2007. وهذا الارتفاع في عدد المؤسسات قبله ارتفاع طفيف في عدد التلاميذ ويرجع ذلك لعدة عوامل من أهمها تراجع عدد المنقطعين في التعليم العمومي وتوفير إمكانية التحاقهم بمنظومة التكوين المهني.

II - النتائج والدروس المستخلصة وآفاق التطوير

في مجال التربية والتعليم

1- النتائج والدروس المستخلصة

إنّ البرامج الإصلاحية التي عرفها النظام التربوي في تونس خلال السنوات الأخيرة، ومختلف التوجهات التجديدية المرافقة لهذه الإصلاحات بكلّ ما رافقتها من رهانات وتحديات في سبيل بلوغ الجودة المنشودة في المجالين التربوي والتعليمي، قد ساعدت بدورها على استخلاص جملة من النتائج والدروس التي وفرت مجلوباً إضافياً لدعم عملية الإصلاح والتحديث، وتأطيرها بشكل يساعد على تجاوز النقائص الملحوظة ودعم الإيجابيات المسجلة .

ومن أهمّ النتائج و الدروس المستخلصة في الصدد يمكن أن نذكر ما يلي :

● العمل على إحكام الربط بين مختلف مكونات المنظومة التربوية :

جعل المنظومة التربوية تشتغل بشكل مرّن من خلال إيجاد معابر بين مختلف مستوياتها و توزيع المسؤوليات و المهام بكيفية تتيح مجالاً للتصرّف والمبادرة و تحمّل المسؤولية بعيداً عن القيود التي عادة ما يفرضها التمحور الكلي حول المركز، و تقوم الهيكلة الجديدة للإدارات الجهوية للتربية و التكوين كشاهد عملي على الشروع في إرساء هذا التوجّه، كما يتجلى ذلك من خلال تطوّر الهيكلة القائمة بين التربية و التكوين بما يتيح أفضل تكامل بين الفعلين.

● مزيد دعم الدور الموكل إلى المؤسسة التربوية :

دعماً للتوجّه سابق الذكر، و في إطار تمكين المؤسسة التربوية من هامش للتصرّف قصد دعم قدرتها على المبادرة و تحمّل قدرًا من المسؤولية باعتبارها الخلية الأساسية في النسيج التربوي، فقد تمّ العمل على توسيع نطاق التدخّل الموكل إلى هذه المؤسسات بشكل يجعلها قادرة على وضع "مشروعها الخاص" وفق ما تفرّضه خصوصياتها و طبيعتها محيطها.

● الارتقاء بالتربية إلى منزلة "الفعل الدامج" :

وعيا بضرورة تطوير قدرة المنظومة التربوية على استيعاب جميع الفئات، دون استثناء أو إقصاء، بما يجعلها قادرة على الارتقاء بجودة ما تقدّمه من خدمات تربوية تعليمية و جعلها متاحة أمام الجميع وفق ما تستدعيه حاجياتهم الخصوصية فقد تمّ العمل على الارتقاء بمسارات التعليم حتى تكون مؤهلة لإدماج مختلف أصحاب الحاجيات الخصوصية.

● اعتماد "التمييز الإيجابي" كمبدأ لدعم الإنصاف :

إذ لا يمكن للمنظومة التربوية أن تستكمل المواصفات الضرورية لأن تكون "منظومة دامجة" دون العمل على إيجاد الآليات المطلوبة لتفعيل مختلف التوصيات القائمة على مبدأ "التمييز الإيجابي" بما يساعد على إزالة مختلف الفوارق بين الجهات و بين المؤسسات التربوية نفسها.

● نشر التربية المدرسية على أوسع نطاق:

في نطاق دعم تكافؤ الفرص أمام " الحقّ في التّجّاح" يغدو نشر التربية قبل المدرسية و تجويد ما توفّره من خدمات أمرا ضرورياً، و هو التوجّه الذي غدا - خلال السنوات الأخيرة - من أهمّ الرهانات التي يتوق النظام التربوي في تونس إلى كسبها، و قد تجلّى ذلك من خلال إلحاق السنة التحضيرية للأطفال في سنّ الخامسة بهيكلّة التعليم الأساسي مع الالتزام بتعميمها قبل نهاية سنة 2009.

● ضمان "الحرفية" لكلّ القائمين على الفعل التربوي التعليمي:

إنّ بلوغ معايير الجودة لا يمكن له أن يكون متاحا إلا عبر العمل على ضمان "الحرفية" الضرورية لتأهيل مختلف القائمين على الفعل التربوي من مدرّسين و إطار إشراف بيداغوجي و إداريين و غيرهم... و لذا، فقد جعل النظام التربوي من أولويّاته العمل على تأمين هذا الجانب من خلال الارتقاء بالمواصفات المعتمدة في عملية الانتداب، و تطوير برامج التأهيل و جعلها مستجيبة لمختلف معايير الجودة، و الارتقاء بمنظومة التكوين المستمرّ.

● تطوير الحياة المدرسية و تجويد خدماتها:

إنّ المدرسة تتخلّى عن أهمّ وظائفها إن اقتصر دورها على تقديم المعارف و العلوم دون سواها، و لتجاوز هذه النقيصة فقد تمّ إيلاء الحياة المدرسية ما تستحقّ من عناية، و قد تجلّى ذلك من خلال إصدار الأمر المنظم للحياة المدرسية (أكتوبر 2004) الهادف إلى تطوير الحياة المدرسية و جعلها فضاء متاحا للحوار و ذلك عبر دعم الأنشطة الثقافية الموازية للتعلّيمات داخل الأقسام و إرساء مجالس للحوار و التشاور داخل الوسط المدرسي.

● دعم مكانة التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال في الوسط المدرسي

في نطاق الحرص على جعل المؤسسة التربوية مواكبة لعصرها وقادرة على الاستفادة من مختلف ما يمكن للتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال أن تتيحه من إمكانيات لتطوير عملية التعليم وتنويع روافدها بشكل يساعد على البناء الحقيقي لمجتمع المعرفة فقد تم العمل على وضع عدة برامج واليات هادفة إلى دعم هذا التوجيه...

● جعل الفعل التربوي محل عمل تشاركي واعتباره مسؤولية مشتركة

إن تحقيق الجودة المنشودة والارتقاء بالفعل التربوي ليغدو فعلا دامجا ومتاحا أمام الجميع لا يمكن تحقيقه متى ظل هذا الفعل حكرا على مُحترفي التربية والتعليم بالمعنى الضيق لهذا المفهوم ، ومن هذا المنطلق عمل النظام التربوي التونسي على توسيع مجالات العمل التشاركي القائم أساسا على تدخل مختلف الأطراف والهيكل ذات العلاقة وفي مقدمتها هيئات المجتمع المدني وجمعياته بما ساعد على الارتقاء بنوعية مختلف الخدمات التربوية وجعلها مستجيبة لمعايير الجودة ...

● دعم مكانة التجديد البيداغوجي والبحث العلمي في المجال التربوي

لا يمكن الارتقاء بالمرود العام لكلّ نظام تربوي وجعله دامجا ما لم يتمّ العمل على دعم مكانة التجديد البيداغوجي والبحث العلمي وجعلهما من الروافد الداعمة للفعل

التربوي . وإرساء لهذا التوجه فقد تمّت العناية خلال السنوات الأخيرة بدعم هذا الجانب ببعث مؤسسة مختصة في الغرض

(المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحث التربوي) ، إضافة إلى تشجيع البحوث والدراسات العلمية ذات الصبغة الميدانية في المجالين التربوي والتعليمي، لما يمكن لها أن توفره من نتائج هامة وإضافات ذات دلالة.

هذا وقد شكلت كلّ هذه النتائج والدروس حافزا إضافيا لتطوير المشهد التربوي بكلّ مكوناته، من خلال الاستفادة من مختلف العمليات التي أنجزت بغرض تقييم التجارب السابقة ورصد ما سجلته من إيجابيات ونقائص بما ساعد على ترشيد عملية التطوير، وجعلها منبثقة عن الواقع، وملتزمة بحدود الامكانيات المتاحة، ومراعية لكلّ مقتضيات التخطيط الموضوعي والاستشراف القائم على دعائم علمية وتصوّرات مستنيرة.

2- آفاق التطوير من أجل مستقبل أفضل

إن التوجهات المستقبلية الهادفة إلى استشراف أفضل السبل لتطوير النظام التربوي في تونس قد قامت على جملة من المبادئ التي يمكن إيجازها في ما يلي :

● الاقتناع بالدور المتجدد للمدرسة وضرورة مواكبته لروح العصر والانفتاح على مستجداته ، بما يقتضي العمل المستدام على تطوير وضائف المدرسة وجعلها مستجيبة لمختلف حاجيات المجتمع وقادرة على تحقيق كلّ تطلعاته.

● ضرورة الانفتاح على المستجدات التربوية والاسترشاد بمختلف المواصفات والمعايير الدولية مع الاستفادة من تجارب النظم التربوية المشهود لها بالفاعلية والتطور

● التقييم المستمر والدوري لمردود المنظومة التربوية بغرض دعم الإيجابيات وتطويرها ، واقتراح البدائل الهادفة إلى معالجة النقائص المسجلة ، مع الاستفادة من مختلف التجارب والدروس المستخلصة بغرض ترشيد التوجهات المستقبلية ودعم المسار الاستشرافي

ومن هذا المنطلق، جعلت السياسة التربوية في تونس، من التطلع إلى المستقبل واستشراف آفاقه والاستعداد لمواكبة مستجداته وكسب رهاناته، خيارا استراتيجيا

ثابتاً، فجعلت من استشراف المستقبل ورصد مستجداته وجهاً من وجوه ضمان "جودة الفعل الحاضر"... لإيمانها بأن نجاعة الفعل التربوي لا يمكن لها أن تبلغ الجوهر وتحقق أقصى الغايات متى ظلّ الفعل التربوي متمحوراً حول "لحظة إنجازهِ" ولم يخترقها ليستطلع الآفاق ويستشرف الآتي ويعدّ العدة لملاقاته بكل ما قد يحمله من تحديات ويطرّحه من إشكاليات.

واعتباراً لهذا الجانب، فقد كان النظام التربوي في تونس سباقاً لاستجلاء ما ستكون عليه "تربية القرن الحادي والعشرين"، وذلك من خلال رصد ملامح هذه التربية والكشف عن خصائصها وألوياتها، في إطار ما يميز المجتمع التونسي من خصوصيات (حضارية/ثقافية/اجتماعية/اقتصادية/تنموية...) وما تطرحه العولمة من تحديات ورهانات في ضوء عالم متسارع التجدد وصراع مستدام لا يعترف إلا بمن كان قادراً على كسب رهان المنافسة في جميع المجالات...

ومن هذا المنطلق، فقد عملت المنظومة التربوية في تونس على تأمين انفتاحها على المستقبل بما يضمن لها القدرة على التطور والمواكبة، وقد تجلّى هذا التوجّه من خلال المؤشرات التالية على الأقلّ :

• دعم انفتاح المنظومة التربوية تيسيراً لقدرتها على التطور والتجدد

لقد جاءت المنظومة التربوية تحمل في جوهرها القدرة على التطور والتجدد بفضل ما أمّنه القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي من آليات لتحقيق هذه الأبعاد (الحياة المدرسية/دعم استقلالية المؤسسة التربوية/تلوين مسالك التعلم وتنويعها/دعم التجديد البيداغوجي والبحث التربوي/انفتاح المدرسة على محيطها/توسيع نطاق الأسرة التربوية وتعزيز فاعليتها وتوسيع نطاق تدخلها...)، وقد أدّى هذا التوجّه إلى إكساب الفعل التربوي القدرة على التجدد والمواكبة والانفتاح بما يتيح له قابلية التطور والتكيف مع المستجدات.

• مواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية :

إيماناً بما لمواكبة المستجدات العلمية من أهمية بالغة في المجال التربوي فقد تمّ العمل على جعل هذا التوجه من أوكذ الرهانات المطلوب كسبها وذلك من خلال الحرص على أن تكون المؤسسة التربوية منفتحة على مختلف ما توفره التقنيات

الحدیثة للإعلام والاتصال من روافد لتطویر الفعل التربوي التعليمي ودعم مسالكه وتنويع آلياته، بما يسهم في إيناس المتعلمين بالثقافة الرقمية ويؤهلهم للتعامل مع هذه التقنيات بفاعلية واقتدار، لذلك احتل هذا التوجّه مكانة متميزة ضمن جميع الخطط الهادفة إلى تطویر الفعل التربوي وجعله مواكبا لعصره، وقد تمّ إلى حدّ الآن تنفيذ عديد البرامج التي تقوم شاهدة على المجهودات المبذولة في اتجاه كسب هذا الرهان الضروري لبناء مجتمع المعرفة

• الفعل التربوي رافد من روافد الفعل التنموي :

لقد أمنت المنظومة التربوية في تونس بجدلية العلاقة بين الفعل التربوي والفعل التنموي، فسعت عبر مختلف توجهاتها إلى أن تكون التربية سندا للتنمية، لما يمكن لهذا الفعل أن يقدّمه من خدمات جليلة في هذا المجال وذلك من قبيل تأهيل "الثروة البشرية" وتوسيع نطاق قابلية التشغيل لدى المتخرّجين من خلال تزويدهم بمختلف الكفايات والمهارات الضرورية للتكيف مع التطور المتسارع الذي يشهده العصر في جميع المجالات... كان هذا التوجّه من السمات المميّزة لمختلف الخطط التربوية الحالية والمستقبلية في تونس بما يؤهّل المنظومة التربوية لأن تكون "منظومة دامجّة" وقادرة على جعل الفعل التربوي سندا للتنمية.

• الانفتاح على النظم التربوية الثقافات المغايرة :

وقد تم الحرص على دعم هذا التوجّه من خلال :

أ- جعل البرامج التعليمية حاملة لجملة من المحاور والقيم التي من شأنها أن تسهم في دعم تنشئة المتعلم على احترام الآخر والتفاعل إيجابيا مع الثقافات المغايرة بما يدعم لديه القدرة على الحوار والتعايش مع الآخرين ويرسخ لديه قيم التسامح والتضامن والسلم...

ب- إقرار تعليم لغة أجنبية ثانية (الانجليزية) منذ المرحلة الابتدائية قصد دعم قدرة التلميذ على التواصل وإيناسه، منذ حدثته، بالانفتاح على الثقافات المغايرة...

ج- دعم التبادل الثقافي الدولي، حيث بلغ عدد عمليات التراسل والتوأمة وتبادل الوفود حوالي 114 عملية بالنسبة إلى الفترة 2002-2005 وقد شملت عمليات التبادل والزيارات البلدان التالية : فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، كندا، هولندا، مصر ... وسيتم العمل على دعم هذا التوجه عبر تيسير المسالك المتاحة للتواصل في هذا المجال.

• الارتقاء بمسارات الفعل التربوي لتغدو أكثر قدرة على الاستقطاب والإدماج:

لقد آمن النظام التربوي في تونس باستحالة بلوغ التربية الجيدة متى ظلّ الفعل التربوي غير قادر على استقطاب جميع الفئات وتلبية حاجياتها وفق ما يقتضيه الوضع الخصوصي لكلّ فئة منها (الأطفال الحاملين لإعاقة، الأطفال ذوي النضج الذهني المبكر، التلاميذ المحتاجين إلى الدعم الإضافي، تعليم الكبار) وهو ما جعل هذا الرهان يعتبر من أوكد المطامح التي تسعى المنظومة التربوية إلى بلوغها... وتحقيقا لهذا التوجه تمّ الشروع في تنفيذ عديد الخطط والبرامج الهادفة إلى الارتقاء بمسارات الفعل التربوي ليغدو أكثر قدرة على الاستقطاب والإدماج من خلال تلبية مختلف الحاجيات الخصوصية والاستجابة لها باعتماد مسارات تربوية دامجة..

• دعم السلوك الحضاري في الوسط المدرسي والتربية على المواطنة :

لقد احتلت التوجهات الرامية إلى دعم السلوك الحضاري في الوسط المدرسي وتنشئة المتعلمين على المواطنة مكانة محورية ضمن السدى المميّز للفعل التربوي، وذلك من منطلق الإيمان بأن التربية تفقد جوهرها إن هي اكتفت بالتمحور حول تعزيز المعارف في بعدها "الأكاديمي" وأهملت تنشئة المتعلمين على السلوك الحضاري وتربيتهم على المواطنة... لذلك كانت العناية بالتنشئة الاجتماعية للمتعلّم من الثوابت المرافقة للفعل التربوي ومن السمات المميزة لمختلف الخطط والتوجهات التربوية في تونس وجعلت من الحياة المدرسية أفضل فضاء لتحقيق هذا التوجه.

• تكريس الإنصاف ودعم تكافؤ الفرص أمام الجميع تحقيقا " للتربية الدامجة":

لقد سعى النظام التربوي في تونس إلى تكريس مقولة "المدرسة للجميع ولكلّ فيها حظ" واستكمل مختلف الآليات الضامنة إلى تحويل هذه المقولة إلى واقع يومي تعيشه مختلف المدارس دون استثناء، وقد كان هذا التوجه من السمات المميزة لمختلف البرامج والمشاريع التربوية (الحالية والمستقبلية) وذلك لإيمان النظام التربوي بأنّ الإنسان أنفس الثروات، وكل إهدار في مستوى هذه الثروة ما هو في النهاية إلا إهدار في مستوى النظام التربوي ذاته. وقد تمكّن النظام التربوي بفضل هذا التوجه من الارتقاء بقدرته على جعل الفعل التربوي التعليمي متاحاً أمام الجميع بشكل يراعي مختلف الملامح الخصوصية للجمهور المستهدف (حاملو الإعاقة، الموهوبين).

• ضمان التربية الجيدة للجميع :

إيماننا بأن تعميم التعليم وضمان الالتحاق بالمدرسة للجميع لا يمثل هدفاً في حدّ ذاته، ذلك أن الالتحاق بالمدرسة يفقد كلّ معانيه ودلالاته إن لم يكن مرفوقاً بضمان استمرارية التمدرس إلى حدّ أدنى على الأقلّ (ضمان التمدرس في تونس إلى سن 16 سنة على الأقلّ) مع تأمين تربية جيّدة للجميع بكل ما يحمله هذا المفهوم من دلالات وأبعاد، ومن هذا المنطلق حرص النظام التربوي في تونس على المراهنة على "الجودة" في التربية باعتبارها الضامن لدعم مردودية المؤسسة التربوية وجعلها أنجع أداء، فجاءت تبعاً لذلك مختلف الخطط التربوية حريصة على تفعيل هذا المقصد، وفي مقدمتها الخطة الوطنية للتربية للجميع حيث كانت مختلف محاورها هادفة إلى تكريس هذا التوجه وذلك في إطار ما رسمه منتدى داکار (2000) من معالم في هذا المجال...

• الفعل التربوي أولوية وطنية ومسؤولية مشتركة :

لقد أقر القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي بأن "التربية أولوية وطنية مطلقة" وفعل تعود مسؤولية تأمينه إلى الجميع دون استثناء، فأسس بذلك لتوسيع قاعدة "المتدخّلين" في المجال التربوي وفي مقدمة هؤلاء "المجتمع المدني" بمختلف هياكله ومنظّماته، وهو ما أسهم في انفتاح المدرسة على محيطها، ومكن من إدخال حركية شاملة في مجال مقاربة الفعل التربوي ودعم روافده وتحسين ظروفه، فتخلّص الفعل التربوي من حدوده التقليدية وأضحت الخطط والمشاريع والبرامج التربوية توضع وتنقذ وفق خطط تشاركية تتوزع، ضمنها المسؤوليات بما ساعد على تأمين مزيد من الروافد والموارد المسهمة في الارتقاء بجودة الفعل التربوي وتحسين ظروفه وتوفير متطلباته...

• دعم التجديد البيداغوجي والبحث التربوي :

تعتبر العناية بدعم التجديد البيداغوجي والارتقاء بآليات البحث التربوي من السمات المميزة للتوجهات التربوية الحالية في تونس، لما يمكن لهذا التجديد ولهذا البحث أن يقدمه من إضافات وروافد متجددة للارتقاء بجودة الفعل التربوي وتطوير آلياته وجعله أكثر مسايرة لمتطلبات العصر وأكثر مواكبة لإيقاعه...

وتكريسا لهذا التوجه تم بعث مركز مختص للغرض "المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية" « CNIPRE » حيث عهدت إليه مختلف المهام المتصلة بتأمين التجديد البيداغوجي وتنويع مسالكه وجعله من الروافد المسهمة في تطوير الفعل التربوي والارتقاء بجودة الأداء التعليمي، إضافة إلى قيام هذا المركز بتأمين استدامة البحث التربوي وجعله من الآليات المرافقة للفعل التربوي في جميع مستوياته (التصوّر / الإنجاز / المتابعة / التقييم / الاستشراف) قصد توفير التغذية الضرورية لدعم اشتغال المنظومة التربوية وفق الأهداف المسطرة، وفي اتجاه تحقيق المقاصد المطلوبة مع إيجاد آلية مستدامة لرصد النقائص والعمل على معالجتها وتجاوزها في الإبان... وذلك إضافة إلى ما يوفره البحث التربوي من نتائج ومؤشرات ومعالم للاستشراف ورسم الخطط والبرامج المستقبلية.

III - إحكام الهيكلية بين التربية والتكوين المهني

• يعتبر قطاع التكوين من المكونات الأساسية للمنظومة التربوية في مفهومها الواسع، خاصة بعد الإصلاحات الجديدة التي عملت على إحكام الهيكلية القائمة بين قطاعي التربية والتكوين عبر إقرار عديد المعابر بين مختلف مسالك القطاعين في كافة المستويات. وهو توجه من شأنه أن يدعم الترابط بين مختلف مكونات المنظومة التربوية ويسرّ الانتقال عبر مسالكها بشكل يؤمن لها القدرة على أن تكون " منظومة دامجة" وقادرة على إتاحة الفعل التربوي التكويني للجميع ، بشكل يستجيب لخصوصيات كلّ فئة من ناحية ، ويساعد على تحقيق مختلف حاجيات المجتمع وانتظاراته من ناحية ثانية. وذلك إضافة إلى ما أتاحه هذا التوجه الإصلاحي من ارتقاء بمردود قطاع التكوين وجعله يستجيب لمختلف مواصفات الجودة.

1- لمحة عامة حول منظومة التربية والتكوين

1-1. الإصلاحات الكبرى

شهدت سنة 2008 تغييرا محوريا في منظومتي التربية والتكوين، في إطار تحقيق الأهداف الكبرى للقطاع المدرجة ضمن الخطة العشرية 2007-2016 والبرنامج الرئاسي لتونس الغد (2004-2009) والمتعلقة بـ"كسب رهان الجودة ومواكبة التغيرات في مجال التكوين المهني... بالإعداد المحكم لمهن المستقبل وأشكال العمل الجديدة".

وفي هذا الإطار، صدر خلال شهر فيفري 2008 قانون هامان ليكرسا مقتضيات هذه التوجهات ويتم العمل تدريجيا على تفعيلها وتنفيذه :

● القانون عدد 9 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي

● القانون عدد 10 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 المتعلق بالتكوين المهني

من أبرز مستجدات هذين القانونين إرساء الهيكل الجديدة للتربية والتكوين التي تم إقرارها في إطار الاستشارة الوطنية للتكوين المهني التي التأمّت ندوتها الختامية في فيفري 2007، والتي شرعت الوزارة في تطبيقها بإحداث المدارس الإعدادية التقنية منذ سبتمبر 2007. ويبين البيان المثالي التالي عناصر هذه الهيكلية :



ومن أهم أهداف هذه الهيكلية تحقيق التكامل بين قطاعي التربية والتكوين بحيث يتوفر للجميع، في إطار الإنصاف وتكافؤ الفرص، كل السبل والحوافز اللازمة للتدرج

إلى أعلى المراتب التعليمية والتكوينية. وتتمثل أهم الآليات التي أتت بها الهيكلية الجديدة للتربية والتكوين فيما يلي :

- إحداث المدارس الإعدادية التقنية وتوجيه التلاميذ إليها بعد السابعة أساسي، لتمكينهم من الاستعداد الأمثل لمتابعة التكوين ،
- اعتماد التداول الداخلي الذي يمكن تلاميذ المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية من متابعة حصص تطبيقية بمراكز التكوين المهني.
- إقرار معابر بين مسالك التربية ومسالك التكوين المهني في كافة المستويات،
- إحداث البكالوريا المهنية التي ستمكن من الالتحاق بالحياة النشيطة مباشرة باعتبارها شهادة مهنة، كما ستمكن من الالتحاق بشعب التكوين المهني في مستوى مؤهل التقني السامي وتمكن أيضا من الالتحاق بالتعليم العالي في مسالك تتناسب والشعبة الأصلية.

● كما جاء القانون الجديد للتكوين المهني بجملة من الأحكام الهادفة إلى :

تحسين مرامي التكوين المهني

دعم الجودة في منظومة التكوين المهني :

● **الجودة في برامج التكوين المهني** وذلك عبر :

- دعم مهمة الرصد والاستشراف لتطور الكفاءات والمهن المجددة وإعداد البرامج التكوينية الملائمة لها ؛

- تدعيم التكوين مع المؤسسة من خلال دعم التدريب والتداول ووضع البرامج الخصوصية للتكوين في إطار تعاقدية مع المؤسسات الاقتصادية، وذلك للاستجابة لحاجيات القطاعات ذات الأولوية في اقتصاد البلاد؛

- تدعيم التداول الداخلي بين المؤسسات التربوية والتكوينية.

● **الجودة في التسيير والتصرف** : يحدد هذا القانون هياكل ومؤسسات وإطارات منظومة التكوين المهني بما يضمن مردودية أنجع على الإشراف الإداري والبيداغوجي والتنسيق بين كافة المتدخلين في التكوين المهني، ويؤكد في هذا الإطار على دور وزارة التربية والتكوين في **الإشراف المزدوج على كافة المؤسسات العمومية غير الراجعة إليها بالنظر إداريا.**

● **الجودة في الإحاطة والتقييم** : وينص القانون في هذا المجال على تقييم مكتسبات المتكويين وأداء المكونين ومردودية المؤسسات التكوينية والمنظومة ككل كما ينص على أن يكون هذا التقييم داخليا وكذلك خارجيا من خلال إحداث الهيئة الوطنية لتقييم التكوين المهني وضمان الجودة.

ومن ناحية أخرى يؤكد القانون على وضع إطار مرجعي يضبط المعايير المستوجبة في التكوين وإصدار مواصفات تكوينية لكل اختصاص، وإقرار مبدأ

حصول المؤسسات التكوينية على تأهيل لتنظيم تكوين مطابق لهذه المواصفات.
وسيعوض التأهيل

(habilitation) نظام التنظير المعمول به حاليا.

النهوض بالتكوين المستمر والتكوين مدى الحياة

1-2-أهم التوجهات والإنجازات

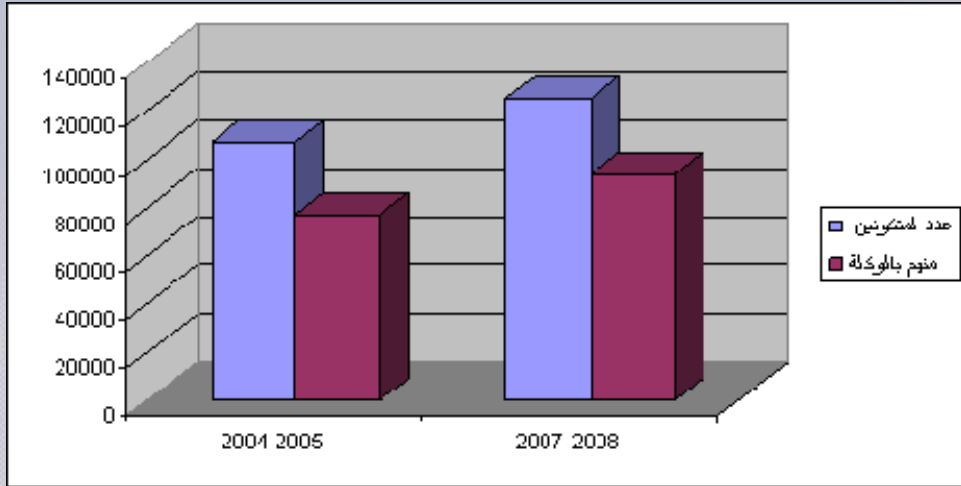
التكوين الأساسي

تطور عدد المتكويين والمتخرجين

- بلغ عدد المتخرجين من المنظومة الوطنية للتكوين المهني قرابة 40.000 متخرجا سنة 2007 ، يتوزعون بين المتدخلين بالقطاع العمومي والخاص كما يلي :

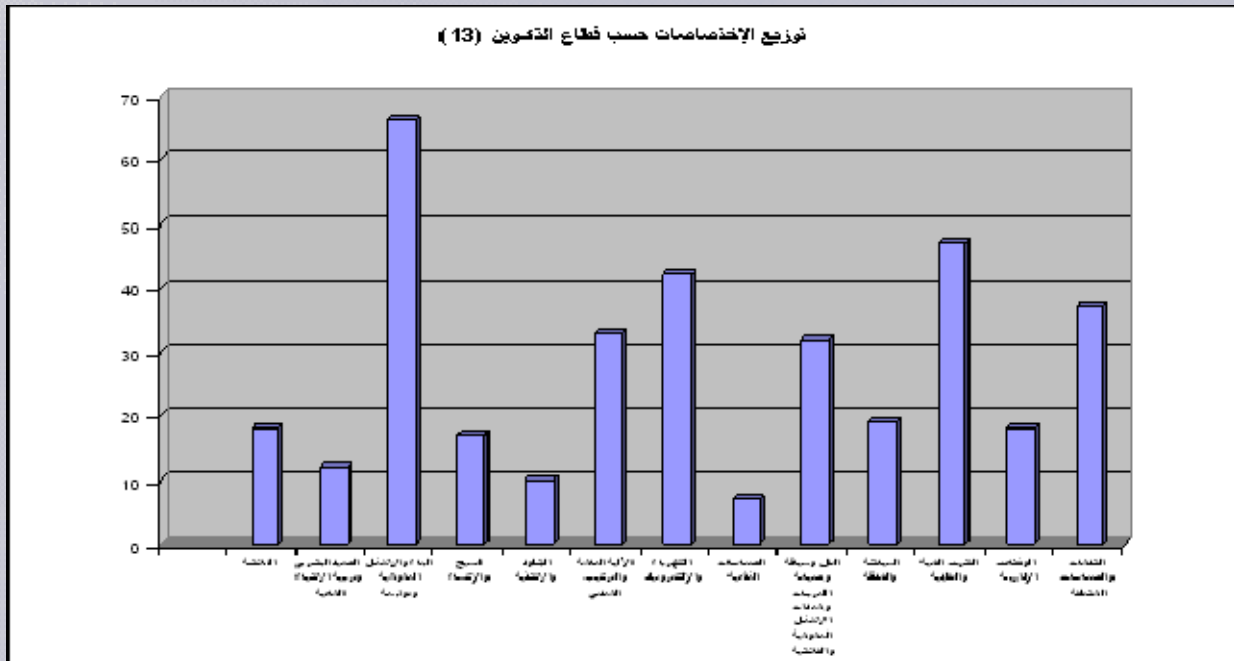
| عدد المتخرجين | المتدخل |
|---------------|--------------------------------|
| 37400 | الهيكل العمومية |
| 34740 | وزارة التربية والتكوين |
| 584 | وزارة الفلاحة والموارد المائية |
| 878 | وزارة السياحة |
| 793 | وزارة الصحة العمومية |
| 400 | وزارة الدفاع الوطني |
| 1600 | الهيكل الخاصة |
| 39000 | الجملة |

أما عن عدد المتكويين فقد بلغ سنة 2008/2007 بالجهاز الوطني للتكوين المهني 125000 منهم قرابة 70000 متكونا ضمن النظام المقيس. ويبين الجدول الموالي هذا التطور على مستويي الجهاز الوطني والوكالة التونسية للتكوين المهني :



كما تطور عدد الاختصاصات المتوفرة بالجهاز الوطني للتكوين المهني بجزئيه العمومي والخاص من 250 اختصاص سنة 2004/2005 إلى أكثر من 350 اختصاص سنة 2007/2008، وذلك مواكبة لحاجيات سوق الشغل، خاصة في القطاعات ذات الأولوية استجابة لحاجيات المشاريع الكبرى من الكفاءات. وتوزع هذه الاختصاصات حسب القطاع كما يلي :

Error!



وسيتواصل العمل على النهوض بطاقة التكوين لبلوغ الهدف المحدد لنهاية المخطط الحادي عشر أي 65.000 متخرج سنويا.

الجودة :

إن تحسين نوعية التكوين وتلميع صورته لدى المؤسسات الاقتصادية ولدى الشباب يساهم في الحد من الانقطاع والتسرب. وقد تواصل العمل في الفترة الأخيرة على تجويد خدمات التكوين، عبر تأمين الجودة في مختلف المستويات ومكونات المنظومة :

تأمين جودة البرامج ومواصلة تعميم المقاربة بالكفايات:

بلغ مسار تعميم المقاربة بالكفايات مرحلة متقدمة وذلك من خلال إعداد أكثر من 250 برنامج تكوين طبقا لهذه المقاربة وتركيزها بمراكز التكوين مع العمل على إدراج كفايات المبادرة في كافة البرامج. كما تم توسيع شبكة الاختصاصات في قطاعات البناء والاختصاصات ذات الصلة واللحام والتركيب المعدني استعدادا لحاجيات المشاريع الكبرى التي تستقطبها بلادنا.

ويتواصل العمل على تكوين المكونين في مجال المقاربة بالكفايات لتأهيلهم للقيام بمهمة تركيز هذه المقاربة في المراكز التي يشتغلون بها.

إرساء ثقافة المبادرة والتركيز التدريجي لفضاءات المهن في مؤسسات التكوين المهني

إضافة إلى التكوين الأساسي في كفايات المبادرة الذي يتواصل العمل على تعميمه على كافة البرامج، تم إلى حد الآن تركيز أربعة فضاءات مهن في كل من المركز القطاعي لفنون الذهب بنابل ومراكز التكوين والتدريب بحمام سوسة والقصرين وتوزر. وتم إعداد خطة عملية لتعميم فضاءات المهن صلب جل مراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني خلال المخطط الحادي عشر.

جودة التصرف :

بهدف دعم الإشعاع الدولي للمنظومة الوطنية للتكوين المهني ومواكبة المواصفات العالمية، تعمل وزارة التربية والتكوين على تطوير التصرف في مراكز التكوين المهني وفقا لمواصفات الجودة **ISO 9000**، وقد حصلت، خلال سنة 2007 وبداية 2008، سبعة مراكز تكوين على المطابقة لهذه المواصفات.

وتأكيدا على اعتماد المواصفات العالمية من ناحية، وعلى تنفيذ الخيارات الوطنية التي تتميز بها خطة تأهيل الجهاز الوطني للتكوين المهني "MANFORME" من ناحية أخرى، يتواصل العمل على تحقيق مطابقة مراكز

التكوين المهني العمومية للمرجعية وطنية لجودة التكوين، حيث بلغ عدد المراكز الراجعة بالنظر إلى الوكالة التونسية للتكوين المهني التي حققت نسبة مطابقة تعادل أو تفوق 70% لمقتضيات هذه المرجعية 23 مركزا، وحقق 25 مركزا نسبة مطابقة تتراوح بين 50 و70% واقترب 22 مركزا من نسبة مطابقة بـ50%.

● جودة التقييم:

وإتماما لعناصر الجودة كان لا بد من إيلاء عنصر التقييم المكانة التي يستحقها حيث تم إحداث سلك تفقد بيداغوجي للتكوين المهني بمقتضى الأمر عدد 3070 لسنة 2007، توكل له مهمة الإشراف على تركيز عناصر الإصلاح ومتابعة تطبيق البرامج في مراكز التكوين العمومية والخاصة ومراقبة عملية التكوين وتقييم أداء المكونين. والوزارة بصدد انتداب مجموعة أولى من المتفقدين. كما نص القانون الجديد للتكوين المهني على إحداث "الهيئة الوطنية لتقييم التكوين المهني وضمان الجودة" التي سيتم تركيزها إثر إعداد النصوص الترتيبية للغرض .

القطاع الخاص للتكوين المهني :

بلغ عدد مؤسسات التكوين المهني الخاصة المسجلة والناشطة موفى سنة 2007: 2183 مؤسسة. ويبين الجدول التالي التطور الهام المسجل على مستوى إحداث هياكل التكوين الخاصة حسب مجال النشاط (أساسي أو مستمر) :

تطور العدد الجملي للمراكز وعدد المتكونين (مقيس وغير مقيس)

| السنة | عدد الهياكل الناشطة | عدد الهياكل الناشطة والمختصة في التكوين المستمر | عدد الهياكل الناشطة في مجال التكوين الأساسي | عدد المتكونين الجملي - تكوين أساسي |
|-------------|---------------------|---|---|------------------------------------|
| ديسمبر 2004 | 1629 | 995 | 634 | 23000 |
| ديسمبر 2007 | 2183 | 1488 | 695 | 25000 |

وتتفرع المؤسسات الخاصة الناشطة في مجال التكوين الأساسي إلى فئتين، حسب انصهارها في إجراءات تنظيم الشهادات من عدمه. ولا تمثل الهياكل المتحصلة على تنظيم البعض من شهاداتها إلا حوالي 130 هيكلا من العدد الجملي الذي يناهز 700 هيكلا. كما أن هذه الهياكل تشكو ضعف استغلال طاقة التكوين المتوفرة بها.

الإعلام والحوافز :

بالإضافة إلى مواصلة العمل بالحوافز المتعلقة بتمكين المتكويين من اشتراكات مدرسية كلما توفرت شركة نقل عمومي بين مكان إقامة المتكون ومركز التكوين أو المؤسسة الاقتصادية المحتضنة، وتأمين المتكويين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية، تم إقرار حوافز مادية في الاختصاصات ذات الأولوية بالمؤسسات العمومية عن طريق :

● مجانية التسجيل والأكل والمبيت،

● توفير زي التكوين،

● إسناد منحة مالية لأبناء العائلات ضعيفة الدخل للتكوين في الإختصاصات ذات الأولوية. وقد صدر مؤخرا الأمر عدد 3071 لسنة 2007 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 المتعلق بإرساء هذه المنحة، وكذلك النصوص التطبيقية له.

● مواصلة الرفع من طاقة السكن للمتكويين ورصد اعتمادات هامة في المخطط الحادي عشر لزيادة أكثر من 10.000 سرير جديد.

أما على مستوى الإعلام حول منظومة التكوين المهني والتعريف بما أصبحت توفره هذه المنظومة من مزايا وحوافز تجعل منها مسلكا للنجاح، فقد تم إنجاز عدّة عمليات تهدف إلى تحقيق المقاصد المرجوة في هذا المجال.

التكوين المستمر

سجلت مختلف المؤشرات المتعلقة بالتكوين المستمر بالمؤسسات الاقتصادية سنة 2007 تطورا هاما. ويتمثل هذا التطور في الآتي :

● بلغ عدد المؤسسات المنتفحة بآليات تمويل التكوين المستمر 4891 مؤسسة

● بلغ عدد مشاركات الأعوان المنتفعين بآليات التمويل للتكوين المستمر 186823 مشاركة

تكوين المدرّسين

مكنت الانتدابات المنجزة في الفترة الأخيرة بالجهاز التابع للوكالة التونسية للتكوين المهني من تحسين نسبة المكونين من مستوى مهندس وأستاذية فما فوق. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة بصدد الإعداد لإحداث سلك خاص من المكونين يعهد لهم بالتكوين في مستوى التقني السامي. وسيتم تكوين هذا السلك الجديد صلب معاهد مهن التربية والتكوين عبر تأمين مرحلة إعدادية وتأهيلية تتضمن جانبا بيداغوجيا وجانبا تقنيا إضافة إلى تربيصات بيداغوجية وتقنية ميدانية تتم في مراكز التكوين والمؤسسات الاقتصادية. كما ستساهم هذه المعاهد في تكوين سائر إطارات التكوين على غرار مديري المراكز.

- أما على مستوى التكوين المستمر لإطارات التكوين، فينظم المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين بصفة دورية ومتواصلة :
- تكوين بيداغوجي وتقني لتأهيل المكونين المباشرين،
- تنظيم حلقات تكوين في المجال الوظيفي لفائدة مديري مراكز تكوين ومختلف الإطارات البيداغوجية.

2- التكوين من أجل الإدماج

جاء القانون عدد 10 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 المتعلق بالتكوين المهني بجملة من الآليات الجديدة لإدماج كافة الشرائح وكافة المستويات في الحياة النشيطة بأوفر حظوظ النجاح، والتي من شأنها أن تساهم في الحد من ظاهرة الانقطاع والتسرب. وقد استهدف القانون بصفة مباشرة أو غير مباشرة الشبان المعرضين "للفشل" أو التهميش، عبر الآليات التالية :

- إحداث مرحلة تحضيرية للذين لم يبلغوا سن الخامسة عشر تؤهلهم للالتحاق بالتكوين المهني.
 - إضفاء مزيد من المرونة في الالتحاق بالتكوين المهن
 - تنظيم تكوين مهني للذين لا يتوفر لديهم المستوى التعليمي للالتحاق بمسار التكوين المهني في مستوى شهادة الكفاءة المهنية،
 - إحداث نظام للإقرار بمكتسبات الخبرة (validation des acquis de l'expérience) مما يفتح آفاقا أمام كل التونسيين وفي أي مرحلة من حياتهم المهنية للحصول على شهادات التكوين المهني
- وفي إطار مواصلة تمشي الجودة والمساهمة في تكريس مبدأ التكون والتعلم مدى الحياة، بما يجعل المنظومة أكثر مرونة وأكثر انفتاح، سيتم خلال المرحلة القادمة إعادة النظر في كيفية تحديد مستوى المهارات وتصنيف الشهادات، من خلال ضبط السلم الوطني للمهارات.

2-1. دعم التكوين المستمر والتكون مدى الحياة

في خطابه بمناسبة يوم العلم (13 جويلية 2007)، أذن سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي بدمج المدرسة المفتوحة للشغالين والمدرسة الافتراضية ومختلف آليات التعليم عن بعد في منظومة تتوفر فيها المقومات القانونية والبشرية والمادية الكفيلة بالنهوض بدورها كمؤسسة عمومية للتعليم والتكوين، تتكامل وتتفاعل مع بقية المؤسسات التربوية وهيكل التكوين المهني.

وقد انتهت الوزارة من وضع التصور النهائي الذي يتمثل في إحداث مركز وطني للتعلم و التكوين عن بعد **CNEFOD**، وانطلقت الدراسات لإنجاز هذا المشروع على أن يكون جاهزا قبل نهاية سنة 2009.

كما تم بمقتضى قانون حفز المبتدرة الإقتصادية (القانون عدد 69 لسنة 2007) إحداث الآليات الجديدة لتمويل التكوين المهني، **التسبقة على الأداء وحقوق السحب، التي من المنتظر أن تساهم في مزيد استقطاب المؤسسات الاقتصادية بما يمكن من بلوغ أهداف البرنامج الرئاسي لتونس الغد والمتمثلة في 8000 مؤسسة منتفحة و300000 مشاركة أعوان في أفق سنة 2009.**

2-2. تكوين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية :

بالإضافة إلى ما توفره المراكز المختصة التابعة لمختلف الوزارات المعنية أو الجمعيات من إحاطة وتكوين وتأهيل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية، تسعى المراكز الراجعة بالنظر إلى الوكالة التونسية للتكوين المهني لإدماج الشبان من حاملي الإعاقة سواء توجهوا بأنفسهم للمراكز للتدريب المباشر، أو عن طريق جمعيات مختلفة في إطار اتفاقيات تعاون. وقد بلغ عدد الشبان بصدد التكوين 169 خلال سنة 2008/2007 ، يتوزعون حسب المستوى كما يلي :

| العدد | المستوى |
|------------|-----------------------|
| 76 | شهادة تكوين /تدريب |
| 55 | شهادة الكفاءة المهنية |
| 33 | مؤهل التقني المهني |
| 5 | مؤهل التقني السامي |
| 169 | الجملة |

الباب الثاني

التعليم العالي

امتداد وآفاق أرحب للمنظومة التربوية

في ظل التحولات الاقتصادية والتطور العلمي والتكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم تتأكد خيارات تونس في مجال التركيز على تكوين العنصر البشري وإعطائه الأولوية في إستراتيجية التنمية الوطنية. ويواجه التعليم العالي في مرحلته الحيوية الحالية جملة من التحديات المتعلقة أساسا بمقتضيات الإسهام في بناء مجتمع المعرفة في اقتصاد معولم، وضرورات الإعداد الأفضل للحياة المهنية والتكوين لمهن الغد، واستباق النسق المتسارع للتطورات التكنولوجية والعلمية. وهو مطالب بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للقطاع التي تتمثل خاصة في رفع رهان تحسين مردودية المنظومة الجامعية والارتقاء بالأداء البيداغوجي. وقد تطلب كسب هذه الرهانات نحت جملة متكاملة من آليات التجديد وتوظيفها لتأمين الإطار الملائم لتطوير قطاع التعليم. وتتبع الحلول الإصلاحية المعتمدة ومشاريع التجديد المبتكرة من واقع التطورات التي شهدتها قطاع التعليم العالي، وخصوصيات الجامعات التونسية في تفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع الاستئناس في كل ذلك بالتجارب الناجحة في البلدان المتقدمة.

وسيركز هذا التقرير على المحور المتعلق بتقديم نظرة شاملة حول منظومة التعليم العالي في تونس وتحديات القرن الواحد والعشرين، مع إدماج العناصر المتعلقة بمحور **التربية والتعليم من أجل الإدماج** ضمن المحاور المخصصة للغرض عند استعراض فلسفة سياسات التعليم العالي وإنجازاتها.

1- أهم الإصلاحات وأوجه التجديد

1-1- الإطار القانوني للتعليم العالي

اكتسب الجهد الإصلاحي العميق الذي شهدته التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة إطاره التشريعي بإصدار القانون التوجيهي الجديد للتعليم العالي وهو القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 الذي يهدف إلى تعزيز الثقة المتنامية في منظومة التعليم العالي لدى الطلبة وأولياءهم، وتلبية انتظارات المشغلين والمجتمع، و تأكيد مصداقية الشهادات الوطنية ودعمها تجاه الجهات الأجنبية.

وقد أكد القانون التوجيهي للتعليم العالي على أن الطالب هو محور منظومة التعليم العالي وله الحق في تلقي الدروس ومتابعتها بانتظام والتأطير من قبل المدرسين والإسهام في نحت مساره والإعلام حول مسالك التكوين ومساراته وبرامجه والآفاق المهنية التي يؤهل لممارستها.

وقد كان استهداف الجودة المحرك الرئيس لكل الإصلاحات التي شهدتها قطاع التعليم العالي غير أن الحاجة إلى دعم الجودة تأكدت في السنوات الأخيرة كإحدى تبعات التطور الكمي السريع الذي عرفه القطاع. وقد أقر القانون الجديد بأن الجودة عنصر أساسي في منظومة التعليم العالي والبحث وهي تشمل مجالات التكوين والبحث والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي.

وأكدت مقتضيات هذا النص التشريعي على ضرورة تطوير مهام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث لتضطلع بدورها الحيوي في مجال دفع تشغيلية الخريجين والمساهمة في التطوير التكنولوجي. وقد أصبحت التشغيلية وإحداث المؤسسات المجددة وبعث المشاريع من قبل الخريجين في ظل القانون الجديد من المهام الأساسية التي يتعين على الجامعات تأمينها والإعداد لها.

واتجه القانون التوجيهي الجديد إلى تمكين الجامعات من توسيع تفتحها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتجذير دورها كشريك في العمل التنموي بتأكيد اللامركزية الجامعية ودعمها وتوجيه خارطة الجامعة نحو تحقيق انتشار مؤسسات التعليم العالي في كافة أرجاء البلاد.

ويشكل القانون التوجيهي الجديد إطارا ملائما يتيح صيغا مبتكرة للتكوين تدعم التشغيلية منها بالخصوص التكوين التطبيقي والتكوين بالتداول والتدريب الميداني للطلبة. وهي آليات تؤمن للطلبة فرص اكتساب الكفاءات العلمية والمهارات التكنولوجية المقررة ضمن برامج التكوين بالاحتكاك المباشر مع أهل المهنة ومعايشة واقع المؤسسة الاقتصادية. ويكون ذلك خاصة في إطار الماجستير المهني والإجازات التطبيقية التي من المنتظر أن تشمل ثلثي الطلبة.

وقد أقر القانون مبدأ التعاقد بين الجامعات والدولة لمدة أربع سنوات كأسلوب متطور لتعزيز استقلالية الجامعات وضمان مساهمتها الفعلية في تنفيذ مخططات التنمية الوطنية وتحقيق معايير الجودة. وتحدد هذه العقود الأهداف وتضبط التزامات الطرفين في مجال التمويل وتعبئة الموارد الذاتية وتوفير الأسس الموضوعية للتقييم والمساءلة اللاحقة.

وسعيا للمحافظة على القيمة العلمية للشهادات التونسية وما تعبر عنه من كفاءات، أقر القانون ضرورة اعتماد نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه (أمد) كشرط ضروري. غير ذلك الشرط ليس كافيا وكان لزاما أن يتم الإقرار بتناسب التكوين مع معايير الجودة المطلوبة بفضل تقنية الاعتماد التي يجب أن تصدر عن هيئة مستقلة تفرض المصادقية. ويرتبط الاعتماد بالتقييم وضمان الجودة الذين هما ركيزتا الأساسيتان وشرطاه اللازمين. ذلك أنه لا يتم اعتماد المؤسسة الجامعية أو برامج التكوين إلا إذا استوفت حدا أدنى من معايير الجودة المتعارف عليها دوليا وثبت ذلك وتأكد من خلال عمليات التقييم الداخلي والخارجي التي تجرى بصفة دورية. فنص القانون على أن التقييم إجباري

ويشمل المؤسسات الجامعية ومسالك التكوين والبرامج والأداء العلمي والبيداغوجي للمدرسين وعقود التكوين.

كما أكد القانون الجديد على مجانية التعليم العالي العمومي ورخص للجامعات تقديم خدمات بمقابل في إطار عقود شراكة مع محيط الإنتاج. وفي جانب آخر، وفر إمكانية أن يتطور الشكل القانوني للجامعات من صبغة إدارية إلى صبغة علمية وتكنولوجية تخضع إلى التشريع التجاري وذلك حسب شروط.

وبذلك يمكن التأكيد على أن القانون التوجيهي الجديد للتعليم العالي يكرس حركة جديدة في المشهد الجامعي ويرسي مفاهيمًا ومناهج إصلاحية مستحدثة لا نجد لها متداولة إلا في البلدان الأكثر تقدماً.

1-2- أهداف الإصلاحات الحالية والمستقبلية وخصائصها

أ- الإصلاح الخاص بالانتقال إلى نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه ("أمد")

كان انخراط تونس في منظومة الإجازة والماجستير والدكتوراه (أمد)، خياراً يندرج ضمن الجهود التي ما انفكت الدولة تبذلها لتطوير منظومة التكوين الجامعي انسجاماً مع المعايير المتداولة في أكثر الدول تقدماً، وخدمة للأهداف الاستراتيجية الوطنية. ويشكل اعتماد نظام "أمد" إصلاحاً هيكلياً وبيداغوجياً عميقاً يراد منه الارتقاء بأداء منظومة التعليم العالي ببلادنا ودعم قدراتها على كسب الرهانات الداخلية المتعلقة بتوفير مقعد بالجامعة لكل حامل لشهادة البكالوريا في ظل تزايد غير مسبوق لعدد الطلبة، والعمل في الوقت نفسه على مزيد دعم جودة التكوين لتنمية الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية.

ويمثل نظام "أمد" نقلة نوعية تعيد بناء منظومة التكوين الجامعي حسب ثلاثة مستويات متميزة و مترابطة وهي شهادة الإجازة التي تختم تكويننا في مستوى 3 سنوات بعد البكالوريا، وشهادة الماجستير التي تختم تكويننا في مستوى 5 سنوات بعد البكالوريا، وشهادة الدكتوراه التي تختم تكويننا في مستوى 8 سنوات بعد البكالوريا.

وتهدف هذه الهيكلية الجديدة إلى الرفع من نوعية عروض التكوين الجامعي وتحسين جودتها وإدراج مسارات تكوينية جديدة تعتمد نظام الأرصدة الذي يسمح بإسناد أرصدة قابلة للاكتساب النهائي وللتحويل إلى كل مكونات برنامج دراسي معين باعتبار حجم العمل الموكل إلى الطالب، والنظام السداسي والوحدات التعليمية، وملحق الشهادة وهو وثيقة تضاف إلى شهادة التخرج وتحتوي على معلومات حول الطالب والمؤسسة ومستوى الشهادة ومحتواها والنتائج المتحصّل عليها والمسار التكويني للطالب.

ويتميز نظام "أمد" بأنه نظام تكوين مرّن وقابل للمقارنة مع الأنظمة المتداولة دولياً، ويسرّ معادلة الشهادات الوطنية، ويوفر حركة أكبر للطلبة للتنقل بين شعب التعليم العالي في تونس وفي الخارج، ويمكن الطالب من نحت مساره باختيار وحدات تعليمية في مجالات وتخصصات متعددة.

وتعتبر المذكرة الإطارية لاعتماد نظام "أمد" في تونس وثيقة مرجعية تحدد المبادئ والأهداف العامة للإصلاح. وقد انبثقت عن تشاور موسع بين مختلف أطراف أسرة التدريس والبحث والمحيط الاقتصادي والاجتماعي. وهو تشاور مبني على إطلاع عميق على التجارب الدولية للاستفادة منها وإثراء خيارات التجربة الوطنية ودعم خصوصيتها.

وتقوم منهجية الإصلاح على اعتماد تمش واقعي يراعي خصوصيات المؤسسات الجامعية، ويتم تنفيذه بصفة تدريجية على امتداد ثلاث سنوات بالنسبة إلى شهادة الإجازة وذلك بتمكين المؤسسات من الانخراط في هذا الإصلاح بصورة اختيارية على ثلاث دفعات، ويشرك الهياكل الجامعية في نسق تصاعدي ينطلق من القاعدة أي القسم والمجلس العلمي لمؤسسة التعليم العالي، فالجامعة، فاللجنة الوطنية القطاعية المختصة، فاللجنة الوطنية للإجازة التطبيقية أو الأساسية حسب طبيعة الشهادة، ووصولاً إلى اللجنة الوطنية للإشراف وتأهيل مجلس الجامعات.

وقد حقق الإصلاح على مستوى الإجازة تقدماً هاماً تبرز أهم تطوراتها في ما يلي :

- تميزت الدفعة الأولى من إجازات "أمد" (2007/2006) بتقديم 164 مشروع إجازة ، نظرت فيها 22 لجنة وطنية قطاعية وأنهت أشغالها التقييمية بالمصادقة على 130 إجازة (99 إجازة تطبيقية و 31 إجازة أساسية). كما بلغ عدد المؤسسات المنخرطة كلياً أو جزئياً في الدفعة الأولى 59 مؤسسة تعليم عال موزعة على كافة الجامعات.

- تميزت الدفعة الثانية من إجازات "أمد" بتحيين تركيبة اللجان الوطنية القطاعية لإثرائها بكفاءات جديدة وقد بلغ عدد اللجان الوطنية القطاعية 25 لجنة. وقد تجاوز عدد مطالب التأهيل 727 مشروعاً ، قبل منها 535 مشروعاً أي بنسبة قبول 73.6 % . وقد بلغ إجمالي الإجازات المفتوحة أمام الطلبة في الدفعتين الأولى والثانية من نظام "أمد" بالمؤسسات العمومية 450 إجازة تشمل جميع مجالات التكوين وتوزع على 277 إجازة تطبيقية و173 إجازة أساسية. وبلغ مجموع مؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية المنخرطة في الدفعتين الأولى والثانية من نظام "أمد" 109 مؤسسة تمثل أكثر من ثلثي المؤسسات المعنية بالانخراط في "أمد" ، تضاف إليها 10 جامعات خاصة ليكون العدد الجملي للمؤسسات المنخرطة في أمد 119 مؤسسة.

وعملاً على تأكيد تمشي الجودة في التصور والتنفيذ الذي يحكم عملية الإصلاح، تم الحرص على متابعة ظروف تطبيق البرامج البيداغوجية ومحتويات التكوين الخاصة بإجازات الدفعات الأولى والثانية.

- أما على مستوى الدفعة الثالثة والإلزامية لتعميم هذا الإصلاح فقد تميزت بتحيين تركيبة مختلف اللجان الوطنية القطاعية وإثرائها بكفاءات جديدة. كما تم إحداث لجان وطنية قطاعية جديدة ليلبغ عددها الإجمالي 27 لجنة. كما تمت مراجعة تركيبة اللجنة الوطنية للإجازات التطبيقية لتصبح تركيبها متناسفة بين الجامعيين والمهنيين. وتم توسيع صلاحياتها لتتظر في ملفات الإجازات التطبيقية المنجزة حسب تقنية البناء

المشترك. وقد تميزت هذه الدفعة بتحسين جودة المشاريع المقترحة وتنوعها وبكثافة عددها حيث بلغت 651 مشروعاً. وتمت المصادقة على 432 إجازة تتوزع على 306 إجازة تطبيقية و 126 إجازة أساسية. كما تميزت بانخراط كافة مؤسسات التعليم العالي والبحث المعنية في نظام "أمد".

ب- برنامج دعم الجودة في التعليم العالي

يهدف برنامج دعم الجودة في التعليم العالي إلى دعم نجاعة برامج التكوين الأكاديمي وتحسين جودتها في مختلف مستويات التعليم العالي. كم يهدف إلى دعم الإمكانيات المالية للقطاع بوضع آليات جديدة لتحويل الاعتمادات نحو مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والمؤسسات). وفي هذا الإطار تم تصور صنفين اثنين من المنح :

1- منح تسند على أساس تنافسي لمؤسسات التعليم العالي والبحث بهدف دعم جودة التكوين بها حيث يتولى الأساتذة الجامعيون تقديم مقترحات مشاريع لدعم جودة التكوين بمؤسسات التعليم العالي. ويشترط في هذه المقترحات أن تدعم الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع مسالك تكوينية جديدة وذات تشغيلية عالية، بالإضافة إلى إرساء شراكة متعددة الاختصاصات. وتبلغ جملة الاعتمادات المرصودة لهذا الباب من البرنامج 16.9 مليون دينار.

2- منح تسند إلى الجامعات بهدف دعم جودة التصرف الإداري والبيداغوجي والمالي بها، وتبلغ جملة الاعتمادات المخصصة لهذا الباب الثاني من البرنامج 2.7 مليون دينار.

وانطلق العمل على تنفيذ الجزء الأول من البرنامج في 27 جوان 2006 من خلال الإعلان عن طلب عروض موجه إلى جميع الأساتذة ومديري أقسام ومؤسسات التعليم العالي الذين تمت دعوتهم إلى تقديم تصورات مقترحات أولية لمشاريع مخصصة لدعم جودة التكوين. وفي هذا الإطار تم بعث لجان جودة ضمن مؤسسات التعليم العالي والجامعات وذلك قصد تفحص قابلية انجاز المقترحات ومدى مطابقتها للخطط والبرامج التي ترسمها المؤسسات المعنية وانتقاء المقترحات الأولية التي يمكن تحويلها إلى مقترحات شاملة بإمكانها أن تترشح للمنافسة. وقد بلغ عدد المقترحات المؤهلة للترشح 53 مقترحا صدرت عن 44 مؤسسة تعليم عال. وتولى فريق الخبراء المتكون من 33 خبير عملية تقييم تلك المقترحات. وتم اختيار 14 مشروعاً للفوز بالتمويلات وبلغت جملة الاعتمادات المسندة لهذا الغرض 7.123.830 مليون دينار. وقد تمت صياغة الاتفاقيات وتم توقيعها من طرف الأطراف المعنية. وتم صرف الاعتمادات يوم 5 ديسمبر 2007.

وانطلق العمل على تنفيذ الجزء الثاني من البرنامج في 09 ماي 2007 من خلال الإعلان عن طلب العروض الأول المخصص لدعم جودة التصرف والذي يهم 13 جامعة بالإضافة إلى الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية. وقد دعيت إلى تقديم مقترحات مشاريع لدعم جودة التصرف البيداغوجي والإداري والمالي وفقاً للعناصر

المرجعية وللروزنامة التي تم تحديدها للغرض. وانطلقت دورة التقييم يوم 26 جويلية 2007 وضمت 18 خبير تقييم. ووقع اختيار 6 جامعات للفوز بالتمويلات، وبلغت جملة الاعتمادات المسندة لهذا الغرض 2.1 مليون دينار.

ج- التطوير على مستوى الاستشراف والبرمجة والتسيير

ج-1- التصرف حسب الأهداف وإطار المصاريف على المدى المتوسط : تم اختيار وزارة التعليم العالي كأحدى الوزارات النموذجية التي يتم فيها إرساء نظام الصرف حسب الأهداف. وقد خطت في هذا السياق خطوات مهمة لعل أهمها اعتماد إطار المصاريف على المدى المتوسط الذي يمث أحد أدوات الإدارة الرشيدة في التخطيط والاستشراف والتصريف المالي ووسيلة للمساعدة على اتخاذ القرار. وهو أداة مقارنة تربط بين برمجة المصاريف وحشد الموارد على فترة تتراوح بين 3 و 5 سنوات. ويسمح إطار المصاريف بتمتين الترابط بين توزيع الموارد وأهداف السياسة القطاعية المعتمدة. ويشكل بذلك أداة ضرورية لتقييم مدى نجاعة المصاريف المرسمة في الاستراتيجية المتبعة مقارنة بالموارد المالية التي يمكن توفيرها على المدى المتوسط.

ويتجسد إطار المصاريف على المدى المتوسط ماديا في وثيقة تشمل جملة من الجداول التي تعين النتائج المسجلة فعليا في سنة مالية معينة ومكتملة، وسنة مالية في طور الإنجاز، وسنة تعد لها الميزانية، وتحدد التقديرات المالية من حيث الموارد والمصاريف للسنتين الموالتين بناء على فرضيات تطور تضبط على أساس الأهداف الاستراتيجية المعتمدة من الهيكل المعني. وقد تم إنجاز إطار المصاريف على المدى المتوسط على المستوى الوطني وتطويره وتفصيله على مستوى الجامعات، ثم تدريجيا على مستوى الشعب القصيرة والطويلة، وأخيرا على مستوى المؤسسات الخاضعة للإشراف المزدوج.

ج-2- المرصد الجامعية : تعنى المرصد الجامعية بالدراسات والإحصاء، وبمتابعة الخريجين وتوفير معطيات كمية ونوعية عن علاقة التكوين بسوق الشغل جهويا ووطنيا ولعب دور حلقة الربط بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم إحداث مرصد بكل جامعة بمقتضى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 3 أفريل 2008.

ج-3- أنظمة المعلومات : اشتملت استراتيجية الإصلاح على بعد هام يتعلق بتطوير أنظمة المعلومات واستخدام التكنولوجيات الحديثة للاتصال. فتم وضع عدد من الخدمات لفائدة الطلبة على الإنترنت كاتم إنجاز عدد من البرمجيات والتطبيقات الإعلامية المندمجة الخاصة بالتعليم العالي. ومن ذلك:

- التسجيل الإداري عن بعد من خلال موقع وحيد لجميع الطلبة هو

www.inscription.tn

- توجيه الناجحين الجدد في البكالوريا إلى المؤسسات الجامعية بصفة تفاعلية من خلال

www.orientation.tn موقع

- التسجيل البيداغوجي والتصرف في شهادات النظام القديم من خلال تطبيق "إيناس" (INESS).

- التصرف في مكونات نظام "أمد" باعتماد تطبيق "سليمة" (SALIMA) حيث حرصت الوزارة على أن تدعم عملية الإصلاح المتعلقة باعتماد نظام "أمد" بتطوير برمجية مندمجة للغرض والشروع في استغلالها بداية من سنة 2008-2009. وقد تم إنجاز الصيغة الأولية من البرمجية التي شملت وحدة نواة التطبيق، ووحدة جداول الأوقات ودليل التشغيل الخاص بها، ووحدة التصرف في المسالك، ووحدة بوابة الطالب، ووحدة التصرف في الأعداد والامتحانات. وتم تركيزها على موزعات الجامعات والمؤسسات الجامعية كما تم تكوين مستعملي البرمجية والعاملين عليها. وينتظر أن تشهد سنة 2008 إنجاز الوحدات المتبقية والتي ستشمل وحدات: التسجيل الإداري، وإصدار الشهادات وملاحقها، ومتابعة مسار الطالب، وبوابة الأستاذ، والتصرف في مصالحي الدراسات، والمحاكاة الافتراضية للمسالك...

- التصرف في المكتبات الجامعية بانجاز مشروع البيروني الذي يهدف إلى تأهيل المكتبات الجامعية من خلال اعتماد الإعلامية في التصرف فيها لتيسير استغلال المخزون الوثائقي سواء من داخل المكتبة المعنية أو عن بعد وتسهيل النفاذ إلى الموارد الوثائقية الأجنبية، وبعث شبكة تسمح بالاتصال بالمكتبات عن بعد وتيسر ترابطها وتفاعلها وتتيح تبادل الخدمات بينها مع ربطها بالشبكة الوطنية الجامعية، وتجميع الأدلة عبر القطاعات لبعث مكتبة جامعية افتراضية.

ومن المنتظر أن تدمج كل الخدمات المذكورة من خلال البطاقة الإلكترونية للطالب التي هي بصدد الإعداد. ويندرج هذا المشروع في إطار التوجه الوطني لتطوير الإدارة الإلكترونية وكذلك في إطار تعصير إدارة التعليم العالي من خلال إنجاز المنظومة المعلوماتية الوطنية الجامعية (SINUS) التي تم الشروع في إنجازها. وستمكن هذه المنظومة الطالب في وقت لاحق من خدمات إضافية غير جامعية حالما يتم إنجازها في مجالات الصحة والنقل والترفيه ...

1-3- أهداف التكوين وغاياته في مختلف المستويات

عملت وزارة التعليم العالي على تكريس الأولويات الاستراتيجية للقطاع في محاورها الرئيسية المتعلقة بتعزيز مبدأ التشغيلية وتركيز ثقافة إحداث المؤسسات، ودعم الجودة والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة، وتحقيق الانتشار التدريجي للجامعات وللأقطاب الجامعية في الجهات.

1- دعم التشغيلية أولوية الأولويات في استراتيجية التعليم العالي

يمثل دعم تشغيلية الخريجين أهم الأولويات الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي. وقد عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا على تكريس هذه الأولوية من خلال التركيز على الاختصاصات الواعدة وعلى الشعب القصيرة الممهنة وتوظيف جملة من الآليات المتنوعة لتحسين فرص حاملي الشهادات العليا في الحصول على شغل أو بعث

مشاريعهم الخاص. وينتظر أن يدعم الإصلاح الهيكلي والبيداغوجي المتعلق باعتماد نظام "أمد" سياسة الوزارة في هذا المجال وذلك خاصة بفضل ما تم إقراره من إجراءات عامة من أهمها :

- ✓ إرساء ثلاثة مستويات واضحة للاندماج المهني للخريجين هي الإجازة والماجستير والدكتوراه.
- ✓ تدعيم التكوين الخاص بالتعلمات الأفقية المشتركة التي من شأنها تيسير اندماج الخريجين في سوق الشغل والمتعلقة خاصة باللغات الأجنبية والإعلامية وثقافة المؤسسة والتي تمثل 25 بالمائة من أرصدة الوحدات الإلجارية لكل إجازة.
- ✓ تدعيم التكوين التطبيقي وفرص اكتساب المهارات العملية خاصة في إطار التربصات التي تمثل 30 رصيذا على الأقل من كل إجازة تطبيقية.
- ✓ توضيح المؤهلات والكفايات المكتسبة من قبل الخريجين والتعريف بها في ملحق الشهادة.
- ✓ إشراك المهنيين وممثلي مختلف القطاعات الاقتصادية في عضوية كافة اللجان الوطنية المكلفة بإرساء نظام "أمد" وخاصة منها اللجنة الوطنية للإجازة التطبيقية.
- ✓ البناء المشترك بين الجامعيين وأهل المهنة للإجازات التطبيقية، في مرحلة أولى وشهادات الماجستير المهني في مرحلة ثانية.

غير أن القرار المتعلق باستيعاب ثلثي الطلبة في الإجازات التطبيقية والثلث الآخر في الإجازات الأساسية يشكل الإجراء الأهم والأكثر جرأة وطموحا في تحقيق إستراتيجية دعم تشغيلية خريجي التعليم العالي.

2- دعم الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي

تمثل الشراكة مع المحيط الاقتصادي الداخلي أحد أهم الأساليب المبتكرة التي تم تطويعها وتوظيفها لتحقيق الأولويات الاستراتيجية للقطاع. وتجسد ذلك في إبرام اتفاقيات مع نقابات الأعراف والغرف التجارية والهيئات المهنية، من ذلك اتفاقية الشراكة التي تم إبرامها في 6 أفريل 2005 مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. وتحرص الوزارة على توسيع نطاق اتفاقيات الشراكة وتعميمها على القطاعات غير التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وتكثيف الاتفاقيات على المستوى المحلي والجهوي بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من جهة والمؤسسات الإنتاجية وغيرها من الهيئات كالغرف التجارية من جهة أخرى. وقد تم اعتماد الشراكة كأحد مؤشرات التقييم للمؤسسة الجامعية في إطار المنظومة الوطنية للتقييم إلى جانب معايير التجديد البيداغوجي، والإنتاج العلمي، والمردودية، والتشغيلية.

3- نشر ثقافة المؤسسات محور مركزي في استراتيجية التعليم العالي

يمثل نشر ثقافة المؤسسات وبعث المشاريع وحفز روح المبادرة أحد المحاور الأساسية لاستراتيجية التعليم العالي. ويهدف إلى دعم مساهمة الجامعة في إحداث المؤسسات عموماً، وفي إحداث المؤسسات في القطاعات المجددة بالخصوص. والغاية من ذلك هي أن لا تكون الجامعة مواكبة فحسب لاقتصاد يتحول، وإنما مساهمة في تحديد الاتجاهات الواعدة لهذا الاقتصاد وفي إعداد الأجيال القادمة من الخريجين لقطاعات جديدة ذات تنافسية أعلى ولفرص جديدة للعمل لا يوفرها الاقتصاد القديم، وفي التحضير لاقتصاد يقوم على المعرفة.

وقد شمل الجهد الوزارة في ترسيخ ثقافة المؤسسات ونشرها محاور متعددة منها :

- تكثيف وتنويع الأنشطة التحسيسية حول ثقافة المؤسسة من خلال تنظيم أيام إعلامية ودورات تكوينية وتربصات ولقاءات بأصحاب المؤسسات الصناعية وذلك ضمن برنامج سنوي تم تعميمه على كل الجامعات مع الحرص على طابع الاستمرارية فيه.
- إعداد المحامل البيداغوجية الخاصة بثقافة المؤسسة وتأهيل المدرسين للغرض بمساهمة فاعلة من الجامعة الافتراضية،
- دعم التكوين الموجه لتركيز ثقافة المؤسسات فتم تعميم الوحدات التعليمية المتعلقة بتركيز ثقافة المؤسسات على كافة الاختصاصات والشعب وبمختلف مؤسسات التعليم العالي مع الحرص على تحسين جودتها من حيث البرامج والتأطير ...
- إدراج ثقافة المؤسسة كوحدة تعليمية إجبارية يتابعها جميع الطلبة المسجلين في إجازات منظومة "أمد" وتولت لجنة وطنية إعداد البرامج المفصلة لهذه الوحدة.
- تطوير منظومة التربصات ومشاريع ختم الدراسة وتوظيفها في بعث المؤسسات.

4- تطوير آليات البناء المشترك للإجازات التطبيقية

يهدف البناء المشترك للإجازات التطبيقية إلى تحقيق ملاءمة أكبر بين مسالك التكوين الجامعي والاحتياجات الفعلية لسوق الشغل، بإشراك المهنيين في مختلف مراحل التصور والتنفيذ والمتابعة للإجازات التطبيقية حتى تضمن بنسبة كبيرة جداً لخريجها فرصة الحصول على شغل محدد بصفة مسبقة ودون طول انتظار وذلك بفضل التزام الأطراف المهنية. ويقوم البناء المشترك للإجازات التطبيقية على احترام المعايير التالية :

☞ شراكة هيكلية دائمة تتجسد في لجنة البناء المشترك لكل إجازة تطبيقية والتي يترأسها مشرفان، اثنان أحدهما من إطار التدريس، والثاني من أهل المهنة، والتي تضم في عضويتها عدداً من المدرسين الجامعيين وممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والمراكز الفنية والمؤسسات الاقتصادية والخبراء.

☞ اعتماد دليل مرجعي للمهن والكفاءات

☞ تبني دليل حول جودة التربصات ومشاريع نهاية الدراسات

- إعداد دليل مرجعي لبرامج التكوين
- تأمين تناسق التكوين على المستويات المحلية والجهوية والوطنية
- تأمين التكوين باعتماد فريق بيداغوجي مختلط (جامعيين ومهنيين)
- تقييم التكوين ومتابعة الاندماج المهني للخريجين.

وعلى إثر عمليات الإعلام والتكوين حول تقنية البناء المشترك للإجازات التطبيقية، تم إصدار طلب عروض أول بالنسبة إلى سنة 2009/2008 وذلك عملا بالمنشور عدد 56 لسنة 2007. وتنتظر اللجنة الوطنية للإجازات التطبيقية في 42 مشروعا بهدف تأهيل المتناسب منها مع شروط البناء المشترك.

5- دعم التكوين عن بعد واعتماد التعلم غير الحضوري

اهتمت جامعة تونس الافتراضية منذ انطلاق نشاطها سنة 2002، بتوسيع دائرة المنخرطين في منظومة التكوين عن بعد من طلبة ومدرسين جامعيين وكذلك موظفين ومهنيين بمختلف انتماءاتهم القطاعية مع إيلاء الأولوية للتكوين الأفقي. هذا بالإضافة إلى تنسيق مختلف الأنشطة المتعلقة بالتكوين الافتراضي مع باقي الجامعات، في إطار منظومة متكاملة توحد جهود وإمكانات جميع الأطراف ليكون هذا النوع من التكوين مكملا ورافدا مهما للتعليم العالي الحضوري.

واصلت جامعة تونس الافتراضية تدعيم المحتوى البيداغوجي الرقمي فبلغ عدد الوحدات المنجزة في مخابر الإنتاج الرقمي 402 وحدة. كما قامت بوضع دروس رقمية على الخط لفائدة الطلبة النظاميين لمساندتهم في تكوينهم الجامعي ولتركيز الثقافة الرقمية وفتح آفاق جديدة أمامهم. ويتمتع الطلبة النظاميون بتسجيل آلي بموقع الجامعة يتيح لهم الدخول إلى منظومة التعليم عن بعد واستغلال البيداغوجية الرقمية. وشهدت السنة الجامعية 2006-2007 تطورا كبيرا في عدد الطلبة المسجلين بالتكوين غير الحضوري المندمج حيث تم تسجيل 4360 طالبا كدعم للتكوين الحضوري، و3354 طالبا بشعبة تقني سامي للحصول على الشهادة العليا للدراسات التكنولوجية و18 طالبا بالماجستير المهني. كما أمنت ندوات تحسيسية ومحاضرات للتعريف بأنشطة الجامعة لفائدة 1772 مدرسا ومسؤولا ودورات تكوينية دورية لفائدة 2081 مدرس وتقنيا وإداريا ومنسقين لشهادة الإعلامية والأنترنات....

وتتميز جامعة تونس الافتراضية ببنية تحتية تكنولوجية متطورة تتماشى مع طبيعة وخصوصيات التكوين غير الحضوري الذي يقوم على الاتصال والتفاعل بين المكونين والطلبة، باستغلال شبكة الأنترنات ذات التدفق العالي. وتتمثل الإنجازات إلى حدود 2008 في 132 مركز تعلم عن بعد و14 مركز تحاور عن بعد و13 مخبر إنتاج رقمي واستوديو للتصوير والتركيب وقاعة للتكوين وقاعة موزعات.

وعملا على مزيد دعم التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تولت جامعة تونس الافتراضية القيام بالتكوين الافتراضي لفائدة المكونين وتم التكوين في المجالات التالية:

● التكوين في مجال التعلم عن بعد والبيداغوجيا الرقمية وانتفع بهذا التكوين 307 مدرسا جامعيًا.

● التكوين حول المرافقة البيداغوجية عن بعد وانتفع بهذا التكوين 83 مدرسا جامعيًا.

● تصميم وإخراج المحتويات البيداغوجية بتقنيات الملتيميديا وانتفع بهذا التكوين 367 مدرسا جامعيًا.

● منظومات التعلم عن بعد وانتفع بهذا التكوين 241 مدرسا جامعيًا.

● تأهيل المكونين وانتفع بهذا التكوين 70 مدرسا جامعيًا.

6- الانتشار التدريجي للجامعات وللأقطاب الجامعية في الجهات

يشكل انتشار الجامعات والأقطاب الجامعية في الجهات عاملا من عوامل التنمية والإشعاع. ويهدف هذا التوجه إلى دعم التقارب الجغرافي بين مؤسسات الجامعة الواحدة، واعتماد مبدأ تعدد التخصصات، ويرمي إلى بعث جامعات متوسطة الحجم لتخفيف العبء على الجامعات الكبرى وتحقيق مرونة التسيير والإشراف باعتماد اللامركزية في الإدارة والتصرف. وكنتيجة لهذه السياسة بلغ عدد الجامعات التونسية 13 جامعة علاوة على شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية المنتشرة في كل جهات الجمهورية. وتعمل الوزارة على توفير الفضاءات اللازمة لقبول الطلبة الوافدين على التعليم العالي في أحسن الظروف حيث شهد النسيج المؤسسي إثراء خاصا بإحداث عدة مؤسسات وأقطاب جامعية جديدة. فقد تم افتتاح 12 مؤسسة جديدة خلال السنة الجامعية 2005/2004. وقد ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي اليوم إلى 190 مؤسسة مقابل 162 خلال السنة الجامعية 2005/2004

7- تكوين المكونين كإحدى دعائم بناء اقتصاد المعرفة

من أهداف الوزارة دعم الموارد البشرية بمختلف مؤسسات التعليم العالي وخاصة فيما يتعلق بتكوين المكونين باعتبار أن إطار التدريس في الجامعات هو إحدى دعائم بناء اقتصاد المعرفة. فقد كان عدد المدرسين بمختلف مؤسسات التعليم العالي سنة 2004-2005 16671 مدرسا من جميع الرتب والأصناف وباعتبار الأطباء الاستشفائيين الجامعيين. وقد بلغ عدد المكونين في مفتح السنة الجامعية 2007-2008 حوالي 18608 مدرسا. وهو عدد في تطور مواز لتطور عدد الطلبة (حوالي 30.000 طالب إضافي كل سنة). وتسعى الوزارة إلى تنمية الموارد البشرية وخاصة إطار التدريس عن طريق تنويع شهادات الماجستير والدكتوراه وتوفير الظروف المادية والتجهيزات الملائمة.

2- السياسات الأساسية المعتمدة وإنجازاتها

2-1- التطور الكمي للتعليم العالي

1. **تطور عدد الطلبة:** بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي 34.6% للفئة العمرية 19-24 سنة خلال السنة الجامعية 2007/2006 وبلغ عدد الطلبة خلال السنة الجامعية 2008/2007 : 335649 طالبا مقابل 311569 طالبا سنة 2005-2004 (الجدول عدد 2). وبالتوازي ارتفع نسق توسيع الخارطة الجامعية فتم بعث جامعات جديدة بكل من المنستير والقيروان وقفصة سنة 2004 في إطار الانتشار التدريجي للجامعات، وتم خلال السنة الجامعية 2006-2007 فتح 15 مؤسسة جامعية جديدة بحيث أصبح عدد المؤسسات الجامعية 190 مؤسسة (الجدول عدد 1).

2. **تطور عدد خريجي التعليم العالي:** يبرز الجدول عدد 4 التطور الملموس في عدد خريجي التعليم العالي من سنة إلى أخرى، حيث اقترب هذا العدد من 60 ألف سنة 2007. وسيكون لهذا التطور انعكاس مباشر على سوق الشغل سواء من الناحية الكمية من حيث تطور عدد طالبي الشغل من حاملي شهادات التعليم العالي، أو من الناحية النوعية من حيث دخول اختصاصات جديدة سوق الشغل والمتمثلة أساسا في شهادات المراحل القصيرة. واستباقا لهذا الواقع الجديد عملت على تقريب التكوين من الحاجيات الحقيقية لسوق الشغل لتسهيل اندماج الخريجين.

3. **تطور إطار التدريس :** يبرز الجدول عدد 5 التطور الذي عرفه عدد المدرسين الجامعيين في مختلف الرتب ليبلغ 18608 سنة 2007. كما بلغ عدد الطلبة المسجلين بالمرحلة الثالثة 25141 طالبا موزعين على 19763 طالبا في شهادة الماجستير و5378 طالبا في شهادة الدكتوراه. وتم في سنة 2007 تأهيل مؤسسات التعليم العالي والبحث لإسناد 41 شهادة ماجستير و11 شهادة دكتوراه وتم تأهيل مؤسسات تابعة للجامعات الداخلية لإسناد 10 شهادات ماجستير و4 شهادات دكتوراه. أما على مستوى الانتدابات في الجامعات الداخلية فقد تم في سنة 2007 انتداب وترقية 1210 من المدرسين وتوزع أكثر من 25% من هؤلاء المنتدبين على الجامعات الفتية. وتم تشجيع المدرسين الجامعيين على مساندة هذه بالقيام بساعات تدريس إضافية إثر صدور الأمر عدد 2318 لسنة 2007 المؤرخ في 11 سبتمبر 2007 المتعلق بضبط المقدار اليومي لمنحة التنقل الخاصة بالمدرسين الباحثين المدعويين للتدريس ببعض الجامعات الداخلية وشروط إسنادها.

4. **التكوين البيداغوجي :** يشكل التكوين البيداغوجي للمدرسين جهدا مستمرا تؤمنه الجامعات كل في ما يخصها وتدعمه الوزارة بدورات مكثفة وموجهة في المحاور المستحدثة. وقد تم تنظيم ندوتين وطنيتين للتكوين البيداغوجي شارك فيها حوالي 1400 مدرس جديد من رتبة أستاذ مساعد ومساعد. وتم على مستوى كل جامعة أو مجموعة جامعات تنظيم حلقات تكوين بيداغوجي للمنتدبين الجدد أو في إطار دراسات الماجستير. وامتدت هذه الحلقات بالنسبة إلى المدرسين المباشرين على مدى سنتين واشتملت على تكوين أفقي في منهجيات التدريس واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال للتدريس وكيفية إعداد الدروس والتقييم. كما اشتملت على تكوين خصوصي حسب المواد أو عائلات المواد. وانفع بهذا التكوين من قبل الأساتذة المساعدين والمساعدون القارون

والمساعدون المتعاقدون. وتم تأمين هذا التكوين من قبل أساتذة تونسيين من ذوي التجربة والكفاءة أو من قبل أساتذة زائرين.

5. الإشراف المزدوج على الشهادات والتكوين بالتداول : تطور عدد الأطروحات ذات الإشراف المزدوج من 530 أطروحة سنة 2004 إلى 1574 أطروحة سنة 2007. وبلغ عدد المنح الوطنية للدراسة بالخارج 418 منحة وطنية و18 منحة تعاون دولي و406 قروض. وتم رصد 924 منحة تداول في مستوى المرحلة الثالثة.

2-2- التجديد البيداغوجي والتطورات النوعية

1- الدعم النوعي والكمي للشعب القصيرة الممهنة: بلغت نسبة الشعب القصيرة عند التخرج بالنسبة إلى السنة الجامعية 2007/2006 % 61,21 من جملة شعب التعليم العالي عند التخرج. كما تم تنويع المسالك القصيرة ذات الطابع التطبيقي الممهنة بإحداث الإجازات التطبيقية والأساسية في نظام "أمد" لتتعايش لفترة محددة مع شهادات النظام القديم ولتعوضها بصفة تدريجية. وقد بلغت نسبة الطلبة الجدد المسجلين في المسالك القصيرة 37 % من مجموع الطلبة الجدد في السنة الجامعية 2006/2005.

2- تطوير مسالك التكوين في القطاعات الواعدة: بذلت الوزارة جهدا خاصا لتطوير مسالك التكوين في القطاعات الواعدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإلكترونيك، وعلوم المواد وعلوم الصحة، والإنسانيات التطبيقية، والفنون والحرف. وقد بلغت نسبة الطلبة الجدد المسجلين في مسالك القطاعات الواعدة 25 % من مجموع الطلبة الجدد في السنة الجامعية 2006/2005.

3- تعزيز وتنويع المسار التكويني للمهندسين: تم دعم المسالك المؤدية إلى التحصيل على الشهادة الوطنية لمهندس بإحداث المعاهد العليا للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا مع التركيز على تنويع التخصصات ودعم المجالات الواعدة كالإعلامية والاتصالات والإحصاء وهندسة البرمجيات. وقد تطور مؤشر عدد الطلبة الجدد في شعب تكوين المهندسين (هندسة وتقنيات مماثلة) إلى 10,8 % سنة 2006/2005 من مجموع الطلبة الجدد بعد أن كان في حدود 9 % سنة 2003/2002. وبلغ عدد الخريجين سنة 2006/2005 1943 مهندسا أي % 3,9 من مجموع الخريجين.

4- دعم وتنويع دراسات الماجستير المهني : بلغ عدد الشهادات الماجستير المهني 130 شهادة في مستهل السنة الجامعية 2006/2005 تمثل نسبة 31,8 % من مجموع شهادات المرحلة الثالثة بعد أن كانت في حدود 30,6 % سنة 2005/2004. وتم بعث ماجستير مهني واحد على الأقل في "بعث المؤسسات" بكل جامعة.

5- تشريك الكفاءات المهنية في أنشطة التدريس والتأطير: بتكثيف التعاقد مع خبراء غير جامعيين وخبراء في التكنولوجيات الحديثة وحرفيين ومدربين، والاستعانة بالمهنيين عبر تشريكهم في مختلف أطوار العملية التعليمية وخاصة على مستوى

تدقيق المحتوى والنظر في البرامج وتنظيم وتأطير التربصات وإلقاء المحاضرات والمساعدة على دعم تشغيلية المتخرجين ودعمهم في تصور المشاريع وبعث المؤسسات.

6- تعديل المسارات وفتح الآفاق من خلال :

- تمكين المتفوقين من خريجي المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية من الالتحاق بالمدارس الوطنية للمهندسين أو التسجيل بالمرحلة الثانية من الأستاديات
- تمكين المتحصلين على الشهادة الوطنية للمرحلة الأولى من التسجيل بالسداسي الثالث من إحدى شعب المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

- تمكين الطلبة المسجلين بالسنوات الأولى من إجازات "أمد" من تغيير مسالك تكوينهم في حدود 10 بالمائة بين الإجازات التطبيقية والأساسية.

7- تفعيل مدارس الدكتوراه : تشكل مدارس الدكتوراه هياكل علمية وتكنولوجية تهدف

إلى تكوين طلبة دراسات الدكتوراه عن طريق البحث وبالشراكة مع المحيط الإقتصادي وتنمية روح المبادرة وثقافة المؤسسة لدى الباحثين. وقد أحدثت مدارس الدكتوراه بمقتضى الأمر عدد 1417 لسنة 2007 المؤرخ في 18 جوان 2007. وتم تنظيمها وضبط تركيبة الهيئات العلمية والبيداغوجية التابعة لها وكذلك طرق سيرها بمقتضى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي المؤرخ في 13 نوفمبر 2007.

3- دور المنظومة التربوية في مكافحة الفقر والأشكال الأخرى للإقصاء الاجتماعي والتهميش الثقافي

3-1- تحسين المردود الداخلي للتعليم العالي

يعتبر تحسن المردود الداخلي للتعليم العالي عاملا من عوامل تطور عدد الطلبة حيث انه يساهم في تقليص عدد المنقطعين، سواء كانوا بصفة تلقائية ترجع إلى عوامل اجتماعية، أو بصفة آلية بسبب انتهاء عدد التسجيلات المسموح بها في الجامعة والمعمول به في المراحل الأولى من الدراسات الجامعية. وقد بلغت نسبة النجاح العامة خلال دورة جوان 2007 70.5 % مقابل 69.2 % خلال دورة جوان 2004.

كما تعتبر عودة الطلبة الذين استوفوا حقهم في التسجيل إلى الجامعة عاملا من عوامل تطور عدد الطلبة حيث أن إعطاء هذا الصنف من الطلبة حق التسجيل في الامتحانات جعلتهم يسجلون نسب نجاح طيبة، مما مكنهم من العودة إلى الجامعة بصفة حضورية. فارتفع عدد الطلبة المتحصلين على تسجيل استثنائي 14207 طالبا سنة 2006-2007 مقابل 13955 سنة 2005-2006.

3-2- انجازات جامعة تونس الافتراضية في مجال البرامج الموجهة لذوي الحاجات الخاصة وبرامج التكوين المستمر والتعلم مدى الحياة

في مجال تكوين ذوي الحاجات الخاصة وحاملي الإعاقات المختلفة، تم تطوير صيغة تقنية لفائدة المكفوفين لتمكينهم من النفاذ، عبر الأنترنات، إلى التكوين في شهادة الإعلامية والآنترنات : C2i access. هذا إلى جانب وضع وحدات تكوين غير حضوري، في إطار خدمات الموارد البيداغوجية لفائدة الطلبة المسجلين بالجامعات التونسية والتي من شأنها أن تساعد حاملي الإعاقات العضوية منهم على متابعة بعض وحدات التكوين عن بعد.

أما في ما يخص التكوين المستمر والتعلم مدى الحياة فالجامعة تولي اهتماما كبيرا لفتح مسارات تكوين إسهادي أمام المؤهلين لمتابعة هذا النوع من التكوين غير الحضوري، من حاملي الشهادات الوطنية المهنيين منهم أو الباحثين عن مواطن الشغل وذلك في إطار شعب جديدة ومجددة في قطاعات واعدة تنماشى ومتطلبات سوق الشغل. هذا بالإضافة إلى تأمين دورات تكوين تأهيلية دورية في شهادة الإعلامية والآنترنات واللغة الإنكليزية وثقافة المؤسسة وحقوق الإنسان.

من خلال هذه المعطيات والمؤشرات، تبرز الجهود المبذولة لإرساء منظومة متكاملة للتعليم عن بعد تفتح المجال أمام جميع التونسيين المؤهلين للتعليم العالي دون تهميش أو إقصاء، بما في ذلك ذوي الحاجات الخصوصية أو المنقطعين عن التعلم في إطار تكريس مبدأ التعلم مدى الحياة وثقافة التكوين المستمر.

3-3- الإنجازات في مجال الخدمات الجامعية

يبرز تقييم المؤشرات الخاصة بالخدمات الجامعية المضمنة بالمخطط الحادي عشر للتنمية تقدما في تحقيق الأهداف المرسومة سواء كان ذلك على المستوى الكمي أو النوعي :

1. السكن الجامعي : تواصل الدولة بناء وتجهيز فضاءات سكنية بالأقطاب الجامعية المستحدثة مع تحفيز القطاع الخاص قصد تحمل جزء من أعباء الخدمات الجامعية وذلك بالتوازي مع تحقيق نسبة الإيواء المرتقبة.

2. التغذية الجامعية : لقد لقي مجال التغذية الجامعية دفعا متجددا، حيث تمّ تقليص ظاهرة الاكتظاظ. وبالتوازي مع التطور الكمي في عدد المقاعد بمختلف المطاعم الجامعية وارتفاع عدد الأكلات الموزعة يوميا تواصلت المحافظة على قيمة التسعيرة الرمزية التي يدفعها الطالب مقابل الوجبة الغذائية وهي 200 مليم في حين تبلغ القيمة الحقيقية للوجبة الواحدة حوالي 1.850 مليما فضلا على الحرص على ضمان سلامة الأكلة والحفاظ على قيمتها الغذائية وذلك بـ :

تركيز منظومة تحليل المخاطر والتحكم في النقاط الحرجة.

تكثيف التكوين الميداني للأعوان الساهرين على سير المطاعم في مختلف مجالات حفظ الصحة وسلامة التغذية.

مواصلة تأهيل المطاعم المتواجدة بالمعدات والتجهيزات الحديثة والمتطورة لمواكبة الحاجيات المؤكدة لتجويد نوعية الخدمات والتحكم في كلفتها.

3. المنح والقروض: إن إسناد المنح والقروض الجامعية يخضع إلى مقياس الدخل السنوي لعائلة الطالب والرجوع أساسا إلى الأجر الأدنى المهني للولي. وهكذا فإن الاتفاق على نفس هذا المقدار الأقصى من جهة والتطور الملحوظ للمستوى العام للدخل في البلاد من جهة أخرى، قد أفضيا إلى أن تصبح المنحة من مآل أبناء العائلات المعوزة دون سواهم.

4. دعم التغطية الصحية والإحاطة النفسية للطالب: لقد مكنت الجهود المبذولة في هذا المجال بالتعاون مع وزارة الصحة العمومية من توسيع التغطية الصحية والوقائية للطالب حيث تدعمت عدد الفحوص الطبية التي تشمل كافة طلبة السنوات الأولى والنهائية من التعليم العالي إلى جانب طلبة المرحلة الثالثة وجميع الطلبة الأجانب مع متابعة ومعالجة حالات القصور الملاحظة أثناء هذه الفحوص وتوفير الوسائل الضرورية للتغلب عليها وتيسير إدماج الطلبة في محيطهم الجامعي، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ السياسة الصحية المعتمدة والمتمثلة في ضمان العلاج المجاني بالمؤسسات الصحية العمومية لكافة الطلبة دون 28 سنة. كما تم الحرص على توفير الإرشاد والإحاطة النفسية للطالب وذلك بدعم مكاتب الإصغاء وتعميمها تدريجيا بجل المؤسسات الجامعية من ناحية وتكثيف حصص الإصغاء الوقائي والتواصل الجماعي من جهة ثانية.

5. الأنشطة الثقافية والرياضية بالوسط الجامعي: يعد الفعل الثقافي الطالب رافدا من روافد بناء مجتمع متأصل في حضارته وتاريخه ومتفتح على روح العصر وتكريسا لهذا التوجه شهد القطاع تحولات هامة تمثلت أساسا في :

التطور المتواصل للمنح المرصودة لمعاوضة المؤسسات الجامعية على دعم نواديها واستقطاب أكبر عدد ممكن للطلبة ضمن أنشطتها.

مواصلة اقتناء التجهيزات الفنية والتنشيطية مع العمل على ترشيد توظيفها داخل فضاءات التنشيط.

نشر الثقافة الرقمية عبر إرساء برامج ترمي إلى تشجيع المؤسسات على توفير المعدات الضرورية ومساعدة المؤطرين على تنظيم حلقات تكوينية لفائدة الطلبة خاصة وتتمتع اليوم أغلب المؤسسات الجامعية بشبكات إعلامية داخلية.

دعم الإطار البشري التنشيطي في مختلف المجالات الثقافية وذلك بانتداب منسقا ثقافيا بالإضافة إلى ارتفاع عدد المنشطين.

تفعيل دور المراكز الثقافية الجامعية بهدف تنويع أنماط التنشيط الموجهة للطلبة ومزيد اتصالها بالمحيط الثقافي الوطني وتطوير نسبة عدد الطلبة المنخرطين والمستفيدين بأنشطتها، كما تسعى الوزارة إلى العمل على إحداث مراكز ثقافية

جديدة بالمركبات الجامعية الكبرى لتعزيز المراكز الثمانية المتواجدة. وعلى صعيد آخر تمّ تشجيع الفضاءات الثقافية وحثّها على تحقيق تعاون وشراكة فاعلة مع محيطها الخارجي.

وفي ضوء هذه التوجهات تحققت عدة مكاسب بقطاع الترفيه الجامعي لاحت من خلال تطور وثراء مؤشرات النوعية الكمية : 2187 نادي ثقافي وترفيهي، 81126 طالب منخرط فيها، 992 نادي رياضي، 22402 طالب منخرط فيها، 1700 منسق ومنشط ثقافي.

4- التعليم العالي الفلاحي والتكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري كأمودج من مسالك التعليم العالي

1- مؤسسات التعليم العالي الفلاحي

تتضمن منظومة التعليم العالي الفلاحي 11 مؤسسة (جدول 1). تخضع مؤسسات التعليم العالي الفلاحي إلى الإشراف المزدوج بين وزارة الفلاحة والموارد المائية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا ويتمّ التنسيق بين المؤسسات والوزارتين عن طريق مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والجامعات المعنية (7 نوفمبر ، جندوبة ، منوبة و سوسة).

جدول عدد 1 : مؤسسات التعليم العالي الفلاحي

| المؤسسة | تاريخ الإنشاء | الجامعة |
|--|---------------|-----------------------|
| المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس | 1898 | جامعة 7 نوفمبر بقرطاج |
| المدرسة العليا للصناعات الغذائية بتونس | 1976 | |
| المدرسة العليا للفلاحة بمقرن | 1981 | |
| المدرسة العليا للفلاحة بماطر | 1976 | |
| المعهد الأعلى للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت | 2004 | |

| | | |
|--------------|------|--|
| | 2007 | المعهد العالي للدراسات التحضيرية في البيولوجيا والجيولوجيا بسكرة. |
| جامعة جندوبة | 1972 | المدرسة العليا لمهندسي التجهيز الريفي بمجاز الباب |
| | 1976 | المدرسة العليا للفلاحة بالكاف |
| | 1970 | معهد الغابات والمراعي بطبرقة |
| جامعة منوبة | 1974 | المدرسة الوطنية للطب البيطري |
| جامعة سوسة | 1975 | المعهد الأعلى للعلوم الفلاحية بشط مريم |

مراحل التكوين

المؤسسات

تشمل مؤسسات التعليم العالي الفلاحي على مراحل مختلفة من التعليم العالي
(جدول عدد2)

- مرحلة الدراسات التحضيرية في البيولوجيا والجيولوجيا (سنتين بعد
الباكالوريا)

- مرحلة تكوين فنيين ساميين (3 سنوات بعد البكالوريا)

- مرحلة تكوين المهندسين شهادة مهندس وطني (3 سنوات على إثر مناظرة وطنية
بعد مرحلة الدراسات التحضيرية)

- مرحلة ماجستير ودكتورا (بعد الدراسات الهندسية وعلى إثر مناظرة حسب
الملفات)

- مرحلة تكوين أطباء بياطرة (على إثر مناظرة وطنية بعد سنة تحضيرية
بيولوجيا والجيولوجيا) و تدوم الدراسة 5 سنوات للحصول على شهادة طبيب
بيطري

الاختصاصات

يغطي التكوين العالي الفلاحي عديد الميادين :

- الإنتاج النباتي

- الإنتاج الحيواني

- الهندسة الريفيّة والمياه والغابات

- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

- الصناعات الغذائية

- الإقتصاد الريفي

- الطب البيطري

يتفرع كل من هذه الميادين إلى اختصاصات تشمل عديد الأنشطة في الميدان الفلاحي، الصيد البحري والصناعات الغذائية والطب البيطري. جلّ مؤسسات التعليم العالي الفلاحي متواجدة بالريف وتستغل ضيعة فلاحية بإمكان الأساتذة واطلبة معاينة ومتابعة جميع الأنشطة و الأشغال الفلاحية وتمثل الزيارات الميدانية، التربصات ودراسات آخر التكوين تكملة للتكوين النظري الذي تجعل الفنى عند حصوله على الشهادة متمكنا من التقنيات التي تأهله للحياة المهنية على أحسن وجه.

الاجازة التطبيقية (نظام إمد)

ابتداءً من السنة الجامعية 2008-2009 تنخرط مؤسسات التعليم العالي الفلاحي التي تكون في مرحلة تقني سامي في منظومة إمد ضمن الدفعة الثالثة و ستأخذ الأجازة التطبيقية مكان مرحلة تقني سامي و لقد استعدت المؤسسات المعنية و عددها 8 لهذه النقلة و قدمت للجامعات الراجعة إليها بالنظر ملفات التأهيل في اجازة تطبيقية تنفرع الى 12 مسلكا تستجيب لحا جيات سوق الشغل

الطلبة

تضمّ حاليا مؤسسات التعليم العالي الفلاحي ما يقارب 6900 طالبا وتجدر الاشارة الى أن نسق تزايد عدد الطلبة المرسمين بمأساة التعليم العالي الفلاحي السنوات

الأخيرة تم وفقا لتزايد عدد الناجحين في شهادة البكالوريا حيث تطور هذا العدد من 4617 سنة 2002-2003 إلى 6421 خلال السنة الجامعية الحالية .

يوجه سنويا حوالي 1200 ناجح جديد في شهادة البكالوريا إلى مؤسسة التعليم العالي الفلاحي منهم مايقارب 500 طالبا نحو السنوات التحضيرية للدراسات الهندسية و700 طالبا نحو مرحلة فني سامي أما عن مرحلة تكوين المهندسين فيتم توجيه حوالي 700 طالب من ضمن الناجحين في المناظرات الوطنية للدراسات الهندسية في الاختصاصات بيولوجيا /جيولوجيا، رياضيات/فيزيا و تقنية .

تمثل الفتيات نسبة هامة من مجموع الطلبة (معدل 53 في المائة) وهي تتراوح حسب الاختصاصات و المعاهد 45 , 36 % بالنسبة لمعهد الغابات والمراعي بطبرقة و 74,14 % بالنسبة للمدرسة العليا للصناعات الغذائية بتونس (جدول عدد5).

جدول عدد5 : حصيلة الطلبة ونسبة تواجد الفتيات

في مختلف مؤسسات التكوين العالي الفلاحي

السنة الجامعية 2008/2007

| المؤسسات | مجموع الطلبة المسجلين | نسبة تواجد الفتيات |
|---|-----------------------|--------------------|
| المدرسة الوطنية للطب البيطري بسيدي ثابت | 432 | 53.47 |
| المعهد الوطني الوطني للعلوم الفلاحية | 1869 | 54.84 |
| المدرسة العليا للفلاحة بمقرن | 586 | 58.87 |
| المعهد الأعلى للعلوم الفلاحية بشط مريم | 1209 | 52.85 |
| المدرسة العليا للصناعات الغذائية | 495 | 74.14 |
| المدرسة العليا لمهندسي التجهيز | 847 | 37.78 |

| الريفي بمجاز الباب | | |
|--------------------|------|--|
| 48.23 | 622 | المدرسة العليا للفلاحة بالكاف |
| 52.27 | 308 | المدرسة العليا للفلاحة بماطر |
| 62.57 | 187 | معهد الدراسات التحضيرية بسكرة |
| 36.45 | 203 | معهد الغابات والمراعي بطبرقة |
| 45.38 | 130 | المعهد الأعلى للصيد البحري وتربية الأحياء المائية بينزرت |
| 52.8 | 6888 | المجموع |

الشهادات

تطور عدد خرجي مؤسسات التعليم العالي الفلاحي السنوات العشر الأخيرة من 384 سنة 1997 الى 1183 سنة 2007 (جدول عدد6) والملاحظ أن نسبة النجاح بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي مرتفعة (معدل 97.10 "في المائة) و يعود ذلك الى نسبة التأطير المرتفعة نسبيا من جهة و التركيز على المواد التقنية و التطبيقية من جهة أخرى.

جدول عدد 6 : تطور عدد حاملي الشهادات العليا بالتعليم العالي الفلاحي منذ سنة 1997 إلى 2007

| المراحل | السنة الجامعية | طبيب بيطري | تقني | مهندس | ماجستير | دكتورا | المجموع |
|---------|----------------|------------|------|-------|---------|--------|---------|
| | 1999-2000 | 61 | 259 | 257 | | | 577 |
| | 2001/2000 | 52 | 325 | 311 | 11 | 3 | 702 |
| | 2002/2001 | 52 | 419 | 273 | 11 | 3 | 758 |
| | 2003/2002 | 43 | 497 | 336 | 95 | 5 | 976 |
| | 2004/2003 | 39 | 389 | 407 | 261 | 8 | 1104 |

| | | | | | | |
|------|----|-----|-----|-----|----|-----------|
| 992 | 9 | 126 | 389 | 393 | 65 | 2005/2004 |
| 1167 | 8 | 130 | 490 | 474 | 65 | 2006/2005 |
| 1183 | 14 | 117 | 553 | 434 | 65 | 2007/2006 |

التكوين المستمر

هنالك دورات للتكوين المستمر متوفرة لصالح أعوان مرشحين من وزارة الفلاحة والموارد المائية والمناظرات القائمة تحت إشرافها ولصالح جهات أخرى كوزارة الصناعة و وزارة التجارة و كذلك لصالح القطاع الخاص كالشركات خفية الاسم والشركات ذات مسؤولية محدودة و ذلك للارتقاء إلى رتبة تقني سامي أو تقني أول أو مهندس أول. تتضمن هذه الدورات التكوينية قي عدة مؤسسات و قي عدة أختصاصات كالصيد البحري و البستنة و الصناعات الغذائية و الموارد المائية و المياه-التربة و الغابات و الزراعات الكبرى و تربية الماشية . . .

يكون هذا التكوين أما حضوريا أو عن بعد. يمكن التكوين المستمر عن بعد عدد كبير من القنيين من متابعة هاته الدروس دون التنقل إلى المؤسسة التعليمية.

الأساتذة

منظومة التعليم العالي الفلاحي تظم نحو 350 إطار قارا من سلك التعليم العالي الفلاحي وسبعين إطارا فنيا (مهندسين وبياطرة) ومتعاقدين حسب الحاجة.

التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

مكانة منظومة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

يلعب جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري دوراً أساسياً في النهوض بالقطاع الفلاحي إنطلاقاً مما يوفره من يد عاملة مختصة ومن ترفيع مهارات ومؤهلات الناشطين في القطاع.

وقد شهدت منظومة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري في المدة الأخيرة عناية موصولة من طرف سيادة رئيس الجمهورية الذي بادر خلال خطابه يوم 12 ماي 1998 بالإعلان عن جملة من الإجراءات لتأهيل مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري مع إعطاء أولوية لتكوين الفلاحين والبحارة وأبنائهم والباعثين الشبان.

وفي هذا الإطار أعدت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي خطة شاملة للإصلاح تهدف بالخصوص إلى تأهيل برامج التكوين والطرق البيداغوجية لتتماشى مع تطورات المهنيين برا وبحراً، والارتقاء بالتدريب إلى مستوى الإشهاد والجودة المعترف به عالمياً.

خدمات جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري:

تؤمن مؤسسات التكوين المهني :

التكوين الأساسي الذي يهدف إلى تأهيل المتربصين لممارسة حرفة أو مهنة تستوجب إحدى الشهادات والمؤهلات التالية:

• شهادة الكفاءة المهنية

• مؤهل التقني المهني

التكوين المستمر للناشطين في القطاع الفلاحي: يندرج هذا التكوين في نطاق الخطة الوطنية التي أذن بها سيادة رئيس الجمهورية في عيد الفلاحة بتاريخ 12 ماي 1998، ويهدف هذا التكوين إلى دعم المعارف العامة والمهنية المكتسبة للعاملين في القطاع الفلاحي والصيد البحري وهو موجه إلى عدة فئات من أهمها الفلاحين والبحارة وأبنائهم المرأة الريفية، الباعثين الشبان، المنتفعين ببرنامج تعليم الكبار ويشفع بشهادة مزاولة تكوين مستمر في اختصاص معين.

تحسين المؤهلات الفنية للإطارات والأعوان العاملين بمختلف مصالح التكوين والإرشاد ويستهدف عدة شرائح: المكونين، المرشدين، أعوان وإطارات مراكز التكوين، إطارات عربية وأجنبية...

أهم مكتسبات منظومة التكوين المهني الفلاحي

لقد حظي قطاع التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بخطة إصلاحية عميقة حيث تم تسجيل عديد الإنجازات تضاف إليها رهانات المرحلة القادمة. والتي ترمي إلى جعل التكوين المهني يستجيب كما وكيفا للحاجيات الراهنة والمستقبلية للمؤسسات من الكفاءات المهنية وذلك بالاعتماد على مقاربات حديثة وآليات دقيقة لتحديد هذه الحاجيات وعلى طرق بيداغوجية متطورة وعلى أنماط تنظيمية عصرية للمراكز مع الرفع في طاقة التكوين وإكسابها المرونة الضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

من أهم هذه المكتسبات نذكر:

تطوير علاقة الشراكة مع المهنة

تطوير وظيفة هندسة التكوين وتكوين المكونين طبقا لخطة عملية في إطار شراكة بين كافة المتدخلين وتعيين برامج التكوين وصياغة برامج جديدة

تطوير طاقة استيعاب الجهاز / برنامج تأهيل التكوين والتشغيل (MANFORME) ويشمل (المعهد الوطني للبيداغوجيا بسيدي ثابت، المعهد القطاعي بتيبازة ومراكز شط مريم، دقاش، بوشريك، الفحص، بروطة في الفلاحة وقلبية وطبرقة في الصيد البحري)

تهيئة الفضاءات البيداغوجية وإحداث بنايات جديدة للبعث من بقية المؤسسات (ميزانية الدولة)

الشروع في إدراج المنوال الجديد لتنظيم وتسيير مؤسسات التكوين

الشروع في إعداد ملف لتركيز تمشي الجودة في المراكز المؤهلة

إرساء نظام قار لتشخيص الحاجيات من التكوين والتأطير الفني

النهوض بالتكوين المستمر والذي أولاه سيادة رئيس الجمهورية في عيد الفلاحة بتاريخ 12 ماي 1998 عناية خاصة وقد مكن هذا الإجراء من تحقيق قفزة كمية هائلة حيث فاقت الإنجازات توقعات المخطط العاشر

الأهداف المرسومة خلال المخطط الحادي عشر الأهداف النوعية :

دعم التكوين المهني كمسلك للنجاح

مواصلة تأهيل منظومة التكوين المهني

رفع مردودية الجهاز

وذلك بجعل التكوين المهني الفلاحي يستجيب كمّا وكيفا للحاجيات الراهنة والمستقبلية للقطاع من اليد العاملة المختصة والتقنيين وذلك بالاعتماد على آليات دقيقة لتحديد هذه الحاجيات وعلى طرق بيداغوجية متطورة وعلى أنماط تنظيمية عصرية للمراكز مع الرفع في طاقة التكوين.

الأهداف الكمية:

بلوغ طاقة تكوين ب3000 موطن تكوين تمكن من ضمان 2000 متخرج من منظومة التكوين المهني الفلاحي و15000 مستفيد من التكوين المستمر سنويا في أفق 2009-
تأهيل 16 مؤسسة- إعداد 26 برنامج وفق المقاربة بالكفايات- تركيز تمشي الجودة في 8 مؤسسات- تحسين نسبة التأطير بتوفير 283 مكون إضافي

الإجراءات والإنجازات:

- تم تأهيل وإعادة هيكلة 2 مراكز (تبيار وشط مريم)
- الشروع في تأهيل وإعادة هيكلة 6 مراكز (دقاش، بروطة، الفحص، بوشريك، طبرقة، قليبية)
- شرع في تأهيل 4 مراكز على ميزانية الدولة (2007-2008)
- تركيز نظام الجودة في 2 مراكز (تبيار وشط مريم)
- انجاز وتركيز البرامج وفق المقاربة بالكفايات

تقدم الإنجاز

- حصول مركزَيّ (تبيار وشط مريم) على الإشهاد وفقا للمرجعية الوطنية لجودة التكوين 2008
- حصول قبل موفى سنة 2009 المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت على الإشهاد إيزو 9001
- تركيز نظام الجودة في 6 مراكز سنة 2009
- انخراط بقية المراكز في نظام الجودة قبل موفى 2011

الباب الثالث

تعليم الكبار

تكريس للتعلّم مدى الحياة

يعتبر البرنامج الوطني لتعليم الكبار جزءاً من المنظومة التربوية في مفهومها الواسع ، خاصةً بعد النقلة النوعية التي عرفها هذا البرنامج في مستوى تكريس مبدأ التعلّم مدى الحياة لكافة شرائح المجتمع دون إقصاء أو تهميش و المساهمة في تعزيز ذوي القدرات القرائية المحدودة من أجل مساعدتهم على الاندماج و مواصلة التعلّم و تحسين نوعية الحياة لديهم.

لقد جاء إقرار البرنامج الوطني لتعليم الكبار كآلية تربوية دامجية في مجتمع متغير، ليجسّم النظرة الشمولية التي تبنتها السياسة التونسية في هذا المجال.

إنّ تعليم الكبار، من هذا المنظور ، لم يعد مقتصرًا على محو الأمية الأبجدية فحسب، بل إنّ توجهات تونس الجديدة في هذا المجال تجعل من تعليم الكبار الأداة الفعّالة التي تساعد الشباب و اليافعين و الكبار من الأميين و أشباه الأميين و المتعلمين و أصحاب الشهادات العليا و غيرهم من مختلف فئات المجتمع، على مساندة نسق التغيرات السريعة الذي يشهده العالم الحديث.

انطلاقاً من هذا المفهوم الموسّع لتعليم الكبار الذي يشمل جميع مجالات الحياة أصبح البرنامج الوطني لتعليم الكبار إحدى الآليات الأساسية التي يقوم عليها تأهيل الموارد البشرية، و خاصّة فئة ذوي القدرات القرائية المحدودة ذات الأولوية، و تطوير كفاياتها و إعدادها لإعداد الأمثل للانخراط و المساهمة بأكثر فعالية في المشاريع التنموية و إرساء "مجتمع المعرفة".

1- البرنامج الوطني لتعليم الكبار: التوجهات والأهداف والأولويات:

يستند البرنامج الوطني لتعليم الكبار في ضوء التوجهات الدولية و الإقليمية و النظرة المستقبلية لتعليم الكبار و مستجداته الوطنية المشار إليها بالفقرة السابقة لتأهيل الموارد البشرية من ذوي القدرات القرائية المحدودة، إلى جملة من التوجهات لتحقيق أهدافه و مراميه.

توجهات البرنامج: من هذه التوجهات نذكر تلك المتعلقة بـ:

- أ- إدماج نشاط محو الأمية ضمن النظرة الموسّعة لتعليم الكبار مدى الحياة؛
 - ب- تحقيق التكامل بين مختلف مؤسسات تعليم الكبار لدعم فعالية نشاط محو الأمية في تنمية كفايات الكبار و قدراتهم ذات الصلة بالتكيف مع التغيرات السريعة في المجتمع؛
 - ت- تحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف المعنيين بتعليم الكبار للاستفادة من تنوع مجالات نشاطه و تأسيس نظام مستقبلي للتعلم مدى الحياة.
- و لتجسيم هذه التوجهات صيغت جملة من الأهداف الكميّة و النوعية.

الأهداف الكميّة:

يرمي البرنامج الوطني لتعليم الكبار على مرحلتين متتاليتين تحقيق الأهداف الكميّة التالية:

*** الفترة الأولى (2006/2005 – 2010/2009)**

← تقليص نسبة الأمية لدى اليافعين والفئات النشيطة إلى أقلّ من 10 % مع نهاية 2010-2009؛

← النزول بنسبة في صفوف الشبان دون 30 سنة إلى ما دون 1 % لدى الشبان؛

← مع التركيز على المرأة والفتاة الريفية والولايات والمعتمديات التي تفوق فيها نسبة الأمية النسبة الوطنية وكذلك عمال القطاع العمومي والمؤسسات الاقتصادية ، وذلك بمحو أمية 70 ألف مواطن منهم 40 ألف من فئة الشباب (دون 30 سنة).

← تمكين ما لا يقل عن 80 % من المتحررين من الأمية من مواصلة التعلم غير الحضورى بمرحلة المتابعة .

* أمّا بالنسبة إلى الفترة الثانية (2011/2010 – 2012/2011)، فيرمي البرنامج إلى

◀ تقليص النسبة العامة للأمية إلى ما دون 10 %.

◀ القضاء على الجيوب المتبقية من الأمية في الفئة العمرية دون 30 سنة

الأهداف النوعية:

و يتجه اهتمام البرنامج من الناحية النوعية، إلى:

◀ تمكين الدارسين المنتسبين لمراكز تعليم الكبار من توظيف الكفايات القرائية المكتسبة خلال العملية التعليمية التعليمية في:

(أ) الإدماج في الأنشطة الحياتية و تسيير مختلف شؤون حياتهم اليومية : الشخصية و العائلية و المهنية والاقتصادية و تطويرها؛

(ب) اكتساب الكفايات الأساسية ذات الصلة بالتعلم الذاتي مدى الحياة،

(ج) اكتساب الكفايات الأساسية ذات الصلة بالمشاركة في التطورات الجارية في مجتمع يتسم بسرعة التغيير.

(د) توظيف آليات الإدماج الموجهة لفائدة الشباب من خلال التدريب على المهارات الأساسية والانتفاع بآليات الإدماج .

الهيكلية الإدارية و التنظيمية:

و حرصا على تحقيق الأهداف الكمية و النوعية المرسومة للبرنامج الوطني لتعليم الكبار، تمّ على مستوى الهيكلية و التنظيم، إحداث جملة من الهياكل الوطنية و الجهوية تعنى بالتخطيط و البرمجة و متابعة تنفيذ البرنامج الوطني و تقييم إنجازاته. وقد أحدث للغرض:

■ خطة منسّقة عام على المستوى الوطني تهتم بالتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في البرنامج الوطني لتعليم الكبار؛

■ هيكل وطني يضم خلايا مختصة تهتمّ بـ:

- إعداد المخططات التنفيذية السنوية

- صياغة المناهج التعليمية الخاصّة بالبرنامج و تصميم الوسائل التعليمية الملائمة لذلك.

- متابعة مختلف مراحل التنفيذ و تقييمها.

- إعداد و تدريب و الإطارات الفنية التي تشرف على تنفيذ البرنامج من متفقدين و مدرسين و إداريين...

■ وحدة جهوية لتعليم الكبار في كلّ ولاية تعمل تحت إشراف الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية. و يسهر على تسييرها منسق جهوي لتعليم الكبار.

■ وحدات ترابية تعنى بالاستقطاب و الإعلام و التحسيس على المستوى المحلي.

كما يعمل المجلس الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار و اللجان الجهوية و المحلية المحدثة بمقتضى الأمر عدد 1237 لسنة 1996، على إعداد المخططات و متابعة تنفيذ السياسات الخاصّة بمجال محو الأمية و تعليم الكبار عموماً.

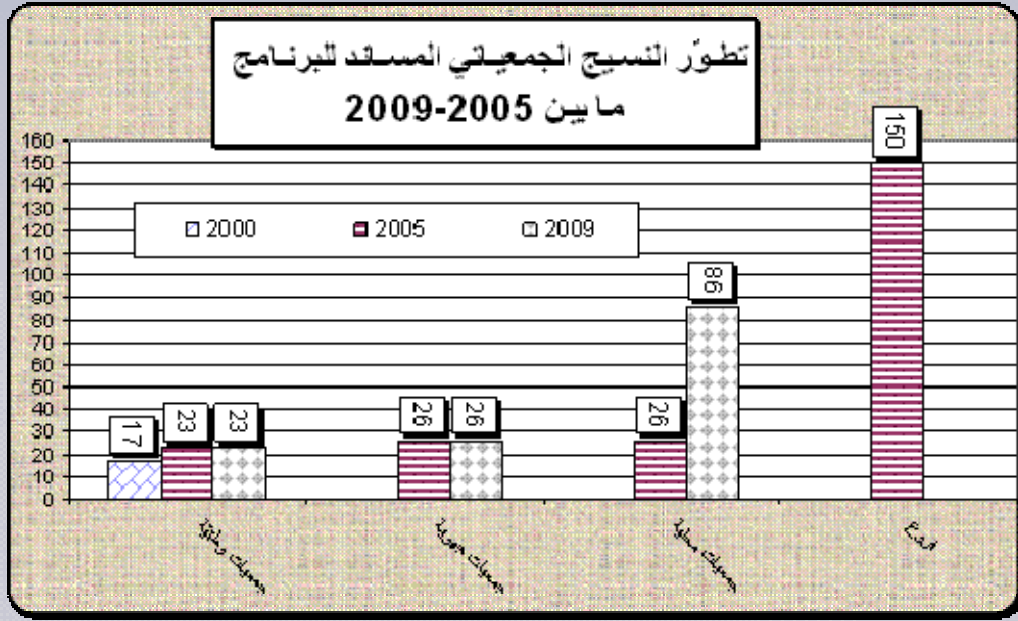
تصميم المناهج التعليمية و استراتيجيات التعلم:

لقد أولى البرنامج الوطني لتعليم الكبار عند تصميم مناهج محو الأمية و تعليم الكبار و ضبط أهدافها و محتوياتها ، عناية خاصّة بالقيم الحضارية المرتبطة بتحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف الشرائح المستهدفة من البرنامج مع السعي إلى تطوير الكفايات ذات الصلة بالتعويل على الذات و المشاركة في تنمية المجتمع المحلي للمتعلمين الكبار

و قد عمل البرنامج في مختلف مراحل تصميم المناهج التعليمية التعلمية و بمستوياته التعليمية الثلاثة (أساس و تكميل و متابعة) إعداد جهاز تربوي خاصّ بهذه المناهج على تجسيم هذه التوجهات.

دور شبكة المساندة في تحقيق أهداف البرنامج:

لقد عرف النسيج الجمعياتي المساند للبرنامج الوطني لتعليم الكبار خلال السنوات المنقضية نقلة نوعية، إذ تمّ بداية من 2005 و لأول مرة إحداث شبكة من الجمعيات المختصة في مجال تعليم الكبار، تتكوّن من جمعيات جهوية و محليّة و فروع لها مثلما هو مبين في الرسم البياني التالي:



و ساهم المجتمع المدني بكل مؤسساته ضمن النظام الشبكي المساندة في شكل اتفاقيات شراكة تضبط أدوار مختلف المتدخلين، في إحداث نواد لمرحلة المتابعة و السهر على تنظيم أنشطة تربوية وصحية و ثقافية و رحلات دراسية استفادة منها أكثر من 10 آلاف دارس و دارسة سنويا. بالإضافة إلى تمكين المتعلمين الكبار و خاصة منهم الشبان و الفتيات المنتميات إلى المناطق الريفية بالتدريب على مهارات إدماجية . و تتم عملية التدريب في اتساق مع العملية التعليمية و ذلك في إطار شراكة مع الهياكل المختصة مثل وزارة الدفاع الوطني و الديوان الوطني للصناعات التقليدية و الإتحاد الوطني للمرأة التونسية... الخ. و قد استفاد من هذه الدورات التدريب التي تهدف إلى الرفع من قابلية التشغيل و الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للجمهور المستهدف، معدّل 5000 دارس و دارسة سنويا. و من المتوقع أن يتطور هذه العدد خلال السنوات المقبلة بعد القرارات الرئاسية الصادرة في 9 جانفي 2007 في هذا الغرض.

و عمل البرنامج الوطني لتعليم الكبار من جهة أخرى على توفير أوفر حظوظ النجاح لتنفيذ المنهج من خلال:

- إعداد خطة تكوينية صيغت ضمنها برامج تدريبية خصوصية تراعي خصوصيات وملامح مختلف الفئات المستهدفة من إداريين و متفقدين و مؤطرين و مدرسين . - مراجعة القانون الأساسي الخاص بمختلف أصناف العاملين في مجال تعليم الكبار من مدرسين و متفقدين و تطويره و فتح الآفاق أمامهم للارتقاء في السلم المهني .

كما شرع البرنامج، في إطار تطوير آليات استقطاب الشباب كفئة ذات أولوية و مزيد تصويب آليات تنفيذ الخطة الخصوصية المعدة في الغرض ترغيبهم في الانخراط في البرنامج الوطني لتعليم الكبار و الاستفادة من برامج التعليمية، سجلّ وطني خاصّ بأمية الشباب، بالإضافة إلى استثمار التوصيات الواردة بالدراسة المجراة حول " إقبال الشباب على البرنامج الوطني لتعليم الكبار أو العزوف عنه".

2- إنجازات و مؤشرات

مؤشرات كمية

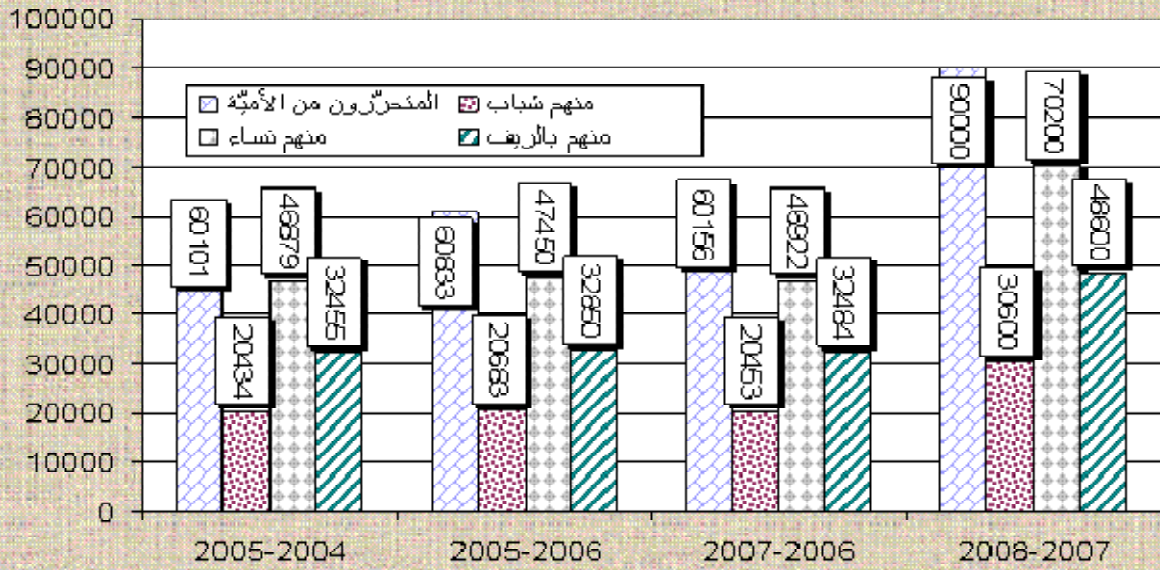
لقد تمكّن البرنامج الوطني لتعليم الكبار مباشرة على إثر تقييم منتصف العقد ست سنوات بعد المؤتمر الخامس لتعليم الكبار و إلى موفى 2007 وبفضل تضافر جهود الأطراف المتدخلة واستثمار مختلف الإمكانيات المتوفرة لديه من تحقيق جملة من الإنجازات يمكن تلخيص أهمّها في ضوء أهداف أهم المؤشرات الواردة في منتديات و مؤتمر منظومة الأمم المتحدة و خاصة المتعلقة منها بتحسين مستوى محو الأمية و تعليم الكبار حسب المؤشرات التالية:

■ تراجع النسبة الوطنية للأمية من 84,7% سنة 1956 إلى حدود 20,6 % سنة 2007 (المسح حول السكان والتشغيل 2007)

وذلك بفضل تضافر الجهود التي أفضت إلى :

■ تحرير أكثر من 371 ألف دارس ودارسة من الأمية إلى غاية جوان 2007 أي بمعدّل سنوي يناهز حوالي 53 ألف مواطن ومواطنة،

تطور عدد المتحررين من الأمية خلال 2005-2008
موزعين حسب الجنس و الوسط



مؤشرات نوعية

أما بالنسبة للإنجازات النوعية: فقد شملت هذه الإنجازات الجوانب آتية:

■ نشر ثقافة التعلم مدى الحياة بفضل شراكة كثيفة مع المجتمع المدني وإرساء شبكة مساندة .

■ إخراج عدد كبير من الفئة المستهدفة من العزلة الاجتماعية والسياسية بإدماجهم في حركية محيطهم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بفضل الأنشطة الموازية للدروس الفصلية،

■ تطوير المناهج والوسائل والصيغ التعليمية بما يلائم حاجات الجمهور المستهدف وظروفه وإنتاج وسائل تعليمية تعتبر حسب دراسات منظمة اليونسكو الأكثر جودة في العالم العربي

■ الشروع في توظيف التلفزة في تعليم الكبار وتوسيع دائرة المستفيدين من الدروس،

■ تحقيق الجودة العالية في تعليم الكبار مع التحكم في الكلفة إلى حدودها الدنيا مقارنة ببقية الدول واستنادا إلى المقاييس التي تعتمدها المنظمات الدولية المختصة،

■ المساهمة في التقليل من حدة ظاهرة البطالة ولو بصفة وقتية من خلال التعاقد مع حوالي 6300 مدرس منهم 4050 يحملون شهادة الأستاذية.

سابعا: الآفاق :

لقد تجددت الرعاية الرئاسية السامية بزيارة سيادة الرئيس مركز تعليم الكبار بالكرم يوم 8 جانفي 2007 بمناسبة الاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية والإشراف على مجلس وزاري يوم 9 جانفي 2007 ، حيث أكد سيادة الرئيس زين العابدين بن علي مهام البرنامج و على ضرورة الحسم نهائيا مع ظاهرة الأمية وذلك بتكثيف الجهود بالمناطق الريفية ولفائدة المرأة وتطوير منظومة الحوافز الموجهة للشباب من خلال التدريب على المهارات الأساسية والانتفاع بآليات الإدماج ومزيد تفعيل دور المنظمات والجمعيات للمشاركة في العملية التعليمية .

وتجسّم هذه التوجهات الخيارات الرئاسية السامية التي نصت على إدراج تعليم الكبار ضمن برنامج "تونس الغد" ، وضبطت الأهداف في هذا المجال بتحرير حوالي:

■ 162 ألف شاب لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة من الأمية، بما يمكن من النزول بنسبة الأمية لدى هذه الشريحة إلى ما دون 1 %،

■ 150 ألف من فئة الكهول (30-59 سنة) من الأمية بما من شأنه النزول بنسبة الأمية في صفوف الفئات النشيطة إلى 10 %، مع نهاية 2009.

وإصدار القرارات التالية :

■ إيلاء عناية خاصة لمحو أمية الفئات النشيطة من العمّال وذلك بالتعاون مع الأطراف المهنية وتحسين قابلية التشغيل لدى الشباب المتحرّر من الأمية لتيسير إدماجهم المهني.

■ تطوير دور الجمعيات وتفعيله خاصة في تبني منظومة مرنة لمرحلة المتابعة تقوم على فتح نواد للمتحرّرين من الأمية بغاية تثبيت مكاسبهم المعرفية ونشر الثقافات الحديثة في صفوفهم مثل الثقافة الرقمية وملامسة الحاسوب.

■ دعم آليات البرنامج من حيث التسيير والتفقد والإرشاد البيدغوجي

■ دعم دور القنوات التلفزية في تعليم الكبار وإنتاج مزيد الحصص الملائمة لذلك.

وبناء على ذلك :

■ تمّ إصدار ملحق صحفي (نصف شهري) بجريدة العقد ، وملحق صحفي ثان بجريدة الحرية لفائدة المتحرّرين من الأمية ومحدودي القدرات القرائية ضمانا لحق الإعلام للجميع .

ولمزيد تطوير منظومة التحفيز والمتابعة الموجهة لفائدة الشبان دون 30 سنة سيتمّ تطوير تدريجي لـ 100 مركز لتعليم الكبار بداية من العام الدراسي الحالي 2007/2008 لتصبح متعدّدة المهارات وذلك بهدف إكساب المتحرّرين الشبان من الأميّة بالمناطق الريفية ، مهارات مهنية تساعدهم على الإندماج الاجتماعي والاقتصادي.

تمّ الشروع في بعث النواة الأولى من نوادي المتابعة من ضمن الـ 500 نادي المقرّر إحداثها وذلك بالتعاون مع خلايا المجتمع المدني وذلك بهدف تثبيت مكتسبات المتحرّرين من الجدد من الأميّة وضمان عدم الارتداد إلى الأميّة .

تمّت إحالة ملف فني للمنظمات الدولية والإقليمية المختصة لإنتاج حقائق تعليمية وأدلة منهجية .

تمّ تأليف 3 قصص مقتبسة من أمهات الأدب العربي والعالمي لفائدة المتحرّرين من الأميّة ومحدودي القدرات القرائية (قصة البؤساء، قصة زنوبية ملكة تدمر ، وقصة السندباد البحري)

تمّ تنظيم ورشة إقليمية بالتعاون مع المنظمة الإسلامية " الإيسيسكو " حول : إعداد وتطوير الوسائل التعليمية الخاصة بتعليم الكبار والقائمة على التقنيات الحديثة والتلفزة التربوية .

ملاحق

جدول عدد 1 : تطور نسب التمدرس

| 2008/2007 | 2007/2006 | 2006/2005 | 2005/2004 | | |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------|-----------|
| 99,1 | 99,0 | 98,9 | 99,0 | فتيان | 6 سنوات |
| 99,1 | 99,0 | 99,0 | 99,0 | فتيات | |
| 99,1 | 99,0 | 99,0 | 99,0 | جملة | |
| 97,3 | 97,3 | 97,0 | 96,9 | فتيان | 6-11 سنة |
| 97,4 | 97,4 | 97,1 | 97,0 | فتيات | |
| 97,4 | 97,3 | 97,1 | 96,9 | جملة | |
| 91,1 | 90,0 | 89,8 | 90,0 | فتيان | 6-16 سنة |
| 92,2 | 91,1 | 90,8 | 91,0 | فتيات | |
| 91,6 | 90,5 | 90,3 | 90,5 | جملة | |
| 74,4 | 73,5 | 72,6 | 73,0 | فتيان | 12-18 سنة |
| 79,9 | 78,7 | 77,7 | 78,0 | فتيات | |
| 77,1 | 76,1 | 75,1 | 75,4 | جملة | |

جدول عدد 2 : تطور بعض مؤشرات السنة التحضيرية بالقطاع العمومي

| 2008/2007 | 2007/2006 | 2006/2005 | 2005/2004 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|--|
| 1 750 | 1 533 | 1 256 | 1 080 | عدد المدارس |
| 1 859 | 1 633 | 1 325 | 1 136 | عدد الأفواج |
| 31 343 | 29 910 | 23 756 | 20 036 | عدد الأطفال |
| 1 859 | 1 633 | 1 325 | 1 136 | عدد المربين |
| 16,9 | 18,3 | 17,9 | 17,6 | عدد الأطفال بالفوج الواحد |
| %67,7 | %65,3 | % 62,3 | %60,0 | نسبة التلاميذ المرسمين بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي الذين تلقوا تربية قبل مدرسية |

جدول عدد 3 : تطور بعض مؤشرات المرحلة الأولى من التعليم الأساسي

(أ) التعليم العمومي

| 2008/2007 | 2007/2006 | 2006/2005 | 2005/2004 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|---|
| 4 507 | 4 504 | 4 492 | 4 494 | المدارس |
| 1 019 421 | 1 053 416 | 1 120 424 | 1 171 019 | التلاميذ |
| 45 335 | 45 337 | 46 422 | 46 770 | الفصول |
| 58 716 | 57 739 | 58 281 | 58 342 | المدرسون |
| 226 | 234 | 249 | 261 | معدل عدد التلاميذ للمؤسسة الواحدة |
| 22,5 | 23,2 | 24,1 | 25,0 | معدل عدد التلاميذ للفصل الواحد |
| 17,4 | 18,2 | 19,2 | 20,1 | معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد |
| % 8,6 | % 10,2 | % 14,0 | % 18,5 | نسبة عدد الفصول التي تجاوز معدل كثافتها 30 تلميذا |
| | %90,0 | %91,2 | %92,5 | نسبة النجاح في المرحلة الابتدائية |

(ب) التعليم خاص

| 2008/2007 | 2007/2006 | 2006/2005 | 2005/2004 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------------------------------|
| 74 | 65 | 59 | 58 | المدارس |
| 17 024 | 15 406 | 13 990 | 13 282 | التلاميذ |
| 758 | 678 | 606 | 567 | الفصول |
| 1 261 | 1 140 | 984 | 910 | المدرسون |
| 230 | 237 | 237 | 229 | معدل عدد التلاميذ للمؤسسة الواحدة |
| 22,5 | 22,7 | 23,1 | 23,4 | معدل عدد التلاميذ للفصل الواحد |
| 13,5 | 13,5 | 14,2 | 14,6 | معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد |

جدول عدد 4 : تطور بعض مؤشرات المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي

(أ) التعليم العمومي

| 2008/2007 | 2007/2006 | 2006/2005 | 2005/2004 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------------------------------|
| 1 294 | 1 257 | 1 232 | 1 191 | المؤسسات |
| 1 069 585 | 1 088 816 | 1 075 517 | 1 084 878 | التلاميذ |
| 36 458 | 35 704 | 34 612 | 33 811 | الفصول |
| 71 386 | 66 147 | 62 528 | 59 132 | المدرسون |
| 827 | 866 | 873 | 911 | معدل عدد التلاميذ للمؤسسة الواحدة |
| 29,3 | 30,5 | 31,1 | 32,1 | معدل عدد التلاميذ للفصل الواحد |
| 15,0 | 16,5 | 17,2 | 18,3 | معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد |

(ب) التعليم الخاص

| 2008/2007 | 2007/2006 | 2006/2005 | 2005/2004 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------------------------------|
| 302 | 295 | 281 | 268 | المؤسسات |
| 57 179 | 59 073 | 58 660 | 51 779 | التلاميذ |
| 3 014 | 2 735 | 2 696 | 2 361 | الفصول |
| 9 719 | 9 412 | 9 130 | 8 371 | المدرسون |
| 189 | 200 | 209 | 193 | معدل عدد التلاميذ للمؤسسة الواحدة |
| 19,0 | 21,6 | 21,8 | 21,9 | معدل عدد التلاميذ للفصل الواحد |
| 5,9 | 6,3 | 6,4 | 6,2 | معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد |

جدول عدد 5 : تطور النتائج البكالوريا (عمومي)

| جون 2007 | جون 2006 | جون 2005 | |
|-------------|-------------|-------------|--------------|
| 63,3 | 57,8 | 67,3 | آداب |
| 68,1 | 71,0 | 71,4 | رياضيات |
| 61,7 | 69,6 | 66,9 | علوم تجريبية |
| 62,2 | 55,9 | 62,2 | اقتصاد وتصرف |
| 55,5 | 58,8 | 62,1 | تقنية |
| 96,7 | 96,2 | 88,0 | رياضة |
| 62,7 | 62,9 | 66,3 | جملة |

جدول عدد 6 : تطور ميزانية التربية والتكوين

| 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | | |
|---------------|---------------|-----------------|----------------|---|-------------------------------|
| 2316,3 | 2147,9 | 1962,144 | 1759,868 | نفقات التصرف | التربية |
| 131,2 | 142,1 | 140,431 | 138,872 | نفقات التنمية | |
| 2447,5 | 2290 | 2102,575 | 1898,74 | الجملة | |
| 16,1 | 15,95 | 15,5 | 14,6 | النسبة من ميزانية الدولة | |
| 89,0 | 83 | 76,396 | 75,845 | نفقات التصرف | التكوين |
| 63,4 | 57,8 | 52,603 | 74,665 | نفقات التنمية | |
| 152,4 | 140,8 | 128,999 | 150,51 | الجملة | |
| 1,0 | 0,98 | 1 | 1,2 | النسبة من ميزانية الدولة | |
| 2405,3 | 2230,9 | 2038,54 | 1835,713 | نفقات التصرف | جملة ميزانية التربية والتكوين |
| 194,6 | 199,9 | 193,034 | 213,537 | نفقات التنمية | |
| 2599,9 | 2430,8 | 2231,574 | 2049,25 | الجملة | |
| 17,1 | 16,93 | 16,5 | 15,8 | النسبة من ميزانية الدولة | |
| 5,4 | 5,5 | 5,5 | 5,5 | نسبة ميزانية وزارة التربية والتكوين من الناتج الداخلي الخام | |

احصائيات التعليم العالي

جدول عدد 1 : تطور عدد مؤسسات التعليم العالي العمومي

| 2008-2007 | 2007-2006 | 2006-2005 | 2005-2004 | السنة الجامعية |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-------------------------------|
| 161 | 161 | 155 | 139 | مؤسسات التعليم العالي العمومي |
| 29 | 29 | 23 | 23 | مؤسسات ذات الإشراف المزدوج |
| 190 | 190 | 178 | 162 | المجموع |

جدول عدد 2 : تطور عدد الطلبة النظاميين في التعليم العالي العمومي

| 2008-2007 | | 2007-2006 | | 2006-2005 | | 2005-2004 | | السنة الجامعية |
|-----------|--------|-----------|--------|--|--|-----------|--|----------------|
| 335649 | 326185 | 321838 | 311569 | عدد الطلبة النظاميين | | | | |
| 198502 | 192574 | 187137 | 178312 | عدد الطلبة الإناث | | | | |
| 59,1 % | 59 % | 58,1 % | 57,2 % | نسبة الطلبة الإناث | | | | |
| 3427 | 3360 | 3349 | 3262 | عدد الطلبة في التعليم العالي العمومي لكل مائة ألف ساكن | | | | |
| 102713 | 101690 | 88034 | 90913 | عدد الطلبة الممنوحين | | | | |
| 30,6 % | 31,2 % | 27,4 % | 29,2 % | نسبة الطلبة الممنوحين | | | | |

جدول عدد 3 : تطور عدد الطلبة النظاميين حسب قطاعات التكوين

| 2008-2007 | | 2007-2006 | | 2006-2005 | | 2005-2004 | | السنة الجامعية |
|-----------|-------|-----------|--------|-----------|--------|-----------|-------|-------------------|
| 13,1 % | 44020 | 13,4 % | 43746 | 13,1 % | 42130 | 11 % | 34266 | العلوم الأساسية |
| 28,8 % | 96549 | 24,1 % | 78466 | 24 % | 77312 | 27,5 % | 85713 | الآداب والفنون |
| 5,8 % | 19497 | 5,6 % | 18139 | 5,4 % | 17418 | 5,8 % | 18003 | والعلوم الإنسانية |
| 27,3 % | 91505 | 34,6 % | 112882 | 35,6 % | 114722 | 30,8 % | 95987 | العلوم الطبية |
| 23,2 % | 77929 | 20 % | 65105 | 19,2 % | 61661 | 21,8 % | 68029 | العلوم القانونية |
| 1,8 % | 6149 | 2,2 % | 7062 | 2,2 % | 7024 | 2,6 % | 8051 | والاقتصادية |
| | | | | | | | | والتصرف |
| | | | | | | | | العلوم التقنية |
| | | | | | | | | العلوم الفلاحية |

جدول عدد 4 : تطور عدد المتخرجين حسب نوع الشهادة

| 2008-2007 | | 2007-2006 | | 2006-2005 | | 2005-2004 | | السنة الجامعية |
|-----------|-------|-----------|-------|-----------|-------|-----------|-------|------------------------|
| 39,4 % | 23066 | 38,1 % | 21525 | 37,2 % | 18524 | 35,7 % | 14389 | شعب قصيرة |
| 43,6 % | 25566 | 46 % | 25995 | 48,1 % | 23978 | 55,4 % | 22332 | شهادة الأستاذية |
| 2,3 % | 1370 | 2,3 % | 1287 | 2,4 % | 1197 | 2,9 % | 1150 | المهن الطبية |
| 5,4 % | 3135 | 4,9 % | 2762 | 4,8 % | 2389 | 5,1 % | 2038 | الشهادة الوطنية لمهندس |
| 1,4 % | 841 | 1,3 % | 763 | 1,1 % | 538 | 1 % | 412 | شهادات اختصاص |
| | 58598 | | 56559 | | 49811 | | 40321 | المجموع |

جدول عدد 5 : تطور عدد المدرسين كامل الوقت في التعليم العالي العمومي

| 2008-2007 | 2007-2006 | 2006-2005 | 2005-2004 | السنة الجامعية |
|-----------|-----------|-----------|-----------|----------------|
| 18608 | 18117 | 16919 | 16671 | مجموع المدرسين |
| 7823 | 7498 | 6877 | 6705 | منهم مدرسات |
| 42,0 % | 41,4 % | 40,6 % | 40,2 % | نسبة المدرسات |
| 18,0 | 18,0 | 19,0 | 18,7 | نسبة التأطير |

جدول عدد 6 : نمو ميزانية التعليم العالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)

| 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | السنة |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------------------------------|
| 974,1 | 747,1 | 648,0 | 582,9 | 526,0 | ميزانية التصرف |
| | 792,7 | 714,8 | 652,1 | 610,9 | الميزانية العامة |
| 2,1 | 1,8 | 1,8 | 1,7 | 1,7 | النسبة من الناتج المحلي الخام |